جنون العولمة

تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة

جارى بيرتلس
روبرت ز. لورانس
روبرت إ. ليتان
روبرت ج. شابيرو

ترجمة:
كمال السيد





جنون العولمة

تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة

جاري بيرتلس
روبرت ز. لورانس
روبرت إ. ليتان
روبرت ج. شابيرو

ترجمة
كمال السيد

GLOBAPHOBIA: CONFRONTING FEARS ABOUT OPEN TRADE by Gary Burtless, Robert Z. Lawrence, Robert E. Litan, and Robert J. Shapiro.

الطبعة الأولى
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

تمهيـــد

من مفارقات عصرنا الراهن ، أنه فى حين أن أمريكا كانت لها الريادة فى تشجيع العالم على تحقيق مزيد من الاندماج والتكامل بين الاقتصادات القومية ، فإن أعدادا متزايدة من الأمريكيين يعربون ، على ما هو باد للعيان ، عن شكوكهم ومخاوفهم بشأن عملية « العولمة » هذه ، بالضبط فى الوقت الذى لاح فيه أننا نجحنا فى هذا المسعى .

ويبدو أن هناك عدة عوامل مسئولة عن هذا التزامن غير المألوف بين هذين التطورين . فعلى الرغم من أن الاقتصاد الأمريكى قد شهد فى التسعينيات توسعا من أطول توسعاته فى زمن السلم ، فإن وضع كثيرين من الأمريكيين تخلّف إلى الوراء ، ولم يتحسن دخلهم الحقيقى على نحو يذكر ، أو حتى انخفض عما كانوا يكسبونه قبل عقد مضى . وبالإضافة لذلك ، فإن اضطراب أسواق العمل والأسواق المالية قد أثار عدم اليقين بالنسبة للكثيرين الذين كانوا سيمضون قدما للأمام لو لم يحدث هذا . وفى ظل هذا المناخ ، تصبح العولمة كبش فداء سهلا وتغدو نبأ مشئوما يقابل بالتطير .

ويسعى المؤلفون الأربعة لهذا الكتاب إلى كشف الأفكار الخاطئة الكامنة وراء هذا « الهلع من العولمة » . ويقومون بذلك بأسلوب سلس وواضح ومزود بعديد من الرسوم ، وفى هذا يضفون طابعا حيّا على المفاهيم المجردة المألوفة للاقتصاديين وإن لم تكن كذلك بالنسبة لأعداد كبيرة من عامة الناس . وفى رأيهم ، الذى يعززه كثير من الأدلة الاقتصادية ، أن العولمة ما زالت تفيد الاقتصاد الأمريكى ولا تضره . ولا ريب أن هناك خاسرين - وتلك حقيقة بخسها قدرها وهوّن من شأنها بعض الاقتصاديين والزعماء السياسيين . وذلك هو السبب فى أن المؤلفين يوصون بمزيد من شبكات الأمان ، التى تيسر مرحلة الانتقال على العمال الذين تؤدى قوى التغيير الاقتصادى المتنوعة ، بما فى ذلك التجارة ، للاستغناء عنهم .

وقد أثرى المؤلفون بصورة جماعية ، أداءهم للمهمة التى نذروا أنفسهم لها بالكثير من الخبرات المتوافرة فى مجال البحث والتحليل ، من أمثال خبرات : جارى بيرتلس ، وهو زميل أقدم فى برنامج الدراسات الاقتصادية فى بروكنجز ، ويعد من خبراء البلاد الرواد فى اقتصاديات العمل ؛ وروبرت ز . لورانس ، أستاذ كرسى القرن الجديد فى قسم التجارة والاقتصاديات الدولية فى بروكنجز ، وأستاذ كرسى ألبرت ل . ويليامز للتجارة والاستثمار الدوليين فى مدرسة جون ف . كنيدى للحكم فى هارفارد ، وله شهرة واسعة باعتباره واحدا من أبرز خبراء الاقتصاد التجريبى فى مجال التجارة فى البلاد ؛ وروبرت إ . ليتان ، مدير الدراسات الاقتصادية وأستاذ كرسى أسرة كابوت بقسم الاقتصاد فى بروكنجز ، وله كتابات كثيرة فى طائفة من الموضوعات ، منها التجارة والتمويل ، وشغل أخيرا منصبين كبيرين فى إدارة كلينتون ؛ وروبرت ج . شابيرو ، مؤسس ونائب الرئيس السابق لمعهد السياسة التقدمية ، ومرشح الإدارة ، فى وقت إعداد هذا الكتاب ، لمنصب وكيل وزارة التجارة للشئون الاقتصادية ، وهو أيضا من أبرز المحللين الاقتصاديين فى البلاد .

وهذا الكتاب ثمرة للتعاون بين مؤسسة بروكنجز ، ومعهد السياسة التقدمية ، وصندوق القرن العشرين . وقد استفاد المؤلفون ، واستفاد هذا المشروع من التمويل والدعم السخى والنصيحة المخلصة لهارى فريمان ، الذى ظل لفترة طويلة عضوا فى مجلس بروكنجز ونائب الرئيس التنفيذى السابق لشركة أمريكان إكسبرس .

ويعرب المؤلفون عن امتنانهم للتعليقات والاقتراحات النافعة الكثيرة التى قدمها قراء النسخ الأولى من هذا المخطوط ، بمن فيهم جريج أنريج (الابن) ، ريتشارد كوبر ، وليام فرنزل ، جارى هوفباور ، ديفيد ريتشاردسون ، تشارلز شولتز .

وفى الوقت نفسه ، يظل المؤلفون مسئولين مسئولية كاملة عن الآراء المعرب عنها فى هذا الكتاب ، والتى لا تعكس بالضرورة رأى الأمناء والمسئولين وغيرهم من أعضاء هيئة العاملين فى مؤسسة بروكنجز ، ومعهد السياسة التقدمية ، وصندوق القرن العشرين .

وأخيرا ، يعرب المؤلفون عن تقديرهم للمساعدة التحريرية التى قدمها تانجام جاكوبسون وديبورا ستايلز ، والمساعدة الممتازة فى مجال البحوث التى قدمها ستيف بارون ، وعمليات التحقق التى قامت بها سينثيا إجلسياس وهيلين كيم ، والدعم الإدارى من أنيتا ويتلوك ، وإعداد الفهرس الذى قامت به جوليا بتراكيس .

مايكل هـ . أرماكوست
رئيس مؤسسة بروكنجز
ريتشارد ليونى
رئيس مؤسسة القرن العشرين
ويل مارشال
رئيس معهد السياسة التقدمية

فبراير ١٩٩٨

المحتويات

الصفحة





١ مقدمة

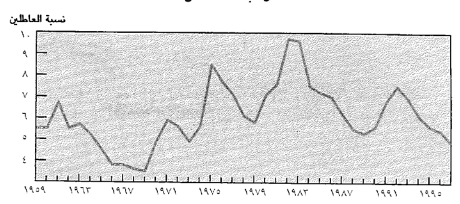
يرى البعض أن أداء اقتصاد الولايات المتحدة منذ ١٩٩٢ كان هو الأفضل خلال جيل كامل . ففى صيف ١٩٩٧ ، عندما كان الاقتصاد قد توسع لفترة تزيد على خمس سنوات ، وصف آلان جرينسبان رئيس مجلس الاحتياطى الاتحادى هذا الأداء بأنه غير عادى . وقبل ذلك ببضع سنوات قليلة ، كان روبرت رايش وزير العمل قد سك تعبير « اقتصاد وسط » - أى اقتصاد ليس نشيطا أو ساخنا بأكثر من اللازم (بتضخم متسارع) وليس فاترا بأكثر من اللازم (ببطالة متصاعدة) .

ويصف مصطلح رايش بدقة الأداء الاقتصادى للبلاد فى السنوات الأخيرة . ويجمل الشكل (١ - ١) الأنباء السعيدة للتسعينيات : معدل بطالة آخذ فى الانخفاض بصورة مطردة لأدنى مستوى له فيما يزيد على خمسة وعشرين عاما ؛ تضخم منخفض أو مستقر ؛ أسعار للأوراق المالية أعلى منها كثيرا فى بداية العقد (على الرغم من بعض الاهتزازات العصبية العنيفة نحو نهاية ١٩٩٧) .

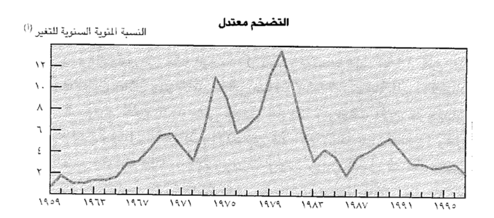
بيد أن آخرين يرون الاقتصاد فى صورة مختلفة تماما : اقتصاد رحيم جدا بالنسبة للقلة فى القمة ، ومجز بالكاد بالنسبة للكثيرين فى المنتصف ، وكابوس مستمر لمن هم فى القاع . ويوضح الشكل (١ - ٢) الأنباء الاقتصادية السيئة :

الشكل (١ - ١) : الأنباء السعيدة

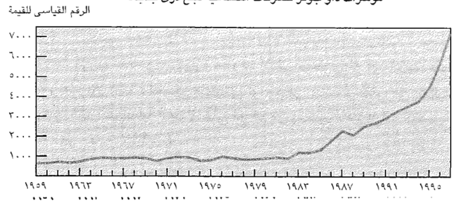
معدل البطالة منخفض



التضخم معتدل




مؤشرات داو جونز للشركات الصناعية تبلغ ذرى جديدة (ب)



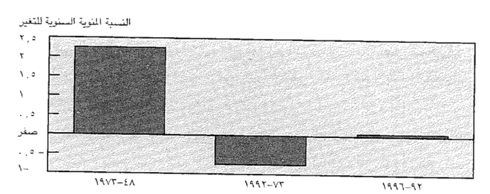
المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٦).

(أ) الرقم القياسى لسعر المستهلك فى الولايات المتحدة.

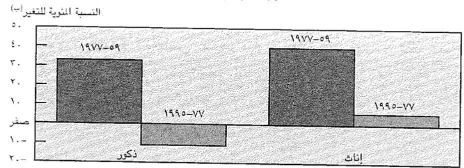
(ب) المتوسط السنوى لأسعار الإقفال اليومية.

الشكل (١ - ٢) : الأنباء السيئة

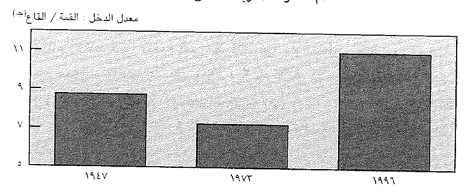
انخفض نمو الأجر الحقيقى



أقل العمال أجرا أسوأهم حالا[أ]



عدم المساواة الأسرية آخذة فى التصاعد



المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩١، ١٩٩٧)؛ وحسابات جارى بيرتلس، استنادا للإحصاء العشرى ومسوح السكان الجارية (ملفات مارس).

(أ) العمال فى الخُمس الأدنى من توزيع الإيرادات، هم عمال يبلغون من العمر ٢٥-٥٨ سنة، ويعملون كل الوقت، وطوال العام.

(ب) الإيراد السنوى الحقيقى.

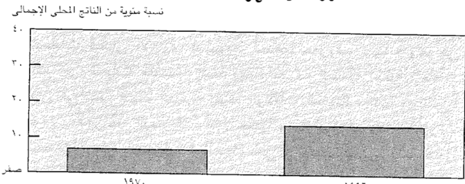
(جـ) الدخل المتوسط فى الخُمس الأعلى / الدخل المتوسط فى الخُمس الأدنى.

- بالرغم من التوسع فى التسعينيات ، فإن أجر العامل العادى (باستبعاد المزايا الإضافية) لم يكد ينمو منذ ١٩٧٣ ، بعد تزايد مطرد بنحو ٢,٢٥ فى المائة سنويا عبر السنوات الخمس والعشرين السابقة .
- عانى الرجال الموجودون فى قاع توزيع الدخل من *انخفاض* ضخم فى أجورهم ، فى واقع الأمر ، فى حين اختفى نمو الدخل بالنسبة للنساء الموجودات فى القاع .
- أثارت حقيقة أن الأمريكيين ذوى الأجور الجيدة استمروا فى حالة مرضية ، بينما كان يعانى الركود أو التدهور الاقتصادى من لم يكن لهم مثل هذا الحظ ، السخط على تنامى عدم المساواة .
- ورغم أن الشكل لا يبين ذلك ، فقد أصبح من المسلم به على نطاق واسع ، أن القلق ينتاب كثير من العاملين من الطبقة الوسطى ، الذين يواجهون التهديد « بإنقاص عددهم » أو « إعادة هندستهم » . ذلك أنهم وهم يشاهدون فقد أصدقائهم وجيرانهم وظائفهم ، يرتعدون من أن الدور سيحل عليهم .

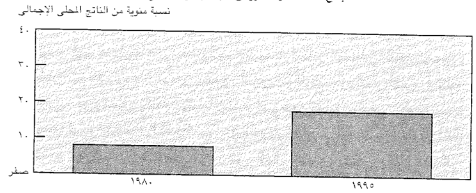
إن طبيعة الاقتصاد الأمريكى المشابهة لشخصية الدكتور جيكل ومستر هايد تتطلب تفسيرا . وهناك إجابة واحدة تتردد بتواتر متزايد فى قاعات الكونجرس ، والأحاديث التليفزيونية والإذاعية ، وربما على موائد العشاء فى البيوت فى شتى أنحاء البلاد ، وهى أن « العولمة » – تزايد الارتباط الاقتصادى بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى – هى السبب الرئيسى فى الأنباء الاقتصادية السيئة التى ذكرناها توا . والمنطق الكامن وراء هذا التفسير مغر . ويحدد الشكل (١ – ٣) ثلاثة مقاييس للعولمة زادت بصورة كبيرة منذ مطلع السبعينيات ، عندما بدأت الاتجاهات المعاكسة المبينة فى الشكل (١ – ٢) . فقد زادت الواردات ليس فقط من الناحية المطلقة ، وإنما أيضا بالنسبة لحجم الاقتصاد ، مما وضع ضغوطا قوية على أجور ووظائف العمال الأمريكيين ، وهو أمر قابل للجدل . وفى الوقت نفسه ، زادت الشركات الأمريكية بصورة كبيرة من استثماراتها فى الخارج ، الأمر الذى أدى ، فى اعتقاد بعض النقاد ، إلى تصدير الوظائف الأمريكية للخارج وممارسة ضغط نزولى على أجور العمال المتبقين بعد ذلك . والأكثر من هذا ، أن نسبة المهاجرين من سكان الولايات المتحدة

الشكل (١ - ٣) : مقاييس مشتركة للعولمة

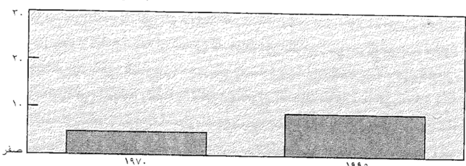
الواردات من السلع والخدمات



مجمع الاستثمار الأمريكى المباشر فى الخارج [أ]



المهاجرون



المصادر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٨٧، ١٩٩٧)؛ *الخلاصة الإحصائية للولايات المتحدة*، ١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٩٧
(أ) على أساس التكلفة التاريخية.

تضاعفت تقريبا خلال الخمس والعشرين سنة الماضية ، مما أضعف بدرجة أكبر قدرة الأمريكيين الأقل مهارة على المساومة .

لقد أصبح مصير الاقتصاد الأمريكي مرتبطا على نحو متزايد باقتصادات البلدان الأخرى لسببين . أحدهما معروف جيدا ، وهو فى الواقع ثمرة لسياسة متعمدة . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، طفقت البلدان فى شتى أنحاء العالم ، بقيادة الولايات المتحدة ، تقلل ، بصورة مطردة ، الحواجز التجارية – من جانب واحد فى الحالات الأخيرة . فانخفضت الرسوم الجمركية المتوسطة التى تفرضها البلدان مرتفعة الدخل مثل الولايات المتحدة ، من ما يزيد على ٤٠ فى المائة لنحو ٦ فى المائة بالكاد ، فى حين قلت الحواجز على التجارة فى الخدمات . وتفاوضت بلدان كثيرة على إبرام اتفاقياتها للتجارة الحرة مع جيرانها .

والقوة الثانية الكامنة وراء العولمة ليس للسياسيين سيطرة تذكر ، أو ليس لهم سيطرة على الإطلاق عليها : التقدم المستمر للتكنولوجيا . فالطائرات الأسرع والأكبر تنقل الناس والسلع بسرعة أكبر وتكلفة أرخص . وتواصل تكلفة الاتصالات ، التى تحركها ثورة فى تكنولوجيات الكومبيوتر والمواد ، الانخفاض . ورغم أن معظم الاستثمار يبقى داخل البلاد ، فإن مقادير ضخمة من رأس المال السائل تتدفق رغم هذا إلى مختلف أنحاء العالم بوتيرة متسارعة بحثا عن أفضل العوائد ، كما أوضحت بجلاء أزمة العملة الآسيوية فى أواخر ١٩٩٧ .

وأيا كانت الأسباب الكامنة وراء العولمة ، فقد أثارت القلق والعداء الصريح بين البعض فى الولايات المتحدة . وقد تبدى كلا الأمرين بجلاء فى خريف ١٩٩٧ ، خلال الجدل المحتدم فى الكونجرس حول توسيع نطاق سلطة الرئيس فى التفاوض « سريع المسار » بشأن التجارة ، وفى القرار الذى اتخذ فى النهاية بتأجيل الاقتراع حول المسألة لوقت ما فى ١٩٩٨ . ولا يقتصر منتقدو العولمة على شخصيات معروفة فى الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة – باتريك بوكانان ، ريتشارد جبهاردت ، وروس بيرو . إذ تبين مسوح الرأى أن نصف سكان أمريكا على الأقل يعتقدون أن « العولمة » – أيا كان المعنى الذى يفترضه الناس لهذا المصطلح – تضر بأكثر مما تنفع ، وأن التجارة المتوسعة ستؤدى إلى أجور أقل للعمال

الأمريكيين . ولا ريب أن هذه الآراء تساعد فى تفسير السبب فى أن كثير من الاستطلاعات تبين أن معظم الأمريكيين يعارضون اتفاقيات التجارة الحرة الجديدة . كما أن درجة مماثلة ، إن لم تكن أكبر ، من العداء للتكامل الاقتصادى العالمى ، شائعة فى أوروبا .

وقد وضعنا هذا الكتاب لبيان أن الخوف من العولمة – أو « الهلع من العولمة » – يقوم على أسس جدّ ضعيفة . نحن لا نجادل فى أن الاقتصاد الأمريكى بصفة خاصة مثله مثل الكوب المملوء نصفه والفارغ نصفه الآخر . ويتضح هذا من الشكلين (١ – ١) و (١ – ٢) . ونوضح فى الصفحات التالية أن الجاذبية السطحية « للهلع من العولمة » قد أدت على الرغم من ذلك إلى انحراف كثيرين من الناخبين الأمريكيين وصانعى السياسة عن جادة الصواب فى عدد من المناحى .

أولا ، إن الولايات المتحدة قد تعولمت بصورة سريعة خلال السنوات الذهبية السابقة لعام ١٩٧٣ ، عندما كانت الإنتاجية والأجور يزيدان بصورة سريعة ، وكان عدم المساواة يتقلص ، مما يبين أن مستويات المعيشة يمكن أن تزيد بمعدل صحى فى حين تزيد الولايات المتحدة روابطها مع باقى العالم . وعلى أية حال ، فإنه من المفيد أن يقر فى الأذهان أن الاقتصاد الأمريكى ليس أكثر عولمة اليوم مما كان عليه *قبل الحرب العالمية الأولى* – مقيسا بحصة التجارة فى ناتجها الإجمالى .

ثانيا ، أنه حتى على الرغم من أن العولمة تضر بعض العمال الأمريكيين ، فإن العلاجات الحمائية التى يقترحها بعض منتقدى التجارة ، هى فى أحسن الأحوال مُسكّن قصير المفعول ، وأنها فى أسوأ الأحوال ، ضارة بمصالح طبقة العمال العريضة التى تسعى لمساعدتها . إن حماية المؤسسات الأمريكية من الواردات قد يقى بعض العمال مؤقتا من تخفيض الأجور أو تقليل حجم العمالة . ولكن هذه الحماية تحبط حوافز العمال والشركات على الابتكار والتماشى مع تطورات السوق . ونتيجة لذلك ، تكون منافعها للأفراد والشركات فرادى ، منافع مؤقتة فى الغالب . والواقع ، أن الحماية تحث المصدرين الأجانب على القفز فوق الحواجز التجارية بإقامة مصانع فى هذا البلد – مثلما فعلت الشركات الصناعية الأجنبية للسيارات وقطع غيارها وأجزائها والأفلام وغيرها من المنتجات .

ونحن لا ننتقد هذه المحصلة : فللولايات المتحدة مصلحة وطنية قوية فى جذب المستثمرين الأجانب ، الذين يجلبون معهم ، عادة ، تكنولوجيات وممارسات إدارية تغلّ فى نهاية المطاف أجورا ومستويات معيشية أعلى للعمال الأمريكيين . ولكن انتقال الشركات الأجنبية ومصانعها إلى الولايات المتحدة ، يؤكد ببساطة كيف أن إقامة الحواجز أمام الواردات هى ، عادة ، سراب خادع لمن يعتقدون أن الحماية سوف تقى الوظائف أو أرباح أرباب الأعمال على الدوام .

ثالثا ، إن لإقامة الحواجز الجديدة أمام الواردات تأثير خفى يرتد لنحر صاحبه فى صورة كساد الصادرات . ويعد هذا من أهم ما نناقشه فى هذا الكتاب من أطروحات ، لتبديد ما يحيط من غموض يحول دون فهمه . وفى حين أن الحواجز الأعلى أمام الواردات قد تُحسّن مؤقتا من الميزان التجارى ، فإن هذا التحسن سيتسبب فى ارتفاع قيمة الدولار فى أسواق الصرف العالمية ، مما يقوض الوضع التنافسى للصادرات الأمريكية ويقلص فرص الأمريكيين فى التوظف فى صناعات التصدير . وبالإضافة لذلك ، فإن الحماية بزيادتها لتكاليف المدخلات والخدمات (سواء مستوردة أو محلية) ، تزيد من إضعاف الوضع التنافسى للمصدرين الأمريكيين . ويصدق هذا بصفة خاصة على الصناعات عالية التقنية ، حيث تعتمد شركات أمريكية كثيرة على الأجزاء أو المعدات الرأسمالية المصنوعة فى الخارج . وتتفاقم أخطار الحماية لمدى أبعد إلى الحد الذى تستثير فيه البلدان الأخرى وتدفعها للانتقام . وفى هذه الحالة ، فإن بعض الأمريكيين الذين يعملون فى صناعات التصدير سيخسرون وظائفهم ، سواء بصورة مباشرة ، أو لأن الحواجز الأعلى فى الخارج ستدفع بعض شركات التصدير لدينا لنقل مصانعها (ومعها الوظائف) لما وراء البحار . خلاصة القول ، إن الحماية ليست سياسة متوازنة وإيجابية للولايات المتحدة ، وإنما هى سياسة سلبية .

رابعا ، إن الهلع من العولمة يصرف أنظار صانعى السياسة والناخبين عن تنفيذ سياسات تعالج بصورة مباشرة الأسباب الرئيسية لركود أو تدهور الأجور الخاصة بالأمريكيين الأقل مهارة . *إن المنافسة الخارجية ليست هى أهم مشكلة يواجهها العمال ذوو الأجور المنخفضة فى الولايات المتحدة ، وإنما المشكلة هى عدم التوافق بين المهارات التى يزداد طلب أرباب*

الأعمال عليها ، والمهارات التى يأتى بها كثيرون من الراشدين من الشباب لسوق العمل . وبالنسبة للجيل التالى من العمال ، يمكن علاج المشكلة بتحسين التعليم والتدريب العام والخاص . والتحدى الأكثر صعوبة يواجهه الراشدون غير المهرة الحاليون ، الذين يجدون أنفسهم عاجزين عن الاستجابة لمواصفات إعلانات المطلوبين للعمل فى الصحف اليومية ، والتى تتطلب عادة مهارات تقنية عالية . ومن السهل لوم الواردات الأجنبية عن انخفاض الأجور ، ولكن ذلك لن يسلح هؤلاء العمال بالمهارات الجديدة التى يحتاجها أرباب الأعمال . ويتمثل دور الحكومة فى مساعدة من يريدون مساعدة أنفسهم ؛ ويتم ذلك أساسا بالإبقاء على اقتصاد مرتفع الضغط يواصل خلق الوظائف الجديدة ، وبصورة ثانوية بتيسير التدريب وتوفير حوافز فعالة للعمال المسرحين على إيجاد وظائف جديدة بأسرع ما يمكن .

خامسا ، للأمريكيين فى واقع الأمر مصلحة محققة فى التفاوض على المزيد من تخفيض الحواجز الخارجية التى تحد من السوق المتاحة للسلع والخدمات الأمريكية . وتضر هذه الحواجز عادة نفس الصناعات التى لأمريكا القيادة العالمية فيها ، بما فى ذلك الزراعة ، والخدمات المالية ، والأدوية ، والطائرات ، والاتصالات السلكية واللاسلكية . وقد بعث تقاعس الكونجرس عن منح الرئيس سلطة التفاوض سريع المسار ، رسالة شاذة ومضللة لبقية العالم . فالولايات المتحدة ، التى قادت من قبل الحملة من أجل تحرير التجارة ، يبدو أنها فقدت الآن الإيمان بمنافع التجارة . وعلى مرّ الزمن ، فإن فقد الإيمان هذا قد يوفر ذخيرة لخصوم التجارة الحرة فى البلدان الأخرى ، ليس فقط فى مقاومة زيادة تحرير التجارة ، وإنما أيضا فى فرض حواجز جديدة .

سادسا ، إن التركيز على أن التجارة المفتوحة تفيد المستهلكين ليس من قبيل المبالغة . فكل حاجز يقام فى طريق التجارة يرفع الأسعار ، ليس فقط بالنسبة للواردات المعنية ، وإنما أيضا بالنسبة للسلع والخدمات المنتجة محليا التى تتنافس معها . ويتعين على من يريدون من الولايات المتحدة أن تقيم الحواجز أمام السلع الأجنبية – سواء باسم « التجارة العادلة » ، أو « الأمن القومى » ، أو ما يدعونه من أهداف أخرى – أن يواجهوا حقيقة أنهم بذلك يطلبون من الحكومة أن تفرض ضرائب على المستهلكين بغية

تحقيق هذه الأهداف . وينبغي للأمريكيين أن يقرروا مدى استعدادهم لدفع تلك الضريبة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن تقليل الحواجز أمام السلع الأجنبية يمنح ما يعادل خفض الضريبة للمستهلكين الأمريكيين ، في حين يشجع الشركات الأمريكية على التجديد والابتكار . والمحصلة الصافية لذلك ، هي ارتفاع مستويات معيشة الأمريكيين في الداخل .

وأخيرا ، فإنه لضمان التأييد للتجارة الحرة ، ينبغي للزعماء السياسيين التخلي عن الحجة التي استخدمت تقليديا للدفاع عن قضية تحرير التجارة : إنها ستخلق مزيدا من الوظائف . إذ يتعين على دعاة التجارة الأكثر حرية أن يتشبثوا ، بدلا من ذلك ، بالواقع والحقيقة . فالعمالة الإجمالية تتوقف على المناخ الاقتصادي الكلي الشامل (استعداد وقدرة الأمريكيين على شراء السلع والخدمات) وليس على الميزان التجاري (الذي يعتمد على الفرق بين المبالغ التي يدخرها الأمريكيون وتلك التي يستثمرونها) . إننا نتاجر مع الأجانب لنفس الأسباب التي نتاجر من أجلها فيما بيننا : الحصول على صفقات أفضل . إن الحواجز التجارية الأقل في البلدان الأخرى تعني وظائف *أفضل* للأمريكيين . وفي أي مكان تدفع الشركات العاملة في الصناعات التي تعد مصدّرا رئيسيا ، أجرا يزيد على متوسط الأجر القومي بما يتراوح بين ٥ و ١٥ في المائة . و « ثمن » الحصول على هذه الفرص التجارية – تخفيض الحواجز التجارية لدينا – هو ثمن ينبغي أن يسعد الأمريكيين دفعه .

وعلى الرغم من الفوائد الضخمة للانفتاح أمام تدفقات التجارة ورأس المال من باقي العالم ، ورغم الفوائد الإضافية التي سيستمدها الأمريكيون من إجراء مزيد من التحرير ، فإنه من المهم الاعتراف بأن الحدود المفتوحة تخلق خاسرين ورابحين على حد سواء . فالانفتاح يعرِّض العمال وملاك الشركات لخطر مواجهة خسائر كبيرة عندما يدخل منافسون أجانب جدد السوق الأمريكية . فقد يفقد العمال وظائفهم . وقد حدث هذا على وجه القطع في طائفة واسعة من الصناعات المعرضة لمنافسة أجنبية محتدمة – السيارات ، الصلب ، المنسوجات ، الملابس ، الأحذية . والواقع أن القصد الأخير من الانغماس في التجارة هو نقل الموارد – رأس المال والعمل – نحو استخداماتها الأكثر إنتاجية ، وهي عملية تسبب حتما آلاما بالنسبة لمن

يطلب منهم الانتقال . ففى بعض الحالات ، يجبر العمال على قبول تخفيضات دائمة فى الأجور ، إما فى الوظائف التى يستمرون فى الاحتفاظ بها فى الصناعة المتأثرة بالتجارة ، أو فى الوظائف الجديدة التى يتعين عليهم قبولها بعد المعاناة من التسريح . وقد يضطر عمال آخرون ، ومن بينهم أساسا العمال غير المهرة وأشباه المهرة ، إلى قبول تخفيضات صغيرة فى الأجور كتأثير غير مباشر للتحرير . والواقع ، أن خسائر الوظائف التى يعانى منها الآلاف من العمال المماثلين فى صناعات السلع التى يتم الاتجار فيها ، قد تنزع إلى خفض أجور *كافة* العمال - حتى العمال فى قطاع الخدمات - فى فئة معينة من فئات المهارة .

إننا نسلم بأن مثل هذه الخسائر تحدث ، رغم أنه تجرى مبالغة كبيرة فى تقدير حجمها فى تقارير وسائل الإعلام وفى التصور الشعبى لها . ومع ذلك ، فإننا نؤمن بأن على الأمة مسئولية سياسية وأخلاقية على حد سواء فى أن تقدم تعويضا أفضل للعمال الذين يعانون من خسائر كبيرة نتيجة لتحرير التجارة . ونطرح فى الفصل الأخير برنامجا تفصيليا لتحقيق ذلك . والتعويض اللائق للعمال الذين يعانون من خسائر أمر تسهل إطاقته فى ضوء المنافع الضخمة التى تحظى بها البلاد نتيجة للتجارة المفتوحة . ذلك أن التجارة الحرة ، مثلها مثل التقدم التكنولوجى ، تخلق أساسا رابحين وليس خاسرين . ومن بين كبار الرابحين حملة الأسهم ، والمديرون ، والعمال فى شركات التصدير مثل بوينج ، ومايكروسوفت ، وجنرال إليكتريك ، وكذلك هوليوود (التى تشاهد أفلامها وعروضها التليفزيونية فى كافة أنحاء العالم) . وهناك ملايين كثيرة ممن يجنون مكاسب متواضعة أيضا ، بما فى ذلك العمال ، وأرباب المعاشات ، والفقراء العاطلون ، الذين يستفيدون من الأسعار الأقل ونخبة أوسع وأفضل من المنتجات .

ومن المشاكل التى يواجهها الدفاع عن الحدود المفتوحة ، أن قلة من الرابحين هى التى تعترف بحجم المكاسب التى تحظى بها نتيجة للتجارة الحرة . ويجرى تصوير الخسائر التى يعانيها العمال المسرحون فى صناعات السيارات والملابس والأحذية بصورة صارخة فى نشرات الأخبار المسائية ، لكن قلة من الأمريكيين هى التى تدرك أن السيارات والملابس والأحذية أرخص أو أفضل صنعا أو أكثر تنوعا نتيجة لانفتاح بلادهم أمام

باقى العالم . والعمال الذين يصنعون منتجات تباع خارج الولايات المتحدة ، يقصرون غالبا عن الاعتراف بمدى اعتماد وظائفهم وأجورهم على استعداد أمريكا للاستيراد وكذلك على قدرتها على التصدير . ونادرا ما يدرك الناس الذين يشتركون فى صندوق للمعاشات أن إيراداتهم (ومعاشاتهم مستقبلا) تدعمها قدرة الصندوق على الاستثمار فى الخارج ، كما أنه لا يوجد تقريبا أى مقترض يفهم أن تكلفة القرض العقارى أو قرض السيارة أقل بسبب جاذبية أمريكا بالنسبة للأجانب كمكان يستثمرون فيه نقودهم . وكل هذه المنافع تساعد على تحسين مستوى معيشة الأمريكيين العاديين ، ويمكن إرجاعها لانفتاحنا ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة . بيد أنها غير مرئية تقريبا لمعظم المواطنين ، والمؤكد أنها أقل وضوحا بكثير من الخسائر المؤلمة التى يعانيها العمال الذين يفقدون وظائفهم عندما يتم إغلاق مصنع ما .

ونوصى بالصبر ، أولئك الذين يعتقدون أن قراءة كتاب فى الاقتصاد أشبه بتجرع شربة زيت الخروع . سنحاول تغيير فكرتكم هذه . فالأطروحات الاقتصادية التى نناقشها ليست أكثر من آراء بدهية مرسلة مطروحة فى صورة معينة . وبإضافة بعض الحقائق ، المدعومة ببعض الأشكال التوضيحية على امتداد هذا الكتاب ، يمكن ، ولابد ، أن تغدو الرسالة الأساسية المتضمنة فيه مفهومة وفى متناول جمهور واسع من عامة الناس .

ونبدأ فى الفصل التالى ، بعرض مبررات الدعوة لسياسة الانفتاح أمام السلع والخدمات الأجنبية ورأس المال الأجنبى ، وبدرجة أقل أمام الناس (المهاجرين) ، وهى السياسة التى اتبعتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . كما أقنعت الولايات المتحدة دائرة متسعة من البلدان باعتماد سياسات مماثلة . والواقع ، أن النجاح الأمريكى فى الحرب الباردة قد تحقق ، جزئيا ، عن طريق الاتجار مع الأمم الأخرى ، وإقناعها من خلال ذلك ، بفضائل الأسواق الحرة (المحلية والدولية) .

ومن ثم ، فإنه مما يدعو للسخرية أن الولايات المتحدة التى كسبت حرب الأفكار بالتبشير بمنافع الانفتاح ، تجد نفسها الآن فى خضم جدل داخلى محتدم حول مدى حكمة الإبقاء على هذه السياسة فى المستقبل .

ونطرح فى الفصول التالية من الكتاب ونفند كل التحديات الرئيسية التى يثيرها النقاد المعاصرون للعولمة : أن لها تكلفة تتمثل فى خسارة الوظائف الأمريكية ، وأنها قمعت الأجور المتوسطة ؛ وأن الشركات الأمريكية والعمال الأمريكيين يتنافسون فى ساحة غير ممهدة وغير متكافئة بسبب المعايير البيئية والعمالية المتسيبة فى البلدان الأخرى ؛ وأن منظمة التجارة العالمية ، التى أنشئت أخيرا للتصدى للمنازعات التجارية بين البلدان ، تسلب الولايات المتحدة سيادتها فى الواقع .

ويطرح الفصل الأخير ، استراتيجية لجعل البيئة السياسية المحلية أكثر تيسيرا لتحرير التجارة . ونعرض سياسات للتصدى للمشاكل الهيكلية الحقيقية التى يحددها منتقدو العولمة ، والتى لا يمكن التغلب عليها بالسياسات التى يطرحونها .

ولا يمكن أن نختتم هذا الفصل الاستهلالى بدون تعليق موجز على البيئة الاقتصادية والسياسية التى كتب فى ظلها هذا الكتاب . فقد بدأنا العمل فى الكتاب قبل أن تبدأ المناقشة التى دارت فى الكونجرس عن توسيع سلطة تفاوض المسار السريع ، مقتنعين بأن هناك حاجة إلى المساعدة فى توعية الرأى العام العريض ومجتمع السياسة بشأن التداعيات الحقيقية للعولمة – سواء تمت الموافقة على المسار السريع أم لا فى واقع الأمر . فكما اتضح ، فإن المسار السريع مات فى البرلمان فى نهاية ١٩٩٧ ، وإن آفاق بعثه فى ١٩٩٨ ، تبدو فى وقت وضع هذا الكتاب ، غائمة فى أحسن الأحوال .

ومن التعقيدات الأساسية التى يواجهها المنادون بالموافقة على سلطة المسار السريع هى أنه منذ نهاية ١٩٩٧ ، أصبحت الأزمة الاقتصادية فى جنوب شرق آسيا والتى بدأت خلال صيف تلك السنة ، أكثر سوءا على نحو ملحوظ – أسوأ كثيرا حتى مما توقعه أفضل المحللين . وفى وقت إعداد هذا الكتاب ، يستحيل معرفة متى تنتهى المتاعب الآسيوية ، وهل ستمتد إلى بلدان أخرى أم لا ، وكيف سيؤثر كل ذلك على الولايات المتحدة . لن نعرض لهذه الأسئلة فى كتابنا الحالى ، أساسا لأن أى شىء نقوله الآن سيتقادم سريعا خلال شهور ، إن لم يكن أسابيع .

وبدلا من ذلك ، فإن هدفنا هو طرح رؤية طويلة الأجل لعملية العولمة ، لأنه مهما تكشف عن مدى عمق المشاكل الآسيوية ، فمن المرجح

أن يستمر الاتجاه نحو التكامل المتزايد بين اقتصادات العالم – ما لم يستسلم صناع السياسة هنا وفى الخارج للهلع من العولمة ، وينقلبوا على أعقابهم بزيادة الحواجز أمام التجارة والاستثمار . ومثلما نأمل فى أن نوضحه فى الصفحات التالية ، فإننا نؤمن بأن الوزن الساحق للأدلة المتوافرة يبين أن محاولات عكس موجة العولمة المتصاعدة ستضر مصالح الغالبية العظمى من الناس فى الولايات المتحدة ، وفى أماكن أخرى فى العالم .



الفصل ٢ فضائل الانفتاح

خلال نصف القرن المنصرم ، تماما مثلما كان الحال خلال العقود الأولى من حياة البلاد ، كانت الولايات المتحدة من أكثر الاقتصادات انفتاحا - وأكثرها ثراء . وهذه الصلة بين الثراء والانفتاح ليست أمرا عارضا . لقد استثمر الأمريكيون بصورة حكيمة فى قطاع الأعمال والبنية الأساسية طوال أجيال كثيرة . وحباهم الله بموارد طبيعية وفيرة . وشعب الولايات المتحدة ، فى مجموعه ، متعلم تعليما جيدا وكادح في عمله . لكن الاقتصاد الأمريكى نما أيضا بأسرع من الاقتصادات الأخرى لأنه ارتبط بباقى العالم من خلال التجارة فى السلع والخدمات ، والتدفقات عبر الحدود للاستثمارات والمدخرات ، بل وانتقال الناس إلى حد ما .

ويقدم الاقتصاد المحلى للولايات المتحدة برهانا حيا على فضائل الانفتاح . ولنتأمل للحظة كيف كان الاقتصاد الأمريكى سيعمل لو أن أيا من الولايات الخمسين قيّدت ، بطريقة أو بأخرى ، انتقال السلع والخدمات ورأس المال والعمل عبر حدودها . ربما كانت مثل هذه العراقيل ستنشأ لو لم يحظر الدستور فرض القيود على التجارة فيما بين الولايات بموجب المادة المتعلقة بالتجارة فيه . هل سيمكن لأحد أن يجادل على نحو مقنع بأن الأمريكى العادى كان سيصبح أحسن حالا فى ظل وجود مثل هذه القيود ؟

هل كان سكان نيويورك سيستفيدون من رسوم الواردات على السلع المنتجة فى نيوجيرسى ؟ هل كان سكان إيوا سيكسبون من القيود المفروضة على انتقال رأس المال الاستثمارى من مينيسوتا لميزورى ؟ هل كان سكان ديترويت سيصبحون أحسن حالا إذا كانوا قد عجزوا عن الانتقال لتكساس وكاليفورنيا خلال الثمانينيات ، عندما قللت شركات السيارات الأمريكية كشوف المرتبات فيها ؟ إن الإجابة واضحة عن هذه الأسئلة . فالولايات *المتحدة* ، على ما هو واضح ، مكان أفضل للعمل والحياة فيه لأن الدستور حظر فرض قيود على التجارة فيما بين الولايات .

ولا يعنى هذا القول أنه على المائتى دولة فى العالم ، أو نحو ذلك ، أن تتخلى عن سيادتها وتأخذ بالحكومة العالمية . فذلك أمر ليس غير واقعى فحسب ، بل إنه غير مستصوب أيضا . فهناك قيمة ذاتية للحفاظ على ميراث الأمة ، والإبقاء على عالم يعزز تنوع الثقافات ونظم الحكم . لكن هناك أيضا فوائد جمّة تحصل عليها شعوب كل الأمم ، بما فى ذلك الولايات المتحدة ، من إلغاء الحواجز أمام التجارة الدولية .

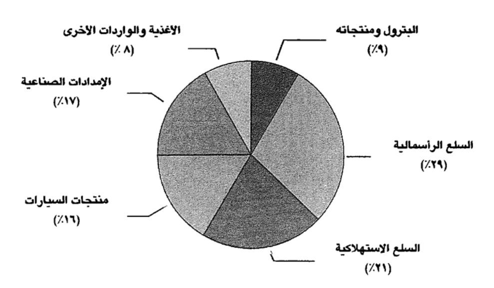
حقائق عن التجارة

قبل بيان فوائد الانفتاح ، من المفيد أن نستعرض بإيجاز بضع حقائق أساسية عن تجارة الولايات المتحدة . وسنحاول خلال هذا ، أن نصحح بعض المفاهيم الخاطئة التى نشأت عن أنماط التجارة .

فعلى سبيل المثال ، هناك أسطورة شائعة عن تجارة الولايات المتحدة ، تقول إنه فى حين تستورد الولايات المتحدة أساسا السلع الاستهلاكية والسيارات ، فإنها تصدر أساسا المنتجات الزراعية والمواد الخام . ولنطرح ذلك بطريقة أخرى ، إذ يثار أحيانا ادعاء بأن اقتصاد الولايات المتحدة قد أصبح « مجوفا بسبب التفريغ للخارج » ، لدرجة أنه يتعين على الأمريكيين أن يبادلوا السلع « منخفضة القيمة » مقابل السلع « مرتفعة القيمة » المصنوعة فى أماكن أخرى .

لكن الحقائق تبين غير ذلك . فيوضح الشكل (٢ - ١) أنه فى ١٩٩٦ ، كانت السيارات والسلع الاستهلاكية معا تشكلان أقل من ٤٠ فى المائة من الواردات الأمريكية . وكانت السلع الرأسمالية والإمدادات

الشكل (٢ – ١) : تكوين واردات الولايات المتحدة من السلع، ١٩٩٦

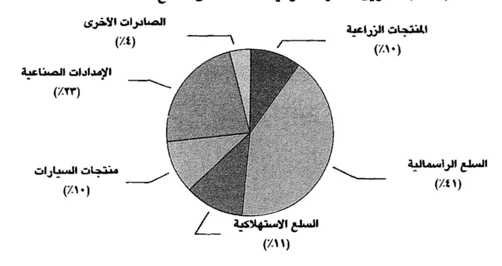


المصدر : بنك الاحتياطى الاتحادى فى واشنطن (١٩٩٧)

الصناعية معا – أو المواد الخام المستخدمة لإنتاج سلع أخرى هنا – تمثل فعلا الحصة الأكبر ، نحو ٤٦ فى المائة . وتمثل الأغذية والنفط الباقى ، نحو ١٧ فى المائة .

وفى الوقت نفسه ، يفند الشكل (٢ – ٢) الرأى القائل بأن الأمريكيين يصدرون فى الأساس الأغذية والمواد الخام . لا ريب أن هذه الصادرات مهمة ، وهى تمثل معا نحو ثلث الإجمالى ، لكن السلع الرأسمالية – الآلات وغيرها من المعدات الراقية – تمثل حصة أكبر من الإجمالى ، ما يزيد على ٤١ فى المائة . وتمثل السلع الاستهلاكية ومنتجات السيارات معا نحو ٢٢ فى المائة .

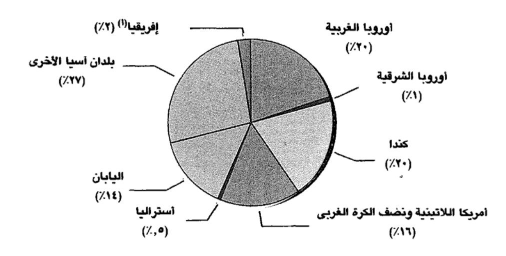
الشكل (٢ – ٢) : تكوين صادرات الولايات المتحدة من السلع، ١٩٩٦



المصدر : بنك الاحتياطي الاتحادي في واشنطن (١٩٩٧).

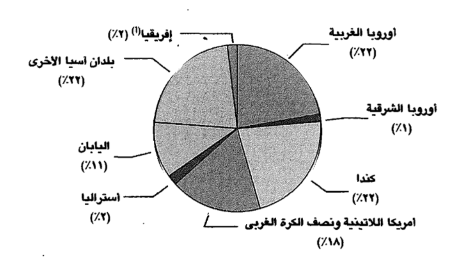
وهناك أساطير أخرى تحيط بالأماكن التى تستورد منها الولايات المتحدة السلع ، والأماكن التى ترسلها إليها . فاستنادا إلى غالبية القصص الصحفية عن الواردات ، يمكن التماس العذر للأمريكيين فى اعتقادهم أن معظم الواردات الأمريكية تأتى من اليابان والمكسيك . بيد أن الشكل (٢ – ٣) ، يبين أن اليابان وكل أمريكا اللاتينية معا يسهمان فقط بـ ٣٠ فى المائة من واردات الولايات المتحدة . وترسل كندا وأوروبا الغربية نحو ٤٠ فى المائة ، ويقدم باقى العالم ما يزيد على ذلك . ويقدم الشكل (٢ – ٤) نمطا مماثلا تقريبا لصادرات الولايات المتحدة . ومرة ثانية ، فإنه فى ضوء كل التقارير الصحفية عن الحواجز التجارية فى اليابان بصفة خاصة ، قد يدعو للدهشة أن نعرف أن نحو ١١ فى المائة من صادرات الولايات المتحدة تذهب لهذا البلد ، ولا ريب أن هذه حصة أقل بصورة طفيفة من حصة واردات الولايات المتحدة من اليابان ، ولكنها مقاربة .

الشكل (٢ - ٣) : مصادر واردات الولايات المتحدة من السلع، ١٩٩٦



المصدر : *مسح الأعمال الجارية*، أكتوبر ١٩٩٧.
(أ) باستبعاد جنوب إفريقيا.

الشكل (٢ - ٤) : مقاصد صادرات السلع الأمريكية، ١٩٩٦

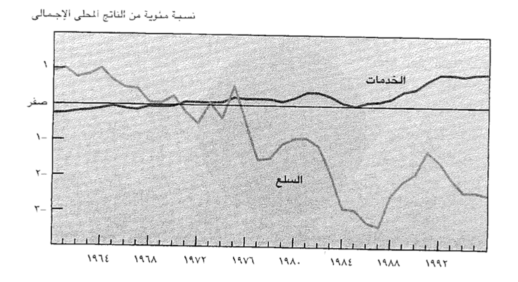


المصدر : *مسح الأعمال الجارية*، أكتوبر ١٩٩٧.
(أ) باستبعاد جنوب إفريقيا.

إن السلع ليست إلا جزءا مما ترسله الولايات المتحدة عبر حدودها . *فالخدمات* عنصر مهم بصورة متزايدة فى تجارة الولايات المتحدة – وهى فئة شاملة تتضمن كل شىء غير مادى يتم الاتجار فيه . وكما هو مبين فى الشكل (٢ – ٥) ، فإنه حتى وإن كانت الولايات المتحدة قد عانت من عجز مستمر فى تجارة السلع ، فقد حظيت *بفائض* متزايد باطراد فى تجارة الخدمات . وهناك سؤالان مهمان ، هما ما إذا كان على المرء أن يأخذ بجدية كل هذه الأرقام عن الميزان التجارى للولايات المتحدة ، ومدى هذه الجدية ؛ وتلك مسألة سنعالجها مؤخرا فى هذا الفصل ثم فى الفصل الرابع .

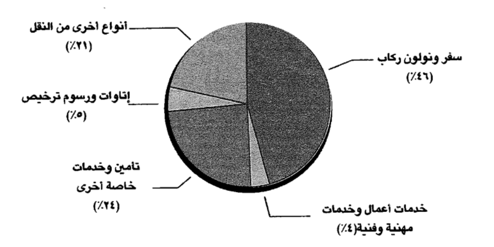
مما تتكون تجارة الخدمات فى واقع الأمر ؟ يبين الشكل (٢ – ٦) أن نحو نصف الواردات من الخدمات يتمثل فى سفريات يقوم بها الأمريكيون للخارج . وللوهلة الأولى يبدو هذا متناقضا : عندما يذهب

الشكل (٢ – ٥) : صافى التجارة فى السلع والخدمات كنسب من الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة، ٦٠ – ١٩٩٦



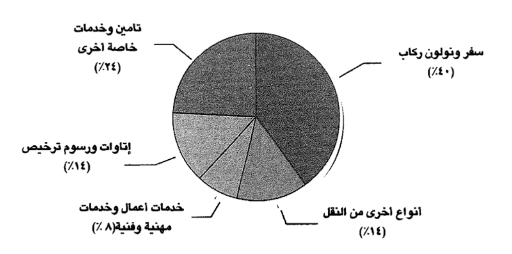
المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

الشكل (٢ - ٦) : تكوين واردات الولايات المتحدة من الخدمات الخاصة، ١٩٩٦



المصدر : بنك الاحتياطى الاتحادى فى واشنطن (١٩٩٧).

الشكل (٢ - ٧) : تكوين صادرات الولايات المتحدة من الخدمات الخاصة، ١٩٩٦



المصدر : بنك الاحتياطى الاتحادى فى واشنطن (١٩٩٧).

الأمريكيون للخارج ، ألا نصدّر بذلك السفرَ ؟ والواقع أن العكس هو الصحيح . فعندما يسافر الأمريكيون لأى مكان ، فإنهم يشترون خدمات السفر هناك ، ثم يستوردونها إلى هنا . وبالمثل ، فإن سفر الأجانب إلى هنا يمثل صادرات أمريكية أساسية ، كما هو مبين فى الشكل (٢ - ٧) . وتشمل صادرات الخدمات المهمة الأخرى : التأمين والخدمات المالية ، إتاوات ورسوم الترخيص ، والنقل .

منافع التجارة

منذ نشر كتاب آدم سميث الرائد « *ثروة الأمم* » - فى ١٧٧٦ ، وهى نفس السنة التى صدر فيها « إعلان الاستقلال الأمريكى » - والاقتصاديون متفقون على الاطروحة القائلة إنه ينبغى للناس وللشركات وللأمم أن تتجر مع بعضها البعض لتعزيز مستويات معيشتها . وهناك على الأقل أربعة أسباب عريضة فى أن الأمر على هذا النحو .

التجارة والإنتاج الكفء

مزايا التجارة على المستوى الشخصى المحض مألوفة لمعظم الناس ، سواء فهموا ذلك بوضوح أم لا . فالعمال « يصدرون » خدماتهم لأرباب الأعمال ، ثم يستخدمون النقود التى يكسبونها « لاستيراد » المأكل والملبس والسكن والتعليم والرعاية الطبية . وهذه المبادلة للعمل بالسلع والخدمات التى ينتجها آخرون أمر رشيد ومعقول *لأن التخصص والتجارة أكثر كفاءة* . إننا نعمل فى وظائف تكسبنا فيها مهارتنا قيمة خاصة ، وندع آخرين يجهزون لنا المأكل ويصنعون لنا الملبس ، ويعلمون أطفالنا . وقد كان النفع المتبادل للتجارة من الأفكار الثاقبة والمتبصرة الرئيسية لآدم سميث . فالتخصص والتجارة يتيحان للاقتصادات بأسرها أن تنتج سلعا وخدمات أكثر مما سيكون عليه الحال لو كان يتعين على الأفراد أن ينتجوا بأنفسهم كل ما يحتاجونه لأنفسهم .

وقد صقل ديفيد ريكاردو ، وهو اقتصادى إنجليزى شهير آخر ، ووسع نطاق النظرة الثاقبة لسميث بشأن فضائل التخصص فى مبدئه عن « الميزة النسبية » . فقد بيَّن ريكاردو أنه حتى لو كانت هناك أمة ما أفضل من

البلدان الأخرى فى إنتاج كل شىء ، فإن تلك الأمة ستصبح على الرغم من ذلك أحسن حالا إذا ركزت على إنتاج الأشياء التى تعد هى الأفضل نسبيا فى إنتاجها والاتجار فيها بالمقارنة بباقى الأشياء .

ولا يتوقف وصول الأمم إلى أن تكون هى « الأفضل » فى إنتاج أشياء معينة فقط على ما وهبت به من موارد طبيعية ، مثل مساحة الأرض أو مقدار الموارد الطبيعية التى يسعدها الحظ (أو يخونها الحظ) فى امتلاكها ، ولكنه يتوقف أيضا على تشكيلة متنوعة من العوامل التى قد تكون عرضا واتفاقا تاريخيا ، ورغم ذلك يكون لها تأثير قوى على أنماط التجارة ومنافعها بالنسبة للمستهلكين . فعلى سبيل المثال ، فإنه نتيجة لتكدس شركات التكنولوجيا الراقية فى « وادى السيليكون » (الذى أفرخته فى الأساس موهبة رائدة فى التفكير فى مراكز أكاديمية مثل جامعتى بيركلى وستانفورد) أو نمو صناعات المودة فى شمالى إيطاليا ، فإن الشركات أو مجموعات الشركات التى توطنت فى هاتين المنطقتين اكتسبت مزايا قوية من مجرد قدرتها على الاستفادة من المجمع المشترك من العمل والموهبة والأفكار الموجودة فيهما - استفادت من « قربها من دائرة النشاط » . وفى مقدور التجارة الحرة أن تدعم هذه المصادر الأحدث للميزة النسبية ، والتى وصفها الاقتصاديون برطانتهم الفنية بأنها « وفورات التكتل » .

ومن السهل توضيح مبدأ الميزة النسبية باستخدام شخصيتين رياضيتين شهيرتين . فنظرا لأنه لم يكن أمام تايجر وودز سوى عدد محدد من ساعات اليقظة التى يستطيع العمل فيها ، فقد استفاد على نحو واضح من تكريس هذا الوقت للتدريب على ، ولعب ، الجولف . وكان سيغدو أحمق لو حاول إنشاء نوادى الجولف الخاصة به . وقد عظّم وودز دخله بإتقان لعبه للجولف ، فى حين عظّم المتخصصون فى إنشاء نوادى الجولف دخلهم . وغدا الطرفان أحسن حالا مما كانا سيصبحان عليه بدون التبادل والتجارة ، حتى *لو كان وودز قد استطاع أن ينشىء بنفسه نوادى رائعة للجولف* . وفى كتاب دراسى جامعى حديث فى الاقتصاد ، أوضح جريجورى مانكيو نفس النقطة بالقول ، إنه ليس من الرشد الاقتصادى أن يقوم مايكل جوردان بجز المرجة الخضراء الخاصة به فى الوقت الذى يستطيع فيه أن يحسن رمياته

فى الشبكة عن طريق القفز ودفع الكرة فيها[1] . وما يصدق على تايجر وودز ومايكل جوردان يصدق على أى شخص آخر ، وعلى البلدان أيضا . إذ يتعين على كل إنسان أن يكرس وقته وموارده النادرين على إنتاج السلع والخدمات التى يكون هو الأفضل فى إنتاجها .

ولمبدأ الميزة النسبية معنيان ضمنيان مهمان ، وإن كان يتم تجاهلهما عادة . *أولا ، أنه يعنى ضمنا بالضرورة أن الأمم تصدر لكى تستورد .* فبحكم التعريف ، فإنه إذا تخصصت الأمم فيما هى أفضل نسبيا فى إنتاجه ، فإنه يتعين عليها أن تستورد السلع والخدمات التى تنتجها البلاد الأخرى على نحو أفضل . إن المفهوم القائل إن الواردات « سيئة » فى حين أن الصادرات « جيدة » – وهو مفهوم شائع فى وسائل الإعلام وبين السياسيين – يستحق التصحيح منذ زمن طويل .

ثانيا ، إن التجارة ليست مقارعة نتيجتها صفر ، بمعنى أن هناك رابح يقابله خاسر ، أى تكسب فيها أمة ما واحدة على حساب منافسيها . فمثلما أن العمال يصبحون أحسن حالا بمبادلة عملهم بالسلع الاستهلاكية والخدمات التى ينتجها آخرون ، فإن الأمم تكون على نحو متبادل أحسن حالا عندما تنتج الشركات والعمال ويتبادلون السلع والخدمات التى يحظون فيها بميزة نسبية مقابل السلع والخدمات التى يستطيعون شراءها أرخص من الآخرين .

التجارة والاستهلاك الكفء

والنتيجة المترتبة على الاطروحة القائلة إن التجارة تجعل الإنتاج الإجمالى أكثر كفاءة ، هى أنها تجعل السلع والخدمات أرخص بالنسبة للمستهلكين . ونحن باعتبارنا مستهلكين ، نكون أحسن حالا إذا استطعنا شراء المأكل والملبس والمأوى بتكلفة أقل مما لو كان يتعين علينا أن ننتج بأنفسنا كلا من هذه البنود . وبهذه الطريقة ، فإن التجارة تزيد من القوة الشرائية للدخول التى نكسبها من العمل .

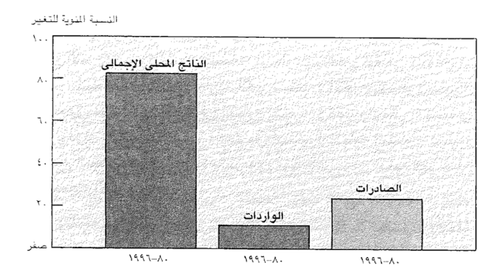
---

(١) مانكيو (١٩٩٧ ، ص ٥٣) .

ولا يستفيد المستهلكون من التجارة فقط لأن السلع المستوردة يمكن أن تكون أرخص من نظيراتها المنتجة محليا (وهى عادة كذلك) ، وإنما أيضا لأن المنافسة التى تثيرها الواردات ، أو مجرد التهديد الذى تطرحه الواردات ، تحول دون قيام المنتجين المحليين بتحميل السلع بأسعار باهظة . وبالإضافة لذلك ، فإن المنافسة من الواردات تشجعهم على الابتكار وإنتاج منتجات وخدمات أفضل بتكلفة أقل . وبالمثل ، فإن الأنفاس الساخنة للمنافسة الأجنبية تشحذ مضاء الصناعات المحلية العاملة فى التصدير على المنافسة . ويبين الشكل (٢ – ٨) أن أسعار كل من الصادرات والواردات قد زادت فى الواقع منذ ١٩٨٠ بسرعة أقل كثيرا من سرعة زيادة الأسعار فى سائر أنحاء الاقتصاد ككل .

ويرى بعض منتقدى العولمة أن تأثيرها الخافض للأسعار عيبا ومغرما ، مشيرين إلى خطر حدوث تكدس عالمى « تخمة عالمية » من

الشكل (٢ – ٨) : التغيرات فى أسعار السلع الداخلة فى التبادل بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى، ٨٠ - ١٩٩٦



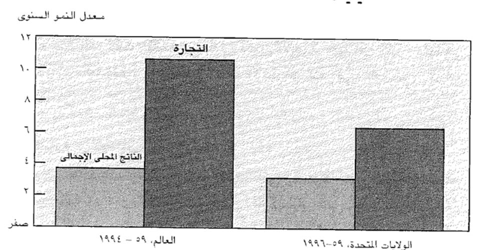
المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

السلع القادمة من العالم الأقل نموا كمصدر للضغط الانكماشى . ومع ذلك ، فإنه كما نشرح فى الفصل الرابع ، فإن الواردات من البلدان النامية لا تمثل سوى نحو ٤ فى المائة من إجمالى إنتاج الولايات المتحدة ، ومن ثم لا يمكن أن يكون لها سوى تأثير هامشى على كل من الناتج والمعدل الشامل لتضخم الأسعار فى الولايات المتحدة . وحتى مع ذلك ، فإن المنافسة من أماكن أخرى فى سائر أنحاء العالم إذ تساعد على الحدّ من التضخم – مهما كانت شدته – تتيح للاحتياطى المركزى تحمل نمو شامل أسرع ومعدلات للبطالة أدنى نوعا ما مما كان سيصبح عليه الحال فى غير هذا . والواقع ، أنه مثلما كانت الأزمة فى آسيا مؤلمة بالنسبة لسكان هذا الجزء من العالم ، فإن التباطؤ فى صادرات الولايات المتحدة الذى ستسببه الأزمة حتما قد أدى بالفعل إلى تأخير زيادة أسعار الفائدة ، التى كان كثيرون يعتقدون أن الاحتياطى الاتحادى سيطبقها لولا ذلك من أجل تهدئة النمو السريع للاقتصاد . وإذا ازدادت الأزمة الآسيوية سوءا ، فإن الاحتياطى الاتحادى قد يخفض حتى أسعار الفائدة للحيلولة دون ارتفاع البطالة .

إن المكاسب التى وفرها للمستهلكين تحرير التجارة بعد الحرب ، تساعد على تفسير السبب فى أن حجم التجارة العالمية قد زاد بوتيرة أسرع كثيرا من وتيرة زيادة الإنتاج العالمى ، كما هو مبين فى الشكل (٢ – ٩) . وبالمثل ، فإن نمو تجارة الولايات المتحدة تجاوز كثيرا نمو الناتج الأمريكى . وكانت التخفيضات فى الرسوم الجمركية فى كافة أنحاء العالم ، نتيجة للمعاملات التجارية الكبيرة متعددة الأطراف ، قوة محركة فى تحقيق ذلك . لكن حقيقة أن التجارة تتيح للشركات والعمال التخصص فيما يؤدونه على أفضل وجه ، تحد من أسعار المنتجات المتداولة دوليا ، وتشجع المستهلكين على زيادة مشترياتهم منها بأسرع من استهلاكهم للسلع والخدمات الأخرى .

وبالإضافة لذلك ، فإن التجارة الأكثر حرية لا تخفض الأسعار فحسب ، بل تعزز أيضا تشكيلة المنتجات . فليس لأى بلد احتكار فى السلع ذات النوعية العالية . وقد استفاد الأمريكيون من استيراد أجهزة الفاكس ومسجلات الفيديو كاسيت ، من بين بنود أخرى ، المصنوعة فى غالبيتها ، أو كلها ، فى الخارج . وللسبب نفسه ، يحظى المستهلكون فى بلدان أخرى

الشكل (٢ - ٩) :النسبة المئوية لمعدلات النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى والتجارة، العالم والولايات المتحدة، ١٩٥٩ إلى منتصف الستينيات



المصدر : «الجات» (١٩٨٥/٨٤، ١٩٩٥)

بطائفة عريضة من برامج الكومبيوتر الجاهزة ومعداته التى لا تنتج إلا فى الولايات المتحدة .

التجارة والمنافسة

الآن لابد أن يكون قد اتضح أنه بالنسبة للمستهلكين ، لا يوجد فرق أساسى بين التجارة والمنافسة التى تجرى عبر الحدود وتلك التى تجرى بداخلها . ويكمن هذا المبدأ العام وراء سياسة التجارة المفتوحة ، وقوانين مكافحة الاحتكار فى الولايات المتحدة على حد سواء : فالمنافسة حيوية لضمان أن يكون لدى الشركات حافز على إنتاج السلع والخدمات بأقل تكلفة ، لا فرق فى ذلك بين المنافسة المحلية والأجنبية . والواقع أن الشركات الأجنبية يمكن أن تساعد على تعزيز المنافسة التى قد تكون ضعيفة فى الداخل ، وبذلك تساعد على تحقيق منافع الأسعار الأقل التى تعد بها قوانين مكافحة الاحتكار فى الولايات المتحدة .

وعند هذه النقطة ، قد يعترض منتقدو التجارة الحرة بأن المنافسة الأجنبية مختلفة ، لأن الشركات فى الخارج لا تلتزم بنفس القواعد التى يتعين على الشركات الأمريكية احترامها . ومن ثم ، فإن المنافسة الأجنبية « غير عادلة » . وأشد الشكاوى عنفا بشأن الممارسات غير العادلة ، تقدم عادة ضد الشركات القائمة فى بلدان تكون الأجور فيها أقل كثيرا منها فى الولايات المتحدة . وسنعالج هذه الاعتراضات فى الفصلين الرابع والخامس .

التجـارة والابتكار

إن منافع التجارة فى ميدان الكفاءة التى وصفناها حتى الآن هى منافع « استاتيكية » ، أى أنها تشير إلى المكاسب التى يحققها المنتجون والمستهلكون من التجارة ، بافتراض أن أساليب الإنتاج والمنتجات فى كل بلد لا تتغير . بيد أن الاقتصادات دينامية ، وأساليب الإنتاج والمنتجات الاستهلاكية يتم تغييرها وتحسينها على الدوام . وقد توصل المحللون الذين يدرسون النمو الاقتصادى إلى أن نحو النصف من النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة يمكن إرجاعه ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، إلى الابتكار الاقتصادى : المنتجات وعمليات الإنتاج الجديدة ؛ الطرق الجديدة للتمويل والتسويق والتوزيع للسلع ؛ والاستراتيجيات الجديدة لإدارة الأعمال وتنظيم العمالة .

إن التجارة المفتوحة تحضّ على الابتكار الاقتصادى بعدة طرق : بحفز المنافسة فى مجال الإنتاج بين الشركات العاملة فى نفس النشاط ، وبتعريض الشركات المحلية لأفضل الأفكار الجديدة الواردة من سائر أنحاء العالم ، وبتمكين هذه الشركات من استيراد المعدات الرأسمالية ذات التكنولوجيا الراقية وكذلك الدراية الفنية ، حتى تستطيع أن تصنع منتجات وتقدم خدمات بتكلفة أقل مما لو اقتصرت على شراء المدخلات المنتجة محليا . وللبرهنة على ذلك ، لا يحتاج المرء إلّا إلى أن ينظر إلى صناعة السيارات الأمريكية ، التى كانت تنمو بصورة مرضية فى السبعينيات ، وإن كان فى وجه منافسة يابانية ضارية ، ليجد أنها أصبحت منذئذ أكثر كفاءة ، وأنها حسنت نوعية منتجاتها (ومن ثم قيمتها) .

المواصفات التقليدية للتجارة الحرة

حتى آدم سميث كان راغبا فى تقديم استثناء واحد من مطالبته بالتجارة الحرة : فالحماية يمكن تبريرها بالنسبة للصناعات المحلية الحيوية بالنسبة للدفاع عن الأمة . فالفطرة السليمة تشير إلى أن البلدان يجب ألا تعتمد على الأجانب ، الذين لا يمكن التأكد من ولائهم مستقبلا ، فى إنتاج المعدات العسكرية المتخصصة . وقد امتدت الحجج المتعلقة بالأمن القومى لتغطى التجارة فى سلع معينة ، مثل النفط ، تعد ضرورية للقوات المسلحة فى زمن الحرب .

ومما يثير الاهتمام ، أنه منذ الحرب العالمية الثانية ، استخدمت قضية الأمن القومى بشكل أكثر تواترا فيما يتعلق بتحرير التجارة عنه فيما يتعلق بحماية الولايات المتحدة . وقد أصبحت التجارة الحرة مكونا مهما فى سياسة أمريكا للترويج للرأسمالية والديمقراطية كدرع واقية من الشيوعية . والآن وقد اختفت الشيوعية فى معظم أنحاء العالم ، أصبحت حجج الأمن القومى أقل أهمية فى الجدل الدائر حول التجارة .

وقد قدم ألكسندر هاملتون فى آخر القرن الثامن عشر ، شرطا ثانيا للتجارة الحرة فى « *التقرير المعنى بالصناعات* » ، وهو تقرير كلاسيكى : إذا أريد لاقتصاد متخلف مثل أمريكا المستقلة حديثا أن تحرز مكانا بارزا فى العالم ،فإنه يتعين عليه أن يطور القدرة الصناعية التى يتسم بها الاقتصاد المتقدم[٢] . وكان فى الإمكان تحقيق هذا الهدف بفرض رسوم جمركية مؤقتة على المنتجات الصناعية للبلدان الأكثر تقدما . بيد أنه بمجرد قيام الصناعات المحلية « الوليدة » ، فإن إبداع وبراعة الأمريكيين ، كما قال هاملتون ، ستكفل قدرتنا على إنتاج سلع أرخص من الأجانب ، ويمكن على نحو مأمون إنهاء الحماية التجارية .

وقد اكتسبت هذه المقولة تأييدا واسعا عندما تبنى أولا أعضاء وأنصار « حزب الويجز » ، الذى تكون فى ١٨٣٤ ، والذى أصبح بعدئذ الحزب الجمهورى الجديد ، هذه المقولة كجزء من الدعوة للقومية الأمريكية

---

(٢) وزارة الخزانة الأمريكية (١٨٩٢) .

الجديدة . وكانت الحماية للصناعات الوليدة بالنسبة لهاملتون – مثلما كانت فيما بعد بالنسبة لهنرى كلاى وأبراهام لنكولن وتيودور روزفلت – جزءا من دعوة أكبر لحكم مركزى قوى وله سلطات كافية لدعم المصالح الاقتصادية والتنمية طويلة الأجل للبلاد من الناحية الاستراتيجية . ومن وجهة النظر هذه ، كانت الرسوم الجمركية العالية مجرد رسوم تفرض على البلدان الأجنبية مقابل امتياز وحق البيع فى الأسواق الأمريكية ، وكانت التجارة الحرة نوعا من الخباثة ، تحمل معها قيما أجنبية فاسدة . كما لم يغب عن اهتمام السياسيين أن الرسوم الجمركية والعوائد يمكن أن تمول الحكم الاتحادى بدون فرض ضرائب مباشرة التى كان يحرمها الدستور آنذاك .

وقد عززت الظروف الاقتصادية والأفكار السائدة فى ذلك الوقت ، موجة الحماية القومية هذه . واستمر معظم الاقتصاديين فى القرن التاسع عشر يتبعون منطق آدم سميث ، فى أن الأمة ستنتج فى ظل الحماية ثروة أقل مما تنتجه فى ظل التجارة الحرة . لكن النظريات التى روج لها فى أربعينيات القرن الماضى ، النمساوى فريدريش ليست ، الذى حاجّ بأن الرسوم الجمركية يمكن أن تغل منافع طويلة الأجل بحماية الصناعات الوليدة حتى تتراكم لها الخبرة اللازمة للمنافسة مع الشركات الأجنبية الأكثر استقرارا ورسوخا ، اكتسبت شيوعا فى المجال السياسى . وفى حين كان جون ستيوارت ميل ، الفيلسوف البريطانى للقرن التاسع عشر ، يطلق على الحماية بصفة عامة تعبير « نظام النهب المنهجى للكثرة بواسطة القلة » ، فقد دافع عن رسوم جمركية مختارة « إذا فُرضت مؤقتا (خاصة فى أمة فتية وصاعدة) بأمل أقلمة صناعة غريبة ، تكون فى ذاتها ملائمة على نحو كامل لظروف البلاد »[٣] .

بيد أن حجج الصناعة الوليدة يصعب اليوم أخذها بجدية فى الولايات المتحدة . فالاقتصاد لم يعد وليد زواج سابق من بريطانيا العظمى ، بل أصبح هو الاقتصاد الأكفأ والأكثر إنتاجية وابتكارا فى العالم . إن اقتصاد

---

(٣) ميل (١٩٠٩ ، ص ٩٢٢) ؛ إيليوت (١٩١٠ ، مجلد ٢ ، ص ٢٩٥) .

الولايات المتحدة الدينامى يطور على الدوام منتجات وخدمات جديدة - يصبح كل منها ، كما كان الحال من قبل ، « صناعة وليدة » . فهل ينبغى للحكومة أن تتورط فى مسألة تقرير ما إذا كان أى من هذه الصناعات الفعلية أو المحتملة يعد بمنافع اجتماعية عريضة (تزيد على أى منافع يمكن اجتناؤها بواسطة مستثمرى القطاع الخاص) بما يكفى لجعلها تستحق نوعا ما من المعونة العامة أو الحماية ؟ تتطلب الإجابة بنعم درجة ملحوظة من الثقة - أولا فى قدرة الحكومة على تحديد أى الصناعات سوف تبقى أو ينبغى أن تبقى بعد انقضاء الفترة الأولى من الحماية « المؤقتة » ؛ وثانيا ، فى استعدادها للقيام بذلك بطريقة موضوعية غير سياسية ، خاصة فى ضوء أن الحماية تبطل منافسة السوق التى تفرز فى الظروف الطبيعية الرابحين عن الخاسرين .

والسجل الخاص بهذا الموضوع مشجع بالكاد . ففى السبعينيات مثلا ، حصلت صناعات الطائرات الفرنسية والبريطانية على دعم حكومى كبير لتطوير طائرة « الكونكورد » وفرض حقها فى السوق باعتبارها الطائرة التجارية الأسرع من الصوت . وكسبت الكونكورد المعركة ، لكنها فقدت مبالغ هائلة من أموال دافعى الضرائب فى هذه العملية ؛ ولم يحقق المشروع ربحا مطلقا . وفى عهد أحدث ، حاولت الحكومات الأوروبية واليابانية ، دون نجاح وبصورة مبددة ، انتقاء تكنولوجيات من أجل صناعة التليفزيون ذى الدرجة العالية من الوضوح ، فى حين تركت الولايات المتحدة أمر تطويرها للسوق . والشركات الأمريكية غير المحمية هى التى تبدو الآن مؤهلة لتحقيق النجاح التجارى ، وإرساء المعايير التكنولوجية للسوق العالمية . وبالمعنى الواسع ، كان اليابانيون لفترة ناجحين فى إقامة بعض الصناعات عالمية المستوى بدرجة من المساعدة الحكومية (الائتمان الموجه بصفة خاصة) والحماية . ولكن فى هذه العملية تركت صناعات كثيرة أخرى (مثل البيع بالقطاعى) دون اهتمام ، وعانت من إنتاجية تقل عن المستوى الطبيعى[٤] .

---

(٤) انظر بايلى (١٩٩٣) .

باختصار ، إن الاستثناءات من الحجج الداعية للتجارة الحرة ، التى اعترف بها تقليديا الاقتصاديون وصف طويل من السياسيين ، ليس لها شأن يذكر بمعظم الصناعات الأمريكية . ونتيجة لذلك ، يؤسس معظم النقاد المحدثون دعواهم على حجج أخرى ، أوسع نطاقا بكثير ، تؤدى إلى توجيه اتهامات كاسحة للدعوة إلى تحقيق مزيد من الانفتاح . ونعرض هذه الادعاءات فى نهاية هذا الفصل ، ونفحص الأدلة الكامنة وراءها خلال باقى الكتاب .

التجارة والاختلال

إن أى مناقشة لمنافع التجارة الأكثر حرية لا تكتمل بدون الإقرار بأنه ليس صحيحا أن الجميع يكسبون من التجارة الأكثر انفتاحا . فتطبيق التكنولوجيات الجديدة التى تجعل الحياة أسهل وأكثر ثراء ، تضر عادة بعض المنتجين الراسخين – وهكذا يفعل تحرير التجارة ، وإن كان على نطاق أصغر . وتعانى الشركات والعمال الذين ينتجون سلعا أو خدمات تحل الواردات محلها ، على الأقل من خسائر مؤقتة نتيجة للإقلال من الحواجز التجارية . لكن لا يوجد من يشير بوقف التقدم التكنولوجى لأنه يؤثر بصورة معاكسة على العمال الذين ينتجون منتجات متقادمة . ولا ينبغى لنا أن نصرف النظر عن تحرير التجارة لأسباب مماثلة فى الأساس ، بل يمكننا بالأحرى ، وينبغى لنا ، القيام بما هو مطلوب لمساعدة العمال والمؤسسات التى تؤثر عليها التجارة الأكثر حرية بصورة معاكسة ؛ لتجد لها مكانا مزدهرا فى اقتصاد أكثر ثراء . ويتمثل التحدى فى مدّ نطاق وتوسيع الأسواق المفتوحة ، مع توفير الفرص للجميع للحصول على التعليم والمهارات المطلوبين لتحقيق النجاح فيها . ونقدم فى الفصل الختامى ، اقتراحات لمواجهة هذا التحدى .

الاستفادة من التجارة الحرة لدى الآخرين

ركزنا على منافع التجارة الحرة بالنسبة لأى بلد يفتح حدوده للسلع والخدمات القادمة من الخارج . والواقع ، أن معظم الاقتصاديين الأمريكيين يؤمنون بأن هذه المنافع كبيرة بحيث تلزم البلد بممارسة التجارة الحرة من

جانب واحد ، بغض النظر عن الحواجز التجارية التى تقيمها البلدان الأخرى . ومثلما أوضح الاقتصادى فريدريك باستيات فى القرن التاسع عشر ، فإن إقامة الحواجز التجارية لأن البلدان الأخرى قد أقامتها ، ليست أكثر رشدا من قيام بلد ما بقفل موانيه لأن للبلدان الأخرى سواحل صخرية . وقد تصرف صانعو السياسة بعيدو النظر فى الولايات المتحدة والخارج على أساس فكرة باستيات الثاقبة .

فقد كان الرئيس وودرو ويلسون من أوائل الداعين لتحرير التجارة من جانب واحد . واستغل السلطة التى منحها له الكونجرس لتخفيض الرسوم الجمركية والإبقاء عليها منخفضة طوال الحرب العالمية الأولى . بيد أن الرئيس ويليام هاردنج عكس سياسات ويلسون التجارية ، واستغل السلطة التى منحها له الكونجرس الجمهورى بعد الحرب لزيادة الرسوم الجمركية ضد أى بلد يمارس التفرقة ضد صادرات الولايات المتحدة . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، خفَّض الرئيسان ترومان وايزنهاور الرسوم الجمركية مرة ثانية ، لتسهيل الانتعاش الاقتصادى للحلفاء الأوروبيين وربط بلدان المحور المهزومة بالغرب غير الشيوعى . كما خفض ايزنهاور - ومن بعده الرئيس كنيدى - الرسوم الجمركية على الواردات من بلدان العالم الثالث وبعض البلدان الصغيرة الأخرى ، بأمل حفز اقتصاداتها ، ومن ثم بناء معقل حصين لصد الشيوعية . وفى فترة أحدث ، أدى الدمار الاقتصادى الذى عانته بلدان أمريكا اللاتينية التى اتبعت نموذج « إحلال الواردات » فى التنمية الاقتصادية خلال الستينيات والسبعينيات - وهى سياسة تقوم على حجة الصناعة الوليدة ومن ثم فهى سياسة حمائية متأصلة - إلى جعل عدد من البلدان النامية يسلم بفوائد التحرير .

ومن النادر حاليا أن يناصر سياسى أمريكى قضية التجارة الحرة من جانب واحد . ذلك أن القيام بذلك يعرض المسئولين المنتخبين لتهمة « نزع السلاح من جانب واحد » . وفى نهاية المطاف ، فإنه لا ينبغى للولايات المتحدة التخلى عن كل أسلحتها ، وترك نفسها مكشوفة أمام هجوم البلاد الأخرى . لماذا يتعين على هذا البلد أن يسلّم حواجزه الجمركية ، ويعرض شركاته المحلية لمنافسة ضارية من الواردات دون أن يحصل على فرص محسنة لشركات التصدير ؟ سنطرح فى الفصل الخامس بعض الإجابات التفصيلية عن هذا السؤال . ونقدم حاليا نظرة تمهيدية موجزة .

فى حين أنه قد يكون فى صالح بلد ما إسقاط حواجزه التجارية من جانب واحد - مثلما فعلت هونج كونج بنجاح غير عادى - فإن هذا البلد يمكن أن يصبح أحسن حالا حتى من ذلك ، إذا حث الوعد بمثل هذا التخفيض للحواجز البلدان الأخرى على إسقاط أو تقليل الحواجز هى أيضا . وهذا هو المنطق المبرر الكامن وراء مفهوم « التبادلية » السليم بالفطرة ، وهى فكرة ساعدت على التغلب على الدمار الضخم الذى ألحقه مرسوم هاولى - سموت الشهير بشأن الجمارك ، الصادر فى ١٩٣٠ ، بتجارة الولايات المتحدة وبالنشاط الاقتصادى فى كافة أرجاء العالم . وفى عام ١٩٣٤ ، منح الكونجرس للرئيس فرانكلين روزفلت سلطة التفاوض على إجراء تخفيضات متبادلة فى الرسوم الجمركية تصل حتى ٥٠ فى المائة مع البلدان الأخرى ، دون الحصول على موافقة أخرى من الكونجرس[٥] . واستخدم روزفلت هذه السلطة لإبرام اثنتين وثلاثين اتفاقية تجارية ثنائية حتى ١٩٤٥ .

بيد أن اتفاقيات التجارة الثنائية بحكم تعريفها ، لها تأثير محدود . فهى لا تشجع التجارة إلا بين البلدين المعنيين . والواقع أن الاتفاقيات التجارية الثنائية قد تؤدى حتى إلى بعض من عدم الكفاءة ، بتحويل التدفقات التجارية بعيدا عن البلدان التى قد تكون أكفأ فى إنتاج السلع والخدمات المتبادلة من المنتجين المقيمين فى البلدين المشتركين فى الصفقة . ومع تضاعف عدد الاتفاقيات الثنائية ، قد تصبح التجارة مبلقنة ومشوهة . إذ يتعين على البيروقراطيين تدبر « قواعد المنشأ » المعقدة لتحديد الواردات المؤهلة للمعاملة الخاصة التى تعد بها الصفقات المختلفة .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، اعترفت الولايات المتحدة بهذه الصعوبات ، وأقنعت البلدان الأخرى بتبنى ترتيب جديد تماما للتجارة ، يقوم على مبادىء « التبادلية متعددة الأطراف » ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية . وقد تجسد هذا فى « الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية

---

(٥) كما قلل مرسوم ١٩٣٤ ضغط وتأثير الصناعات المحلية التى كانت تسعى إلى الحماية ، بنقل عملية تنسيق المفاوضات التجارية والإشراف عليها للجنة الحكومية شبه السرية المعنية باتفاقات التجارة ، المشكلة من خبراء فنيين .

والتجارة » (الجات) . وبتجميع أنماط مختلفة عديدة من التحرير معا فى نفس الوقت ، يمكن لمعاملات التجارة متعددة الأطراف أن تولّد منافع كافية للأطراف المشتركة فيها ، أكبر مما يلزم لتعويض تلك القطاعات التى تواجه منافسة أعنف عند تخفيف الحماية . وتعنى معاملة الدولة الأولى بالرعاية ببساطة ، أن يوافق كل طرف فى معاملة تجارية ما على ألّا يمارس التمييز لصالح أو ضد أى طرف آخر ، حتى تحصل كافة البلدان الموقعة على منفعة الحواجز الأدنى التى تم التفاوض بشأنها . ويوسع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بصورة كبيرة ، منافع الانتماء لمجموعة من الدول التزمت بالامتثال له .

و « الجات » من أنجح الابتكارات فى تاريخ العلاقات الدولية . وخلال السنوات الخمسين الماضية ، تفاوضت البلدان الأعضاء فيها على ثمانى « جولات » رئيسية لتخفيض الحواجز التجارية . وخلال هذه المدة ، تهاوى متوسط الرسوم الجمركية فى البلدان الصناعية من ما يزيد على ٤٠ فى المائة إلى ٦ فى المائة فحسب . بيد أنه مع انخفاض الرسوم الجمركية ، أصبحت الحواجز غير الجمركية الأخرى أمام التجارة أكثر وضوحا ، ومن ثم غدت هدفا للمفاوضات . وربما كان أحدث ترتيب « للجات » – جولة أورجواى التى اختتمت فى ١٩٩٤ – هو أكبر وأشمل صفقة تجارية فى تاريخ العالم . واتفاقية أورجواى التى وقع عليها رقم قياسى يبلغ ١٢٥ بلدا ، تلزم الأطراف بتقليل الرسوم الجمركية الباقية بمتوسط يبلغ ٤٠ فى المائة تقريبا ، وإلغاء الحصص القائمة على النطاق العالمى منذ أمد طويل على الصادرات من المنسوجات والملابس خلال عشر سنوات . كما أنها الاتفاقية الأولى التى تغطى حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ، وتخضع التجارة الزراعية للانضباط والنظام الذى تفرضه « الجات » ، وتجرِّم القيود الطوعية على التصدير ، وتحد من الدعم المحلى لصناعات التصدير ورسوم مكافحة الإغراق المفروضة على الواردات الأجنبية ، وتضع التجارة فى الخدمات فى جدول أعمال « الجات » للمستقبل . وربما كان الأمر الأكثر أهمية فى المدى الطويل هو أن اتفاقية أورجواى قد أدت لإنشاء « منظمة التجارة العالمية » ، لتحسين عملية تسوية المنازعات الدولية ، وهو إجراء حظى بكثير من النقد الذى لا أساس له لأسباب سنعرضها لاحقا فى الكتاب .

لقد كانت التجارة المحررة شيئا طيبا للمستهلكين فى الولايات المتحدة وفى أماكن أخرى . ويتوقع البنك الدولى أن يكسب المستهلكون قوة شرائية إضافية تتراوح ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليار دولار *سنويا* ، نتيجة لاتفاقية أورجواى ، يذهب الثلثان منها للبلدان الغنية ، ومنها الولايات المتحدة[٦] . كما لابد من أن تتدفق منافع كبيرة إلى المستهلكين من الاتفاقية الأساسية المهمة ، التى تم التوصل إليها فى أواخر ١٩٩٧ بين الولايات المتحدة وكثير من شركائها التجاريين لإلغاء التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا الراقية ، وكذلك من تنفيذ الاتفاقية التى تم التوصل إليها فى مطلع ١٩٩٧ ، تحت إشراف « منظمة التجارة العالمية » ، لتحرير أسواق الاتصالات السلكية واللاسلكية فى مختلف أنحاء العالم[٧] . وبالمثل ، فإن اتفاقية « منظمة التجارة العالمية » التى استكملت أخيرا والخاصة بالخدمات المالية – وبموجبها ستسقط عدة بلدان أخرى ، خاصة فى العالم النامى ، حواجزها التى تحول دون دخول موردى الخدمات المالية الأجانب – سيثبت أنها مفيدة بصورة كبيرة لشركات الخدمات المالية الأمريكية ، وهى من بين الشركات الرائدة فى هذا المجال . وتعد الخدمات المالية فى مرتبة الصادرات الرئيسية للخدمات الأمريكية ؛ وبافتراض الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب اتفاقية « منظمة التجارة العالمية » ، لابد أن تنمو حصة الخدمات المالية من كعكة صادرات الخدمات فى المستقبل .

وقد اتهم بعض منتقدى توافق الرأى الذى ساد بعد الحرب ، المؤيد للتجارة الأكثر حرية ، الولايات المتحدة بأنها « أخذت مقلبا » ، فقد أجبرت على فتح اقتصادها بدرجة أكبر من البلدان الأخرى . ومن الواضح أن الاقتصاد الأمريكى أكثر انفتاحا من اقتصادات كثيرة أخرى ، وكان كذلك طوال الخمسين عاما الماضية . لكن التغيرات التى حدثت فى الحواجز التجارية الناجمة عن الصفقات التجارية السابقة قد مالت بقوة أيضا لصالحنا . فبمقتضى اتفاقية جولة أورجواى مثلا ، ستخفض الولايات المتحدة رسومها الجمركية بنحو نقطتين مئويتين ، فى حين يتعين على

---

(٦) البنك الدولى (١٩٩٥ ، ص ٥٧) .

(٧) شـوت (١٩٩٦) .

البلدان الأخرى أن تنزل برسومها بنسب تتراوح بين ٣ و ٨ فى المائة . وبالمثل ، فإنه بمقتضى « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » - التى سنناقشها بتوسع فى الفصل التالى - تعهدت المكسيك بإلغاء رسومها الجمركية على منتجات الولايات المتحدة ، والتى كانت تبلغ فى المتوسط نحو ١٠ فى المائة قبل إبرام الاتفاقية ، فى حين وافقت الولايات المتحدة على إلغاء الرسوم البالغة ٤ فى المائة التى كانت تجبى من قبل من الصادرات المكسيكية .

وعلى الرغم من المنافع التى تضيفها مفاوضات التجارة متعددة الأطراف الكبيرة ، فقد حرمت من التأييد السياسى منذ « جولة أورجواى » . ويفسر طول هذه المفاوضات التى استغرقت أكثر من عقد لإتمامها ، والصعوبات التى واجهتها الدول للتغلب على كثير من الحواجز غير الجمركية الباقية ، السبب فى أن صانعى السياسة قد أصبحوا متحررين من سحر المساومات متعددة الأطراف . وبدلا من ذلك ، اتجهت الولايات المتحدة والبلدان الأخرى بصورة متزايدة نحو الصفقات التجارية الإقليمية ، المسموح بها بمقتضى المادة ٢٤ من « الجات » ، مادامت هذه الترتيبات تسقط « بصورة أساسية كل » الحواجز بين الأعضاء ، ولا تقيم الحواجز فى وجه البلدان غير الأعضاء . ومنذ مطلع الثمانينيات ، أبرمت الولايات المتحدة اتفاقيات للتجارة الحرة مع إسرائيل وكندا والمكسيك . وفى ترتيب السوق المشتركة الجنوبية ، تسعى ستة بلدان فى أمريكا الجنوبية إلى تشكيل اتحاد على شاكلة الاتحاد الأوروبى ، وهو ترتيب إقليمى أوسع كثيرا ومتطور جيدا . ومنذ إنشاء « الجات » فى ١٩٤٨ ، صدقت على ما يزيد على مائة ترتيب تجارى إقليمى ، أبرم نحو الثلث منها فى الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ وحدها[٨] .

ومع تكاثر المعاملات التجارية الثنائية قبل إنشاء « الجات » (أساسا لوقف هذا الاتجاه) ، فإن العدد المتزايد من الترتيبات الإقليمية أثار المخاوف بين بعض أنصار التحرير العالمى ، من أن تصبح التجارة بصورة متزايدة مبلقنة ومشوهة - أى أن تصبح الصفقات الإقليمية حجر عثرة بدلا

---

(٨) فرانكل (١٩٩٧) .

من أن تكون حجر بناء للجهود المبذولة لتحقيق تحرير أوسع . والواقع أن الصفقات الإقليمية لا توفر نفس الفرص الكثيرة للمساومة (المفاضلة بين مختلف المصالح) التى توفرها المفاوضات متعددة الأطراف الكبيرة . ولكن قد يثبت أنها مفيدة إذا أدت ، خلال عملية إلغاء الحواجز داخل المجموعة ، إلى تخفيض الحواجز بالنسبة للغرباء وتقديم العضوية للبلدان الأخرى .

وقد سعت إدارة كلينتون ضمنا إلى اتباع مثل هذا النهج الإيجابى بمطالبة الكونجرس بسلطة تفاوض المسار السريع لتوسيع « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » ، لتشمل كل الدول الواقعة فى نصف الكرة الغربى ، وكذلك لتحقيق ترتيب للتجارة الحرة مع « منتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادىء » . وفشل الإدارة حتى الآن فى الحصول على هذه السلطة ، قد يبعث بإشارة مشئومة هى أن الدول الأخرى ينبغى أن تبرم هى أيضا اتفاقيات إقليمية تستبعد الولايات المتحدة ، مثلما تفعل كندا بالتفاوض مع بلدان السوق المشتركة الجنوبية . وقد يؤدى هذا إلى حدوث نفس التشوهات فى التجارة التى كان بعض الأنصار المتحمسين للتجارة الحرة يخشونها نتيجة لقيام الترتيبات الإقليمية . والواقع ، أنه إذا لم يتم الترخيص بالمسار السريع ، فإن الشركات الأمريكية التى تصدر السلع حاليا لبلدان أمريكا الجنوبية ، سيتوافر لها للمفارقة حافز متزايد لنقل الإنتاج من الولايات المتحدة إلى البلدان الأعضاء فى السوق المشتركة الجنوبية ، بغية الاستفادة من الحواجز التجارية الأقل فى ذلك الإقليم . وقد طفقت شيلى - التى كانت تعتمد على المسار السريع لتمهيد الطريق لإبرام اتفاق ثنائى للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة - تحول تجارتها بالفعل إلى كندا والمكسيك[٩] .

وعلى أية حال ، لا يزال تحرير التجارة مهمة لم تنجز بعد . فعلى الرغم من كل التقدم الذى تحقق فى تخفيض الحواجز التجارية ، تصل الرسوم الجمركية فى كثير من البلدان النامية إلى ٣٠ فى المائة وأكثر .

---

(٩) بعد نمو إجمالى تجارة الولايات المتحدة مع شيلى بأكثر من ٤٠ فى المائة بين ١٩٩٤ و ١٩٩٦ ، توقفت فعليا عن التوسع منذ ذلك الحين . انظر فايولا (١٩٩٧) .

وتتحول الحصص الزراعية ، والحواجز المقامة أمام مقدمى الخدمات الأجانب ، وغير ذلك من القيود على الاستثمار ، إلى أسعار للحماية مكافئة للرسوم الجمركية تبلغ ٥٠ فى المائة وأكثر . وإلغاء هذه الحواجز لابد أن يعجل بنمو الاقتصادات منخفضة الدخل ، وإن كانت تنمو سريعا ، مما سيحفز بدوره الطلب على السلع الرأسمالية التى تنتجها الصناعات عالية الأجور فى العالم المتقدم .

وتُبقى البلدان المتقدمة هى أيضا على حواجز تجارية كبيرة فى بعض القطاعات الرئيسية . فعلى الرغم من أن « جولة أورجواى » قد حولت معظم الحصص الزراعية إلى رسوم ، وهو ما يستحق الثناء ، فإن الرسوم الجمركية (أو الرسوم الجمركية المكافئة للحصص) على بنود منتجات الألبان والسكر تزيد على ١٠٠ فى المائة فى الاتحاد الأوروبى ، وتصل لنحو ١٠٠ فى المائة فى الولايات المتحدة ؛ وفى اليابان تزيد الرسوم الجمركية على منتجات الألبان على ٣٠٠ فى المائة ، ولا تزال الرسوم الجمركية على القمح تزيد على ١٥٠ فى المائة . ويمكن أن تعجل المفاوضات التجارية الجديدة بالانتقال ، وبذلك تقل الأسعار بالنسبة للمستهلكين على نحو أسرع .

وأمام الولايات المتحدة ، بصفة خاصة ، الكثير لتكسبه من زيادة تخفيض الحواجز أمام التجارة والاستثمار . إذ يوجد فى أمريكا أكثر المنتجين كفاءة فى العالم للسلع الأساسية الزراعية ، وهى المنتج الرئيسى للبرامج الجاهزة للكومبيوتر ، والاتصالات السلكية واللاسلكية والترفيه والخدمات المالية . وسوف تستفيد كل هذه الصناعات من تحسين فرص الوصول للأسواق الأجنبية .

منافع الاستثمار عبر الحدود

مثلما أن التجارة فى السلع الأساسية بين البلدان مفيدة ونافعة ، كذلك التجارة فى الأصول ، أو تحويل المدخرات عبر الحدود القومية . إذ يستطيع الأفراد والمؤسسات فى الولايات المتحدة مثلا ، تحسين أداء محفظة استثماراتهم بالتنويع على نحو أوسع فى الأصول الأجنبية . وفى الوقت نفسه ، تستفيد البلدان التى تتلقى هذه التدفقات من الاستثمارات من

توافر فرصة للحصول على رأس مال أرخص مما كانت ستحصل عليه لو كان يتعين عليها أن تعتمد على المدخرات المحلية فقط .

صلة لا تنفصم بين التجارة الأجنبية والاستثمار الأجنبى

من المهم التسليم منذ البداية بأن التجارة والاستثمار الأجنبيين مرتبطان بفعل عوامل اقتصادية أساسية تتراءى فى حساب الدخل القومى . وبحكم التعريف ، فإنه فى أى فترة زمنية ينبغى أن يتساوى رصيد الأمة فى « حسابها الجارى » (الذى يشمل كلا من التجارة ومدفوعات التحويلات الخارجية المختلفة) مع رصيدها فى « حساب رأس المال » (التدفق الصافى للأصول إلى البلد ومنه) . فعلى سبيل المثال ، فإنه عندما يستورد بلد ما أكثر مما يصدر ، يتعين على الناس والشركات بداخله أن يجدوا طرقا للحصول على العملة الأجنبية المطلوبة لشراء الواردات الأجنبية الزائدة . ويستطيعون تحقيق هذا إما ببيع بعض الأصول الأجنبية لديهم ، أو باقتراض العملة الأجنبية من المقيمين الأجانب أو المؤسسات الأجنبية (بالحصول على قروض من مصارف فى الخارج مثلا ، أو بإصدار دين أو أسهم) . ويعادل عجز الحساب الجارى التدفق الصافى لرأس المال إلى الداخل . وتنعكس هذه العملية عندما يحقق بلد ما فائضا فى الحساب الجارى ، الذى ينبغى أن يعادله تدفق لرأس المال للخارج .

ولا يتراءى التطابق المحاسبى بين الحساب الجارى وحساب رأس المال بصورة تامة فى الإحصاءات الحكومية ، التى تبين عادة وجود فرق بين الاثنين . ومع ذلك ، فإن الحساب الجارى وحساب رأس المال يتحركان بالترادف تقريبا . فعلى سبيل المثال ، عانت الولايات المتحدة منذ مطلع الثمانينيات عجزا كبيرا فى الحساب الجارى ، مولته بزيادة كبيرة فى صافى اقتراضها من الخارج . ونتيجة لذلك ، تحول مركز صافى الأصول فيها بالنسبة لباقى العالم – بعبارة أخرى ، إجمالى استثمارات الولايات المتحدة فى الخارج ناقصا استثمارات الأجانب فى أمريكا – من مركز إيجابى (أو دائن صاف) بمبلغ ٢٦٠ مليار دولار فى ١٩٨٢ إلى مركز سلبى (أو مدين صاف) بمبلغ يزيد على ٧٠٠ مليار دولار بنهاية سنة ١٩٩٦ .

باختصار ، يتعين على البلد الذى يتاجر مع البلدان الأخرى أن يتبادل

تدفقات رأس المال معها ، ويتعين على أى بلد تدخل التدفقات الرأسمالية لحدوده أن يتاجر . وتجذب البلدان التى توفر مناخا اقتصاديا يغل عائدات صحية على الاستثمارات ، مثلما تفعل الولايات المتحدة ، رأس المال من باقى أنحاء العالم . ومع تدفق رأس المال إلى بلد ما ، قد يتدهور ميزانه التجارى . ولكن هذا لا يعنى أنه أصبح أسوأ حالا . على العكس من ذلك ، فإنه إذا أضاف المستثمرون الأجانب إلى القدرة الإنتاجية لاقتصاد ما ، وربما قدموا فى ذلك أفكارا جديدة تحسن الكفاءة ، فإنهم بذلك يساعدون على جعل الاقتصاد أكثر إنتاجا . ومن ثم ، فإن الميزان التجارى وميزان الحساب الجارى فى حدّ ذاتهما مقياس ضعيف لرفاهية الأمة الاقتصادية (وهو ما سنناقشه بتفصيل فى الفصل الخامس) .

لماذا يعد جذب الاستثمار الأجنبى أمرا جيدا

يصنف الاستثمار الأجنبى عادة فى فئة من اثنتين : « استثمار المحفظة » ، ويمثل شراء الأجانب للأسهم والسندات وغيرها من الأصول المالية التى يمكن بيعها بسهولة وفورا فى السوق المفتوحة ، و « الاستثمار المباشر » ، الذى يتضمن شراء المستثمرين الأجانب لعقارات أو لحصة كافية من الأسهم توفر لهم درجة هادفة من السيطرة على الشركة[١٠] . وعندما تشترى شركة أجنبية أو تبنى مرفقا فى الولايات المتحدة ، يعتبر ذلك استثمارا مباشرا .

واستثمار المحفظة لا يمول التجارة فحسب ، بل يضيف إلى مجمع الأموال المتاحة لاستثمار رأس المال من قبل المقيمين المحليين ، وبذلك يخفض سعر الفائدة المحلى مما كان سيصبح عليه فى غير هذا . وخلال الثمانينيات ومعظم التسعينيات ، كسبت الولايات المتحدة مكاسب هائلة من استعداد البنوك المركزية الأجنبية والمؤسسات الخاصة والأفراد لشراء أحجام ضخمة من دين الخزانة الجديد الذى كان يطرح فى السوق فى كل سنة لتمويل عجز الميزانية الاتحادية الكبير . ولو كان الأجانب قد امتنعوا

---

(١٠) تعتبر الإحصاءات الحكومية فى الولايات المتحدة شركة ما « مملوكة للأجانب » ، إذا كان مواطنون أجانب يملكون فيها حصة قليلة من أسهمها تصل إلى ١٠ فى المائة .

عن شراء الدين ، لارتفعت أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة ، وبالتالى لانخفض الاستثمار فى المصانع والمعدات الجديدة بصورة مؤكدة تقريبا[١١] .

ومثل استثمار المحفظة ، فإن تدفقات رأس المال المباشرة توسع مجمع الأموال المتاحة للاستثمار المحلى ، ومن ثم تخفض تكاليف رأس المال بالنسبة للشركات المحلية . لكن منافع الاستثمار المباشر يحتمل أن تكون أبعد مدى حتى من ذلك . وفى حين أن الاقتصاد الأمريكى يعد حاليا الاقتصاد الأكثر إنتاجا وابتكارا فى العالم ، فإنه لا يحتكر الأفكار الجيدة . والمستثمرون المباشرون الأجانب يأتون معهم ، إضافة لنقودهم ، عادة بأفكارهم بشأن ممارسات الإنتاج الجيدة والمنتجات الجديدة . ويتسرب كثير من هذه الابتكارات فى نهاية المطاف إلى منافسيهم من الشركات المملوكة محليا ، ومن ثم إلى المديرين والعمال الأمريكيين . فعلى سبيل المثال ، أدخلت الشركات الصناعية اليابانية إلى أمريكا تقنيات الإنتاج الوجيز ، ونظم التسليم « فى الوقت المناسب تماما » ، وعلاقات الموردين الوثيقة عندما أقاموا مصانع التجميع الخاصة بهم هنا . واعترافا بمنافع هذا النظام ، تبنت عشرات من الشركات الأمريكية هذه التقنيات . كما أُدخلت بنفس هذه الطريقة إلى الشركات الأمريكية ، ابتكارات إدارية أخرى مثل « دوائر النوعية » فى الدور الأرضى من المصنع ، وغيرها من تقنيات ضبط النوعية (وكان الرائد فى كثير منها هو الأمريكى إدوارد ديمنج الذى ظلوا فى اليابان لعقود عديدة ، يأخذون آراءه بجدية أكبر مما يحدث هنا) . وتجذب أمريكا حاليا استثمارا أجنبيا مباشرا أكثر من أى بلد آخر . ويعمل نحو ٥ فى المائة من كل القوة العاملة الأمريكية فى شركات يملكها المستثمرون الأجانب بأكملها ، أو يملكون جزءا كبيرا فيها .

ورغم كل الاهتمام الذى أولاه السياسيون والناخبون للاستثمار اليابانى

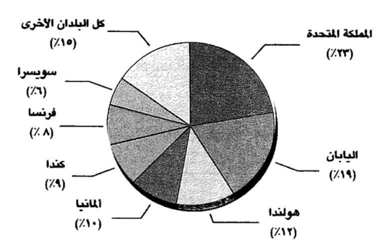
---

(١١) ومن جانب آخر ، فإنه لو لم يكن الأجانب راغبين فى الاستثمار فى الولايات المتحدة ، لما ارتفعت قيمة الدولار بمثل هذا القدر فى الجزء الأول من الثمانينيات ، ولما عانى المصدرون الأمريكيون بالتالى من مثل هذا التآكل العميق فى مركزهم التنافسى الدولى .

فى الولايات المتحدة ، يظل من المهم إدراك أن اليابان تحتل رغم ذلك مرتبة ثانى أهم مصدر للاستثمار الأجنبى المباشر فى البلد . فكما يبين الشكل (٢ - ١٠) ، فإنه خلال ١٩٩٦ ، كانت المملكة المتحدة تحتل المرتبة الأولى ، واحتلت هولندا المركز الثالث (رغم أن ذلك قد يدهش البعض) . كما كانت البلدان الأوروبية الأخرى وكندا مصادر أساسية للاستثمار الأجنبى المباشر . ويبين الشكل (٢ - ١١) الصناعات الأمريكية التى استثمر الأجانب فيها حتى ١٩٩٦ . وتأتى الصناعة فى المرتبة الأولى وتستحوذ على ما يزيد على ثلث الإجمالى ، ويأتى فى مرتبة تالية لها ، بصورة وثيقة نسبيا ، التمويل والتأمين والعمل المصرفى ويستحوذ على ربع الإجمالى ، وتستحوذ على الباقى تشكيلة متنوعة من القطاعات الأخرى .

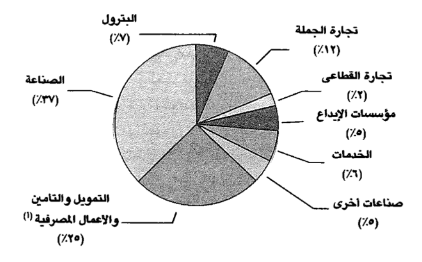
وفى حين أن عولمة تدفقات رأس المال أمر طيب على نحو لا لبس فيه بالنسبة لبلد ثرى مثل الولايات المتحدة ، لها سمعة ائتمانية راسخة ، ولديها منذ انهيار المدخرات والانهيار المصرفى فى الثمانينيات قطاع مالى خاضع لإشراف جيد ويتمتع برسملة قوية ، فإن تدفقات رأس المال قصيرة الأجل قد تزعزع استقرار البلدان الأقل تقدما التى لا يتوافر لها أى من هذه المزايا . وقد تبدى هذا كله بوضوح كامل فى شتاء ٩٧ - ١٩٩٨ فى جنوب شرق آسيا (وفى وقت أسبق فى المكسيك) ، عندما اقترضت مشروعات الأعمال والبنوك والحكومات بصورة غير حكيمة بالعملة الصعبة وبآجال استحقاق قصيرة . وقد تضمنت هذه الاستراتيجية خطرا يتمثل فى أن المقترضين قد يواجهون ضغطا شديدا فى الحصول على النقد الأجنبى النادر ، عندما يتعين عليهم السداد للمستثمرين . وقد تفاقم هذا الخطر نتيجة للإشراف المتهاون على المؤسسات المالية ، التى سُمح لها بالانغماس فى فورة من الاقتراض المنحوس لدعم استثمارات غير منتجة ، مولها مستثمرون أجانب متهورون كانوا جدّ متلهفين للتخلى عن نقودهم مقابل عوائد أعلى بصورة طفيفة فقط عما يمكن أن يكسبوه فى الداخل . وعندما انفجرت « الفقاعات » المالية ، سحب المستثمرون المحليون والأجانب أموالهم من العملات المحلية ، وعصفوا بقيمة هذه العملات فى انهيار لولبى شديد .

الشكل (٢ - ١٠) : مصادر الاستثمار الأجنبى المباشر فى الولايات المتحدة، ١٩٩٦



المصدر : كوينلان (١٩٩٧ ب).

الشكل (٢ - ١١) : تكوين الاستثمار الأجنبى المباشر فى الولايات المتحدة، ١٩٩٦



المصدر : البيانات من مكتب التحليل الاقتصادى، يمكن الوصول إليها على صفحة موقع المكتب على شبكة الإنترنت.

(أ) لا يشمل التمويل الأعمال المصرفية.

وقد أغرى زوال حظوتهم المفاجىء ، بعض زعماء البلدان النامية بتقييد تدفقات رأس المال ، للحيلولة دون أن تصبح عملاتهم مقدرة بصورة مغالى فى قيمتها فى المحل الأول ، وتجنب أزمات العملة التى تحدث بعد ذلك عندما يندفع المستثمرون لبيع هذه العملات فى وقت واحد . بيد أن البلاد التى لا تشجع تدفقات رأس المال قصير الأجل ، تتعرض أيضا لخطر إحباط الاستثمار الأجنبى المباشر طويل الأجل ، الذى قد يكون أكثر قيمة بالنسبة لها من قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر بالنسبة للولايات المتحدة . وإذا واجه المستثمرون المحتملون لأجل طويل خطر العجز عن سحب مكاسبهم وحصصهم من الربح مستقبلا ، فقد يتقاعسون عن القيام بأى استثمار فى هذه البلدان فى المحل الأول .

ولحسن الحظ ، هناك حلول أفضل يتمثل أحدها فى تعزيز الإشراف على المؤسسات المالية ، وتطبيق معايير سليمة فيما يتعلق برأس المال ، بغية عدم تشجيع البنوك على الانخراط فى إقراض مفرط وتقوية مراكزها المالية على حد سواء ، حتى تستطيع مواجهة خسائر القروض عندما تحدث[١٢] . وقد جعل صندوق النقد الدولى من هذه الخطوات شروطا أساسية لتقديم الائتمان لبلدان جنوب شرق آسيا . وهناك خطوة ثانية مثمرة تتمثل فى إثناء مشروعات الأعمال والمؤسسات المالية المحلية عن الاقتراض بأكثر من اللازم بالعملات الأجنبية ، خاصة على أساس الأجل القصير . وتتمثل الخطوة الثالثة فى جعل المراكز المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، والشركات بصفة عامة ، أكثر شفافية ، حتى يستطيع المستثمرون - المحليون والأجانب على حد سواء - تقييم ميزانيات هذه الشركات على نحو أفضل . وإذا كان هناك شىء يسهم فى حدوث حالة من الذعر ، فهو الافتقار إلى معلومات كافية ودقيقة وفى الوقت المناسب .

منافع خاصة للاستثمار الأمريكى فى الخارج

يعتمد نمو وازدهار اقتصاد الولايات المتحدة أيضا على رأس المال الأمريكى الذى يسعى وراء فرص الاستثمار المربحة خارج الولايات

---

(١٢) للاطلاع على دليل عميق وشامل للإصلاحات المصرفية ، انظر جولدشتين (١٩٩٧) .

المتحدة . إذ يوفر استثمار المحفظة فى الشركات الأجنبية فى الخارج طريقا للحصول على مكافآت مالية جيدة . وهناك عقيدة أساسية للنظرية المالية الحديثة ، هى أن المستثمرين يستطيعون الحصول على عائدات أعلى مقابل مستوى معين من الخطر (أو ما يقابل ذلك ، يستطيعون الحصول على نفس العائدات بمستويات أقل من الخطر) ، عن طريق تنويع استثماراتهم بصورة واسعة عبر الشركات والصناعات . وينطبق المنطق نفسه على تنويع الاستثمارات عبر البلدان . إن الحظوظ الاقتصادية للبلدان المختلفة هى حظوظ مستقلة عن بعضها البعض إلى حد ما . ويستطيع المستثمرون أن يعوضوا الأداء الضعيف فى سوق ما بالاستثمار فى أسواق كثيرة أخرى . ورغم أن المستثمرين الأمريكيين ما زالوا بعيدين عن تنويع حيازاتهم من الأوراق المالية على نحو كامل يتفق مع أفضل مشورة مالية ، فإن نسبة مئوية متنامية من المستثمرين يدركون منافع التنويع عبر البلدان . وفى عام ١٩٧٥ ، كانت نسبة ١ فى المائة فقط من الأسهم التى يحوزها المستثمرون الأمريكيون هى أسهما أجنبية . وبحلول عام ١٩٩٦ ارتفعت هذه النسبة إلى ١٠ فى المائة[١٣] .

ويوفر الاستثمار الأجنبى المباشر المتجه للخارج منافع أبعد مدى على وجه أكثر احتمالا . فمن قبل ، سيطرت على العالم التجارة فى السلع الأساسية التى كانت تتطلب بعد صنعها نقلها إلى مقاصدها فى الخارج . بيد أن كثيرا من تجارة الولايات المتحدة حاليا يتطلب وجودا كبيرا للشركات الأمريكية فى بلدان أجنبية ؛ وبغير ذلك فإنها لن تتم ، وسيكون ذلك على حساب العمال الأمريكيين فى صناعات التصدير . ذلك أن كثيرا من المنتجات الأمريكية الصنع يحتاج إلى خدمات المبيعات والدعم للعملاء فى الخارج . كما أن كثيرا من الخدمات التى تصدرها شركات أمريكية ، خاصة فى مجال الأعمال المالية والقانونية والاستشارية ، يتم تسليمها شخصيا إلى حد كبير ، من خلال مكاتب فى الخارج . وبالإضافة لذلك ، فإن مرافق البحوث والتطوير المحلية تمكّن الشركات متعددة الجنسيات من تفصيل المنتجات والخدمات على مقاس الأسواق الخارجية ، كما تحيطها

---

(١٣) فيرنر وتيزار (١٩٩٨) .

علما بالأفكار التى يجرى تطويرها فى الخارج . وبالاستثمار فى الخارج ، تغدو الشركات الأمريكية فى وضع أفضل كثيرا لاكتساب المعرفة المحلية التى تحتاجها بغية استثمار الأسواق فى مختلف أنحاء العالم .

وتماما مثلما أن القيود التجارية الفعلية ، أو التى يتم التهديد بها ، فى الولايات المتحدة قد حفزت الشركات الصناعية من اليابان ومن أماكن أخرى على الاستثمار فى هذا البلد ، فإن الحواجز التجارية الأجنبية قد جعلت الشركات الأمريكية تستثمر فى الخارج . فعمال صناعة السيارات فى ديترويت ينتجون حاليا أجزاء يتم شحنها إلى مصانع التجميع المملوكة لأمريكيين فى بلدان أخرى لخدمة مشترى السيارات الأجانب فى كل أنحاء العالم ، من أسبانيا إلى تايلند . كم كانت وظائف عمال شركة كوداك فى روشستر ، نيويورك ، ستصبح آمنة لو لم تستثمر شركتهم وتوسع عملياتها فى أماكن أخرى فى شتى أنحاء العالم ؟ .

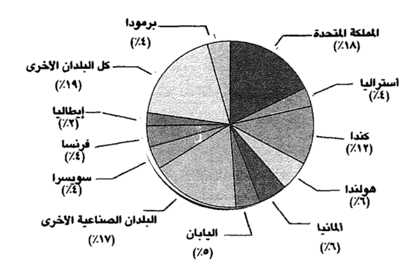
وبعض الاستثمار الأجنبى المباشر للولايات المتحدة موجه للبلدان منخفضة الدخل ، للمساعدة فى صنع مدخلات تستخدم فى نهاية المطاف للتجميع فى أمريكا أو بلدان أخرى . ولكن كما يبين الشكل (٢ - ١٢) ، فإن الكتلة الغالبة من الاستثمار المباشر فى الخارج الذى قام به الأمريكيون ذهبت إلى بلدان غنية . والواقع ، أن دراسة حديثة تقدم وثائق على أنه حتى ١٩٩٢ ، كان الثلث فقط من الشركات متعددة الجنسيات التى يملكها أمريكيون لها نشاط إنتاجى فى البلدان النامية[١٤] . وبالإضافة لذلك ، فإنه كما يبين الشكل (٢ - ١٣) ، فإن الأمريكيين يستثمرون فى الخارج فى نفس القطاعات التى يستثمر فيها الأجانب فى الولايات المتحدة ، وتأتى الصناعة والتمويل فى قمة القائمة .

وسيكون من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، استنباط وسائل عملية للحد من الاستثمار المباشر أو استثمار المحفظة فى الخارج . قد

---

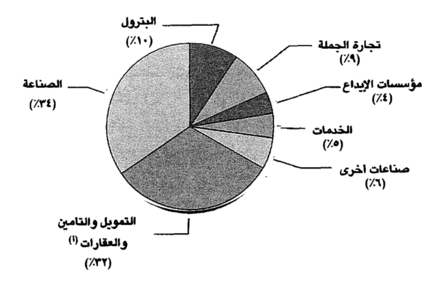
(١٤) بريتارد و ريكر (١٩٩٧) . وبالإضافة لذلك ، يجد نفس المؤلفين أن مستويات إنتاج الشركات التابعة فى البلدان النامية وفى البلدان الصناعية تتجه للتقارب ، مما يشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تقسم أنشطتها الإنتاجية حسب متطلبات المهارة ؛ انظر ريكر و بريتارد (١٩٩٧) .

الشكل (٢ – ١٢) : مقاصد استثمار الولايات المتحدة الأجنبى المباشر، ١٩٩٦



المصدر : كوينلان (١٩٩٧ ب).

الشكل (٢ – ١٣) : تكوين الاستثمار الأجنبى المباشر للولايات المتحدة، ١٩٩٦



المصدر : البيانات من مكتب التحليل الاقتصادى، يمكن الوصول إليها على صفحة موقع المكتب على شبكة الإنترنت
(أ) لا يشمل التمويل الأعمال المصرفية.

يمكن منع أو عرقلة جهود شركة جنرال موتورز لإنشاء مصانع للسيارات فى البلدان النامية ، أو شراء أجزاء السيارات من الخارج ، لكن القوانين والتقاليد الأمريكية ستجعل من الصعب جدا وقف البنوك وشركات التأمين والصناديق المتبادلة والأفراد من القطاع الخاص من الاستثمار فى الخارج فى نفس الأنواع من المصانع . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه بمجرد إقامة مثل هذه المصانع ، فإنه لا يمكن عمل الكثير لإيقاف الشركات المالكة لها عن استئجار الخبراء الأمريكيين للمساعدة فى تصميم وإدارة المصانع أو تسويق منتجاتها .

منـافـع الهجـرة

ليست السلع ورأس المال وحدهما هما اللذين ينتقلان عبر الحدود القومية ، فالناس أيضا يفعلون ذلك . وقد ظلت أمريكا منذ زمن طويل مركز جذب للناس من كل أنحاء العالم ، فهى بلد يوفر الحرية السياسية وفرصا اقتصادية بلا حدود كما هو واضح . وقد جاءت موجات متتالية من المهاجرين الذين قدموا لتحسين حياتهم ، وفى الوقت نفسه ، لإثراء النسيج الاقتصادى والسياسى للولايات المتحدة .

ومن وجهة نظر اقتصادية بحتة ، فإن الدعوة لسياسة ليبرالية فى الهجرة تقوم على عدة حجج . فالمهاجرون كانوا تقليديا من المجدّين فى العمل ، ولديهم روح تنظيم المشروعات ، ويتمتعون بميل مرتفع للادخار – وكلها سمات يقدرها الأمريكيون . والهجرة تزيد أعداد السكان فى سن العمل ، وبذلك تساعد فى التصدى للمشكلة المالية البادية للعيان والخاصة بالبرامج التى تمولها الحكومة لرعاية كبار السن المتقاعدين ، وبالذات الضمان الاجتماعى والرعاية الصحية .

بيد أن الهجرة – خاصة الهجرة غير القانونية – أصبحت فى السنوات الأخيرة ، قضية سياسية باعثة على الانقسام . فالمعارضون لها يدعون أن المهاجرين لديهم نزوع عال لارتكاب الجرائم واستنزاف مدفوعات الرعاية الاجتماعية ، وأن كثيرين منهم يأتون بمؤهلات تعليمية محدودة ، وأن هؤلاء المهاجرين يتنافسون فى سوق العمل مع الأمريكيين أبناء البلاد الذين ولدوا فيها ممن لديهم مهارات قليلة ، ويقللون ، كما يزعمون ، معدلات

توظيفهم ويخفضون أجورهم . وفى تحليل شامل للهجرة فى الولايات المتحدة ، بحثت « الأكاديمية القومية للعلوم » أخيرا هذه الادعاءات ، وخلصت إلى أنه بصفة عامة ، فإن أى تأثيرات سلبية لاتجاهات الهجرة الحديثة لم تكن ذات شأن ؛ والواقع أن الهجرة وفرت للأمة ككل منافع اقتصادية معتدلة[١٥] .

ومع ذلك ، فكما هو الحال مع التجارة ، فليس كل المواطنين الأمريكيين « يكسبون » من الهجرة . ونجد الخاسرين نتيجة لها بصفة خاصة بين الذين يتنافسون بصورة مباشرة مع المهاجرين الجدد ، خاصة العمال المحليين الأقل مهارة . وسنناقش فى الفصل الرابع تأثير الهجرة هذا بتفصيل أكبر .

ليس هناك بلد يتبع سياسة مفتوحة بالكامل تجاه مسألة الهجرة بنفس الطريقة التى يفعل بها ذلك بعض البلدان تجاه مسألة التجارة والاستثمار . فهناك قيود اجتماعية وسياسية على مدى السرعة والحدود التى تستطيع بها البلدان أن تستوعب أناسا من خلفيات ثقافية ولغوية مختلفة . ومع ذلك ، يجب أن يقر فى الأذهان أنه مثلما أن المستثمرين الأجانب الذين يجيئون بالأموال إلى الولايات المتحدة يجلبون معهم أيضا الدراية الفنية ، فإن كثيرين من المهاجرين يجلبون معهم مواهب وقيما أمريكية فى صميمها . ويتمثل التحدى الذى يواجه الولايات المتحدة فى المستقبل فى تقرير الصورة التى سيتشكل عليها هؤلاء المهاجرون .

النقد الناجم عن الهلع من العولمة

على الرغم من مزايا الانفتاح وزيادة الروابط الاقتصادية مع البلدان الأخرى ، تصاعدت الهجمات من عدة اتجاهات مختلفة ضد العولمة والسياسات التى شجعتها . وفى الثمانينيات ، كان النقد محدودا تماما ، وإن كان يُعدّ معتدلا بمقاييس هذه الأيام . فقد قيل إن الولايات المتحدة تتنافس فى « ملعب لا تتكافأ فيه الفرص » مع البلدان الأخرى التى تحتفظ بحواجز أعلى بكثير أمام التجارة والاستثمار . وكانت التجارة العادلة ، وليس

---

(١٥) سميث وإدمونستون (١٩٩٧) .

التجارة الحرة ، هى شعار ذلك الوقت . وفى التسعينيات ، أصبح الاتجاه صوب العولمة بأسره موضعا للهجوم ، وتم اتهامه بسلب الأمريكيين وظائفهم وخفض أجورهم ، خاصة أجور أقل العمال مهارة . ولم يتوقف كثيرون من النقاد عند ذلك . فهم يزعمون أنه نتيجة لاتفاقية « جولة أورجواى » التجارية فى ١٩٩٤ ، والتى أنشأت « منظمة التجارة العالمية » ، ضحّت الولايات المتحدة بجزء من سيادتها . وفى الوقت نفسه ، يشير آخرون إلى نوع جديد من الساحات غير المتكافئة ، تتسم بتهاون المعايير التى تحكم العمل والبيئة ، وليس بالحواجز المفروضة أمام التجارة والاستثمار . ويتساءلون كيف يمكن أن نتوقع أن تبرم الولايات المتحدة صفقات تجارية مع بلدان لا تعترف بالنقابات ، وتشغّل الأطفال فى أعمال غير آمنة ، وتفسد البيئة بإهمال لا يبالى ؟ .

وفى حين أن تفاصيل بعض الانتقادات الحالية للانفتاح قد تكون جديدة ، فإن المحيط العام للهجوم ليس كذلك . فالواقع ، أن مزايا ومثالب سياسة الانفتاح الاقتصادى قد نوقشت منذ الأيام الأولى للجمهورية . فقد كتب بنيامين فرانكلين مثلا أن التجارة يجب أن تكون « حرة بين جميع أمم العالم مثلما هى حرة بين مقاطعات إنجلترا العديدة » . وأعلن جون آدامز : « إننى أعارض جميع القيود على التجارة » . وربما كان ألكسندر هاملتون الذى ناقشنا آراءه ، أقوى المدافعين الأول عن وجهة النظر المعارضة . وقد استمر الجدل عبر مائتى سنة . ومع ذلك ، فقد كان أنصار الانفتاح فى الجانب الفائز (وإن كان ذلك لأسباب خاطئة أحيانا) ، إلا فى بضع حالات معروفة جيدا . وسيتوقف ما إذا كانوا سيستمرون فى كسب الجدل السياسى على أوجه قوة وضعف الدعوة الحديثة للإبقاء على سياسة الانفتاح الاقتصادى وتوسيعها . وسنتصدى فى الفصول التالية للهجمات التى يشنها منتقدو العولمة المعاصرون .



الفصل ٣ الانفتاح والوظائف

يتعلق كثير من الجدل الدائر حول التجارة بمسألة الوظائف . إذ يقول المنتقدون لها إنها تدمرها ، فى حين يقول المدافعون عنها إنها تخلقها . وكلا الطرفين مخطىء . ويفسر هذا الفصل سبب هذا .

تدمير الوظائف مقابل خلقها

قد يبدو الادعاء القائل إن التجارة الأكثر حرية تدمر الوظائف مقنعا للوهلة الأولى . وإنه إذا اشترى الأمريكيون سيارة أجنبية الصنع أو تليفزيونا أجنبى الصنع ، فإن ذلك يقلل ما ينتجه مصنع قائم فى الولايات المتحدة بمقدار سيارة أو تليفزيون (سواء كان هذا المصنع مملوكا لأمريكيين أو أجانب) . وبمضاعفة هذا المثل مرات عديدة ، يقل عدد الأمريكيين الذين ستكون لديهم وظائف لإنتاج السيارات والتليفزيونات ، وعمليا كل شىء آخر يستورده الأمريكيون .

وبالنسبة لنقاد التجارة ، تدعم هذا المنطق الأجور المنخفضة التى يكسبها العمال فى بعض البلدان الأخرى . إذ كيف تستطيع شركة أمريكية فى أى صناعة أن تتنافس مع شركة لا تدفع لعمالها سوى بضعة دولارات قليلة فى الساعة – أو حتى بضعة دولارات قليلة كل يوم ! ولا غرو أن حذر روس بيرو من « دوامة الشفط الكبيرة » للوظائف الأمريكية التى

تذهب للمكسيك بعد أن وقعت الولايات المتحدة « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » . وأكد بيرو أنه بمجرد إلغاء كافة الحواجز التجارية الباقية ، فإن ملايين الوظائف « ستجرى » إلى المكسيك .

وليجعلوا الأمور أشد سوءا ، يحاجّ النقاد بأن كثيرا من الوظائف يضيع عندما تنقل الشركات الأمريكية مصانعها إلى البلدان التى تكون الأجور فيها أقل كثيرا ، لإدراكها حجم الأموال التى يمكنها توفيرها من تكاليف العمل . ومن الواضح أن الشركات متعددة الجنسيات ، حتى تلك التى يملكها أمريكيون أو القائمة فى أمريكا ، مذنبة فيما يتعلق بتدمير الوظائف مثلها فى ذلك مثل الشركات الأجنبية التى تشحن منتجاتها إلى هنا .

ورغم أنهم قد لا يعترفون بذلك صراحة ، فإن بعض دعاة التجارة الأكثر حرية يتفقون مع منتقديها على المقولة بأن الطريق الصحيح للجدل حول التجارة يكون من زاوية ما إذا كانت تدمر الوظائف أو تخلقها . فعلى سبيل المثال ، كم عدد المرات التى سمع فيها المرء مسئولا عالى المستوى فى الإدارة ، أو عضوا فى الكونجرس ، وهو يؤكد أن اتفاقية تجارية معينة سوف تولّد مليارات كثيرة من الدولارات من الصادرات الإضافية ، التى تنعكس فى عدد إضافى من آلاف الوظائف ؟ إن من ينصحهم بأن يحاجوا بذلك هم منظمو الاستفتاءات وغيرهم من خبراء السياسة ، الذين يقولون إن الأمريكيين لا يمكن أن يفهموا أن التجارة الحرة مفيدة إلا إذا تم الترويج لها باعتبارها طريقة لخلق مزيد من الوظائف الجديدة .

بيد أنه قد ثبت أن كلا الطرفين فى هذه المناقشة يتجاهلان بعض المبادىء والحقائق الاقتصادية الأساسية . إن التجارة لا تتعلق بخلق عدد أكبر أو أقل من الوظائف ، وإنما بخلق وظائف أفضل ومستوى معيشة أعلى على المستوى القومى .

الحقيقة بشأن التجارة والوظائف

من المغرى لمنتقدى التجارة أن يشبهوا الاقتصاد ببالون . وعندما يشترى المستهلكون فى هذا البلد واردات أجنبية ويرسلون للخارج نقودا أو التزامات بالدفع مقابلها ، ألا يتركون بذلك الهواء يخرج من البالون ؟ ألا ينكمش الدخل القومى وإجمالى العمالة فى هذه الحالة ؟ .

الواقع أن الإجابة هى بالنفى ، لأن هناك مصادر أخرى للطلب الاقتصادى تحل محل ما يضيع منها من خلال الاستيراد . أحدها ، أنه عندما يكون تدفق الدولارات من الولايات المتحدة إلى الخارج لدفع ثمن الواردات أكبر حجما من تدفق الدولارات إلى الداخل من بيع الصادرات الأمريكية ، فإن العرض الأكبر للدولارات فى سوق الصرف العالمية يخفض قيمة الدولارات (مثلما يخفض العرض الأكبر من التفاح أو البرتقال سعريهما) . وانخفاض قيمة الدولار يجعل الصادرات الأمريكية أكثر قدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية . وبعد تخلف يمتد عدة شهور ، فإن الطلب المتزايد على الصادرات يضخ الهواء فى بالون الاقتصاد ليحل محل الهواء المفقود من خلال الواردات ، وفى هذه العملية يتحول الإنتاج والعمالة بعيدا عن السلع والخدمات التى تكون الولايات المتحدة فيها ضعيفة فى إنتاجها بالمقارنة بغيرها نحو الصادرات الأعلى قيمة[١] . والواقع أن الوظائف فى شركات وصناعات التصدير تدفع أجورا أعلى من المتوسط القومى بنحو ٥ إلى ١٥ فى المائة لهذا السبب على وجه التحديد : أنها أكثر إنتاجية من المتوسط (وبالتأكيد أكثر إنتاجية من الوظائف الموجودة فى الصناعات التى تنكمش نتيجة للواردات من البلدان النامية)[٢] .

والاحتياطى الاتحادى مصدر آخر لإحلال الهواء فى البالون ، فهو يضع إسقاطات (وإن لم تكن كاملة) للصادرات والواردات والمكونات الأخرى للناتج القومى عند تحديد السياسة النقدية . وإذا كان محافظو

---

(١) إذا كانت أسعار الصرف ثابتة ، فإن التأثير التعويضى للصادرات الأكبر يعمل من خلال مستوى السعر المحلى ، وإن كان ببطء أكبر . وبافتراض أن الاحتياطى الاتحادى لا يتبع سياسة توسعية معوضة ، فإن زيادة الواردات التى تأتى على حساب الإنتاج المحلى تقلل الطلب على العمل ، فى حين تمارس ضغطا نزوليا على أسعار السلع المنافسة المنتجة محليا . والتأثيران معا يخفضان التضخم ، ويعززان على مرّ الزمن قدرة الصادرات الأمريكية على المنافسة فى الأسواق العالمية ، ويجعل هذا من السهل على الاحتياطى الاتحادى أن يكون توسعيا ، على نحو ما جرى وصفه فى المتن .

(٢) انظر ريتشاردسون و ريندال (١٩٩٦) .

الاحتياطى الاتحادى يعتقدون أن الناتج الإجمالى ، بما فى ذلك صافى الصادرات ، سينمو ببطء أكبر من أن يوازى الزيادة فى قوة العمل ، فعندئذ سيضخون أموالا إضافية فى الاقتصاد ، بافتراض أن التضخم لن يزيد أو أنه مرتفع بالفعل بأكثر من اللازم . وزيادة عرض النقود تقلل أسعار الفائدة ، وتحفز المستهلكين ودوائر الأعمال على الإنفاق أكثر ، مما يمكن أن يعوض أى تأثير معاكس لزيادة الواردات . وعلى العكس من ذلك ، فإذا اعتقد الاحتياطى الاتحادى أن الناتج الإجمالى سينمو بأسرع مما يلزم للاتساق مع التضخم المستعر ، فإنه سيبطىء من وتيرة خلق النقود بغية الحد من الإنفاق – بغض النظر عن مستوى الواردات .

وتعمل التأثيرات التى وصفناها توا بطريقة عكسية عندما تكون هناك زيادة فى الصادرات . إذ يفضى الأداء الاقتصادى الأقوى للصادرات ، مع تساوى كافة الأمور الأخرى ، إلى رفع قيمة العملة ، مما يجعل السلع الأجنبية أرخص بالنسبة للمقيمين المحليين ، وبذا يشجع الاستيراد . وبالإضافة لذلك ، فإنه إذا أدت الصادرات الأقوى بالاحتياطى الاتحادى إلى الاعتقاد بأن الطلب الإجمالى الشامل ، بما فى ذلك الصادرات ، يزيد بأسرع مما ينبغى للاتساق مع التضخم المستقر ، فإنه سيرفع أسعار الفائدة ليخرج بعض البخار من الاقتصاد . والنتيجة الصافية هى أن الصادرات الإضافية لن تؤدى إلا إلى زيادة مؤقتة فى العمالة الشاملة[٣] .

وبالطبع سيكون التفكير فى أن البالون الاقتصادى ثابت الحجم ، وأن الهواء يخرج منه ويدخل فيه بكميات متوازنة ، أمر مضلل . ذلك أن القدرة الإنتاجية للاقتصاد – ومن ثم الحجم المحتمل للبالون الاقتصادى – ينمو باطراد ، بمعدل يحدده مجموع معدلات نمو قوة العمل وإنتاجيته . ويعتقد معظم الاقتصاديين أن معدل النمو المحتمل للاقتصاد يقع حاليا فى مكان ما بين ٢ و ٢,٥ فى المائة . إن الوظيفة الأساسية للاحتياطى الاتحادى هى الإبقاء على نمو الاقتصاد بتلك الوتيرة الملائمة – أو بمعدل أسرع إذا كان

---

(٣) كما ناقشنا فى الفصل الخامس ، فإن نفس المنطق يفسر السبب فى أن إلغاء الحواجز التجارية الأجنبية أمام الصادرات الأمريكية أيضا لا يزيد إجمالى العمالة فى الأجل من المتوسط إلى الطويل .

يتعافى من كساد . بيد أن النقطة الأساسية هى أن النمو الاقتصادى والعمالة يمكن أن يستمرا فى الزيادة بغض النظر عن مستوى الواردات واتجاهها . وفى الأجل من المتوسط إلى الطويل ، فإن البالون لا ينكمش لأن الواردات تنمو .

وباعتراف الجميع ، فإن التشبيه بالبالون ينبغى التحفظ إزاءه فى ناحيتين على الأقل . فالتدفقات التجارية يمكن أن تكون لها آثار على الناتج الإجمالى فى *المدى القصير* ، إذا كان الاقتصاد يعمل بأقل من قدرته الكاملة ، وإذا لم يتخذ الاحتياطى الاتحادى إجراءً ليعوض عن قصد تلك الآثار . بيد أنه عند كتابة هذا ، كان الاقتصاد الأمريكى فى حالة توظيف كامل عمليا ، وحتى « الإنفلونزا الآسيوية » التى يتوقع أن تقلل الصادرات الأمريكية وتزيد الواردات من تلك المنطقة ، لا يمكن لومها عن تقليل الإنتاج والعمالة فى الولايات المتحدة . والسبب هو أنه لو لم تحدث الأزمة الآسيوية ، لكان الاحتياطى الاتحادى مستعدا لزيادة أسعار الفائدة للحد من الطلب المحلى . لقد كان الاحتياطى الاتحادى مستعدا للعمل للحيلولة دون أن يؤدى التقييد المتنامى فى سوق العمل إلى تسارع تضخم الأجور والأسعار . والواقع أن مشاكل آسيا قد أطلقت العنان للاحتياطى الاتحادى .

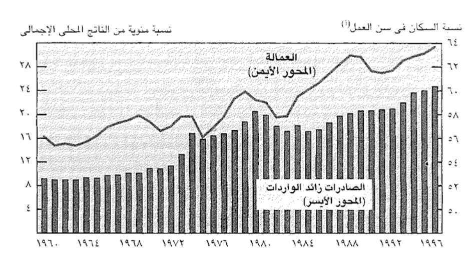
وبالإضافة لذلك ، فإن الواردات يمكن أن تؤثر على الوظائف فى صناعات أو شركات معينة ، وهى تفعل ذلك . فالتجارة مثلها مثل التكنولوجيا تحول الوظائف : صوب المنتجات التى تتوافر للأمة فيها ميزة نسبية ، وبعيدا عن المنتجات التى تقع الميزة النسبية فيها فى الخارج . وقد حاجّ المدافعون عن التجارة الأكثر حرية تقليديا بأن أولئك الذين يخسرون من التجارة لضياع وظائفهم ، يمكن وينبغى تعويضهم عن الصعوبات التى يواجهونها من قبل من يكسبون : المستهلكون ، وربما العمال الذين يجدون وظائف أفضل فى صناعات التصدير . وفى الفصل الختامى نبين أنه كثيرا ما يولى الاقتصاديون وصناع السياسة على حد سواء اهتماما كلاميا كاذبا لهذه الاطروحة . وبالتالى ، طرحنا خطة تأخذ مبدأ التعويض بجدية أكبر كثيرا .

الأدلـة

قد يبدو كل هذا نوعا من التنظير المجرد ، لكنه ليس كذلك . ولا يتطلب الأمر براعة كبيرة لدحض الادعاء بأن التجارة تقلل إجمالى العمالة . وحتى بعد أن أصبحت الولايات المتحدة أكثر عالمية خلال هذا العقد ، فقد نما الاقتصاد بصورة مطردة ، وولّد خلال هذه العملية أكثر من ١٤ مليون وظيفة إضافية . وكان من نتيجة ذلك ، كما أوضحنا فى الفصل التمهيدى ، أقل معدل للبطالة القومية فيما يزيد على خمس وعشرين سنة .

هل يصدق الشيء نفسه على مدى فترة أطول ؟ إن الشكل (٣ - ١) يرد على ذلك بالإيجاب بصورة لا لبس فيها . إذ يبين الشكل أن مجموع الواردات والصادرات كنسبة مئوية من الناتج القومى ، ارتفع من ٩ فى المائة فى ١٩٦٠ إلى ما يزيد على ٢٤ فى المائة بحلول منتصف التسعينيات . ومع ذلك ، فقد استمرت فى النمو نسبة الأمريكيين فى سن العمل الذين لديهم وظائف ، وبلغت ذرى جديدة فى كل توسع أخير فى مجال الأعمال . وفى حين أن ٥٥ فى المائة فقط من الراشدين كانوا مستخدمين فى ١٩٥٠ ، كان نحو ٦٤ فى المائة منهم يشغلون وظائف فى ١٩٩٧ .

الشكل (٣ - ١) : نمو التجارة والعمالة فى الولايات المتحدة، ٦٠ - ١٩٩٧



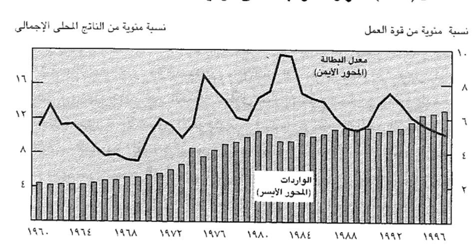
المصدر : بيانات من مكتب التحليل الاقتصادى ومكتب إحصاءات العمل.

(أ) سن ستة عشر عاما فأكثر.

إننا لا نطرح الادعاء الجرىء بأن العمالة قد ارتفعت بسبب التكامل الأوثق بين الاقتصاد الأمريكى وباقى العالم . لقد تحقق معظم الزيادة لأن النساء الأمريكيات رغبن فى العمل بصورة متزايدة . ومع ذلك ، فإنه مما تجدر ملاحظته أن القفزة الكبيرة فى توظيف المرأة حدثت فى نفس الوقت الذى توسعت فيه تجارة الولايات المتحدة - ولم تحل التجارة المتزايدة دون حصول النساء على وظائف .

إن بعض العمال الأمريكيين يفقدون وظائفهم نتيجة غارات المنتجين الأجانب . ولكن فى الوقت نفسه ، وكما وصفنا ، يتم إنشاء الوظائف فى قطاعات أخرى من الاقتصاد ، سواء فى الصناعات التى تنتج سلعا وخدمات للتصدير ، أو فى الشركات التى تنتج للاستهلاك المحلى . ونتيجة لذلك ، ليست هناك علاقة طويلة الأجل بين معدّل البطالة القومى - الذى تحدده صحة الاقتصاد الشامل وليس صحة الشركات المتنافسة مع المنتجين الأجانب - وحجم الواردات . ويوضح الشكل (٣ - ٢) هذه الحقيقة . وفى حين أن حصة الواردات من الدخل القومى زادت على ثلاثة أمثال بين ١٩٦٠ و ١٩٩٦ ، فإن معدل البطالة تقلب وإن لم يبد سوى اتجاه شامل ضئيل . وكان معدل من لا وظائف لهم يبلغ ٥,٥ فى المائة تقريبا فى ١٩٦٠ و ١٩٩٦ .

الشكل (٣ - ٢) : الواردات والبطالة فى الولايات المتحدة، ٦٠ - ١٩٩٧



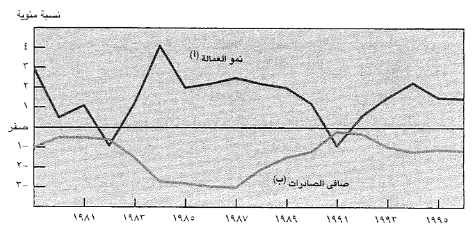
المصدر : بيانات من وزارة التجارة (مفهوم الدخل القومى وحسابات الناتج) ومكتب إحصاءات العمل.

ومما هو مهم بالمثل ، أنه لا التجارة ولا غيابها يمكن أن يحميا بلدا ما من حدوث دورات واسعة من البطالة . لقد كان أطول وأقسى انكماش فى القرن العشرين هو « الكساد الكبير » ، عندما كانت الواردات والصادرات تمثل نسبة صغيرة جدا من اقتصاد الولايات المتحدة . ويؤمن المؤرخون الاقتصاديون بأن شدة « الكساد الكبير » وطول أجله ونطاقه العالمى ، كانت جزئيا نتيجة للانخفاض الحاد فى التجارة العالمية الذى نجم عن زيادة الحماية ، والتى كان مرسوم هاولى – سموت الصادر فى ١٩٣٠ بشأن الرسوم الجمركية هو نموذجها الأول والبارز .

وفى السنوات الأخيرة ، كانت العلاقة بين الصادرات والواردات والعمالة فى الولايات المتحدة على العكس بصورة شبه مؤكدة مما تنبأ به منتقدو التجارة الحرة ، كما يبين الشكل (٣ – ٣) . ويبين الخط الأدنى فى الشكل أنه منذ أواخر السبعينيات ، كان صافى الصادرات – الفرق بين قيمة السلع والخدمات التى يبيعها المنتجون الأمريكيون فى الأسواق الخارجية ، وقيمة السلع والخدمات التى يبيعها المنتجون الأجانب فى الولايات المتحدة – كحصة من الناتج الإجمالى ، سلبيا باستمرار ، رغم حدوث تحسن ملحوظ منذ انهياره الحاد فى النصف الأول من الثمانينيات . ومع ذلك ، فإن الخط الأعلى من الشكل يوضح أنه طوال هذه المدة فيما عدا سنتين ، زاد إجمالى العمالة . والواقع أن التغيير فى العمالة الإجمالية يبدو كانعكاس لعجز الحساب الجارى .

وقد تبدو العلاقة السلبية بين العمالة والأداء التجارى للبلاد مثيرة للدهشة بالنسبة لغير الاقتصاديين . ولكن إذا توقف المرء وتدبر ذلك للحظة ، يسهل عليه فهم العلاقة . فكل من العجز التجارى ونمو العمالة مرتبطان بدورة الأعمال الأمريكية . فعندما يرتفع الطلب الشامل فى الولايات المتحدة بقوة ، يسعى المستهلكون ودوائر الأعمال لزيادة مشترياتهم من جميع الموردين المتوافرين ، المحليين والأجانب على حد سواء . ويعزز هذا الاتجاه طلب الشركات الأمريكية على العمال ، مما يزيد معدّل العمالة ، ويزيد الواردات بأسرع من الصادرات . وتنعكس هذه العملية عندما ينكمش الطلب فى الولايات المتحدة على السلع والخدمات ، مثلما يحدث فى حالة الكساد .

الشكل (٣ - ٣) : صافى صادرات الولايات المتحدة والنمو فى العمالة، ٧٩ - ١٩٩٦



المصدر : بيانات من مكتب التحليل الاقتصادى ومكتب إحصاءات العمل.

(أ) نسبة مئوية سنويا.

(ب) نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى.

ويخضع الطلب على صادرات الولايات المتحدة فى البلاد الأخرى لدورة مماثلة . فالطلب الشامل القوى فى بلد معين ينزع لزيادة صادرات الولايات المتحدة عن وارداتها . لكن للولايات المتحدة عشرات من الشركاء التجاريين المهمين ، لكل منهم نمط دورة أعمال مميز . ومن ثم ، تنزع دورة الولايات المتحدة لصعود وهبوط العجز التجارى لعكس صورة المستوى الشامل للطلب فى الولايات المتحدة وليس فى أى اقتصاد أجنبى معين . ويوضح الشكل (٣ - ٣) أن هذا يعنى عادة أن العجز يزيد عندما تتصاعد العمالة فى الولايات المتحدة ، وينكمش عندما يكون الطلب على العمال الجدد ضعيفا أو آخذا فى التقلص .

الانفتاح ووظائف الصناعة

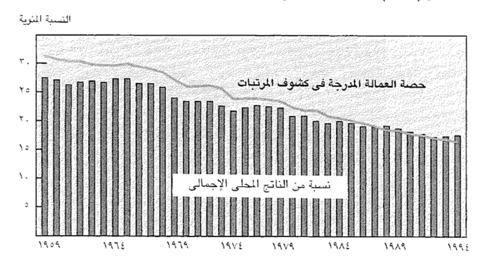
وحتى إن لم تكن التجارة تقلل العمالة الشاملة ، فإن أمريكيين كثيرين يخشون أن تدمر الوظائف الجيدة فى الصناعات التى تتنافس مع الواردات مباشرة . ومن السهل وصف الوظيفة الجيدة . فهى توفر أجورا ممتازة

ومنافع إضافية ، وآفاقا صحية للترقى ، وظروف عمل باعثة على الرضا ، وأمنا وظيفيا طويل الأجل . وحسب الحكمة المتوارثة ، فإن الصناعة قد وفرت ذات مرة مثل هذه الوظائف لملايين العمال ، الذين لم يتوافر لكثيرين منهم أوراق اعتماد تعليمية فيما وراء شهادة الدراسة الثانوية . ويحاجّ منتقدو التجارة الحرة بأن الواردات جعلت مثل هذه الوظائف غير ضرورية فى الولايات المتحدة ، وبذلك سدت الطريق التقليدى إلى الطبقة الوسطى بالنسبة للأمريكيين ذوى الخلفيات الاجتماعية المتواضعة .

وتؤيد الإحصاءات الخاصة بنمو الوظائف بوضوح الادعاء القائل إن أهمية الصناعة فى العمالة قد تناقصت . وكما يوضح الشكل (٣ – ٤) ، فإنه فى الخمسينيات ، كانت الصناعة تمثل نحو ثلث كافة الوظائف المدرجة فى كشوف المرتبات . وهى لا تقدم الآن سوى وظيفة واحدة من كل سبع وظائف للعمال المدرجين فى كشوف المرتبات غير الزراعية . بيد أنه من السهل المبالغة فى أهمية قاعدة الصناعة الآخذة فى الانكماش فى ضياع الوظائف الجيدة . وقد تقلب العدد الإجمالى لوظائف كشوف المرتبات فى الصناعة بين ١٨ و ٢١ مليون منذ منتصف الستينيات ، مع اقتراب المستوى الحالى من الحد الأدنى لهذا المدى . لكن الصناعة توفر وظائف جيدة على نحو معقول ، خاصة للعمال ذوى المستوى المتوسط من الدراسة أو دون ذلك . وتزيد أجور الساعة في الصناعة بنحو ٩ فى المائة عن الأجور فى وظائف القطاع الخاص الأخرى . ولو كان القطاع الصناعى أكبر ، لكانت الأجور المتوسطة أعلى نوعا ما – خاصة للعمال ذوى التعليم المحدود .

ولقد انخفض المستوى المطلق للعمالة الصناعية ببطء أكبر كثيرا من انخفاض حصة القطاع من العمالة الإجمالية . ويتمثل سبب رئيسى فى هذا الهبوط النسبى فى العمالة الصناعية فى أن السلع المصنوعة تمثل نسبة متناقصة من استهلاك الأمريكيين . فمع ارتفاع دخول الناس ، فإنهم ينزعون إلى إنفاق نسبة أكبر من دخولهم على الصحة والتعليم والأنواع الأخرى من الخدمات ، ونسبة أقل على السلع المصنوعة . كما يبين الشكل (٣ – ٤) أن الانخفاض فى نسبة العمالة الصناعية يوازى الانخفاض فى حصة الصناعة من الناتج الإجمالى . وبدون إجبار الأمريكيين على شراء

الشكل (٣ - ٤) : الصناعة كنسبة من اقتصاد الولايات المتحدة، ٥٩ - ١٩٩٤



المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

كمرات (عتبات) الصلب على شكل حرف I والأجهزة المنزلية ، وترشيد استهلاكهم من خدمات المستشفيات وتناول الوجبات فى المطاعم ، من الصعب تبين كيف يمكن عكس هذا الاتجاه طويل الأجل . والواقع أن نفس هذه الاتجاهات تشاهد فى البلدان الأخرى ، حتى تلك التى تقل فيها مستويات المعيشة كثيرا عنها فى الولايات المتحدة . ويوضح الشكل (٣ - ٥) ، أن الخدمات - الناتج غير الصناعى - قد زادت حصتها فى الناتج الإجمالى فى كل من بلدان الأسواق الصناعية والنامية أو الناشئة فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٤ . ومن الواضح ، أن الانخفاض النسبى للصناعة والارتفاع المقابل للخدمات سيحدث بالتكامل الاقتصادى العالمى أو بدونه .

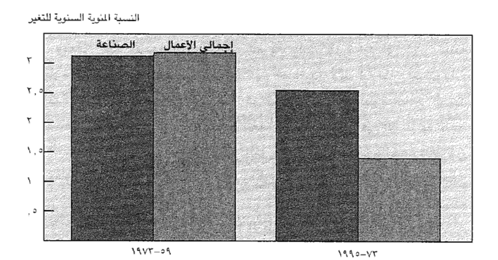
كما انخفضت حصة الصناعة فى العمالة بسبب النجاح المستمر للصناعات فى تعزيز إنتاجية العامل . ويبين الشكل (٣ - ٦) أنه فى الفترة الأولى لما بعد الحرب ، نمت الإنتاجية المقيسة فى قطاع الأعمال بأسره بنفس الوتيرة تقريبا التى نمت بها الإنتاجية فى الصناعة . بيد أنه منذ ١٩٧٣ ، تناقص نمو الإنتاجية فى الصناعة ، لكنه انخفض بدرجة أكبر فى القطاعات الأخرى من الاقتصاد ، خاصة قطاع الخدمات .

الشكل (٣ - ٥) : الخدمات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، بلدان منتقاة، ١٩٨٠ و١٩٩٤



المصدر : كوينلان (١٩٩٧ أ).

الشكل (٣ - ٦) :نمو الإنتاجية فى قطاع الصناعة وقطاع الأعمال بالولايات المتحدة، ٥٩ - ١٩٩٥



المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

وتبين مقارنة بسيطة التأثير القوى لفروق الإنتاجية فى أجزاء مختلفة من الاقتصاد على الوظائف . فحسب الإحصاءات الحكومية ، كان عمال الصلب أكثر إنتاجا فى ١٩٩٥ عنهم فى ١٩٧٣ بنسبة ١٢٥ فى المائة . وعلى النقيض من ذلك ، تحسنت إنتاجية العمال فى صناعة الفنادق والموتيلات بنسبة ١١ فى المائة فقط خلال هذه المدة[٤] . وتعنى هذه الأرقام أن العمالة كان يمكن أن تنمو بمعدلين متساويين فى صناعتى الصلب وصناعة توفير أسباب المبيت ، لو كان الطلب على الصلب قد تصاعد بسرعة تبلغ عشرة أمثال الطلب على خدمات الفنادق على الأقل . بيد أن الطلب على توفير أسباب المبيت قد تضاعف تقريبا فى الواقع بين ١٩٧٣ و ١٩٩٥ ، فى حين ظل الطلب على الصلب دون تغيير تقريبا . إن النمو السريع للإنتاجية ، مقترنا بالنمو البطىء فى الطلب ، يعنى اختفاء كثير من الوظائف فى صناعة الصلب . وعلى النقيض من ذلك ، فإن النمو البطىء

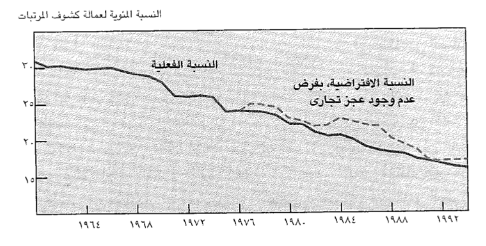
---

(٤) ، إنتاجية الصناعة ، ، http://stats.bls.gov/iprhome.htm .

فى الإنتاجية ، مقترنا بالنمو السريع فى الطلب على أسباب المبيت ، يعنى أن الفنادق والموتيلات قد أضافت مئات الألوف من العمال إلى كشوف مرتباتها .

وتعنى هذه الاتجاهات المحلية القوية بالضرورة أن أى دور لعبته التجارة الدولية فى انخفاض العمالة فى الصناعة لابد أنه كان محدوداً . ويؤكد الشكل (٣ - ٧) أن هذا هو ما حدث . إذ يبين الخط الممتد الانخفاض الشديد فى النسبة المئوية للعمال المستخدمين فى الصناعة . بيد أن الخط المتقطع فى الرسم البيانى يبين أن نسبة صغيرة جدا فقط من الانخفاض فى العمالة الصناعية كان يمكن تجنبه لو كان قد تم القضاء على العجز التجارى بأسره بعد ١٩٧٥ ، من خلال زيادة إنتاج الولايات المتحدة من السلع المصنوعة . وفى ظل هذا الافتراض السخى جدا ، كان لابد أن تصبح كشوف مرتبات الشركات الصناعية أكبر فى ١٩٩٤ بنحو ٨ فى المائة عما كانت عليه فى الواقع ؛ ومن ثم فبدلا من انخفاض العمالة الصناعية بنسبة ١٥ نقطة مئوية عبر الفترة ٦٠ - ١٩٩٤ ، كان لابد أن تنخفض بنسبة ١٤ نقطة مئوية (إلى ١٧ فى المائة من كشوف المرتبات غير الزراعية) .

الشكل (٣ - ٧) : الصناعة كنسبة من إجمالى العمالة بالولايات المتحدة، ٦٠ - ١٩٩٤



المصدر : حسابات المؤلفين، استنادا إلى مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

وكان للتغيير الصغير فى تكوين العمالة بدوره ، تأثير قليل جدا على الأجور المتوسطة ، وهو موضوع سنعالجه فى الفصل التالى . وبافتراض بقاء الفروق فى الأجر بين عمال الصناعة والعمال غير الصناعيين ، كان متوسط الأجر فى القطاع الخاص سيرتفع بمقدار ٢ سنت فقط فى الساعة ، أو نحو عُشر واحد فى المائة . وحتى لو كانت الوظائف الجيدة قد أخذت فى الاختفاء فى الاقتصاد الأمريكى ، وهو ما لم يحدث ، فإن القضاء على العجز التجارى بتقييد الواردات لن يعيدها .

« اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » والوظائف ودوامة الشفط الكبيرة

فى السنوات الأخيرة ، ربما بلغ احتدام المناقشة حول التجارة والوظائف أقصاه عندما دعت الولايات المتحدة وكندا ، المكسيك للانضمام « لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » . ومثل كثير من المناقشات حول السياسة العامة ، اتسم الجدل الذى دار فى ١٩٩٣ حول انضمام المكسيك للاتفاقية بالغلوّ من كلا الطرفين .

فقد حاجّ بعض المدافعين عن الاتفاقية بأن توسيع نطاقها سيكون منجما لتوليد الوظائف للعمال الأمريكيين . وحاجّ المنتقدون بأن العكس سيحدث ، مدعين أن الأجور المنخفضة ستسمح للمكسيك بأن تصبح ماكينة تصدير ، تدمر مئات الألوف من الوظائف الأمريكية . وكان هذا هو شبح « دوامة الشفط الكبيرة » التى روّج لها روس بيرو .

لقد كانت الادعاءات بشأن تأثير الاتفاقية على الوظائف ادعاءات مضللة . فبلد فى حجم المكسيك – كان مجموع ناتجه المحلى الإجمالى فى ١٩٩٣ يقل عن ٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى ، فى حين كانت صادراته غير النفطية تمثل ما يقل عن ١ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى – لم يكن ليتوقع أن يكون له تأثير إجمالى كبير على الاقتصاد الأمريكى . وبالإضافة لذلك ، فإن الرسوم الجمركية على جانبى الحدود لم تكن مرتفعة بصورة خاصة عندما وقعت الاتفاقية : ١٠ فى المائة فى المكسيك ، و ٤ فى المائة فى الولايات المتحدة . ولم يكن يتوقع أن يؤدى إلغاء هذه الرسوم إلى حدوث تحولات واسعة فى التجارة .

ولابد من أن يستسلم الادعاء بأن الشركات الأمريكية ستنتقل جماعات إلى المكسيك أمام حقيقة أنه حتى بعد سريان الاتفاقية ، بلغ مجموع استثمار الولايات المتحدة المباشر فى المكسيك نحو ٣ مليارات دولار سنويا ، بزيادة مليار دولار فقط عما كان عليه قبل الاتفاقية ، وهو مبلغ ضئيل بالمقارنة بمبلغ ٧٠٠ مليار دولار الذى تنفقه الشركات الأمريكية حاليا على المصانع والمعدات فى الولايات المتحدة .

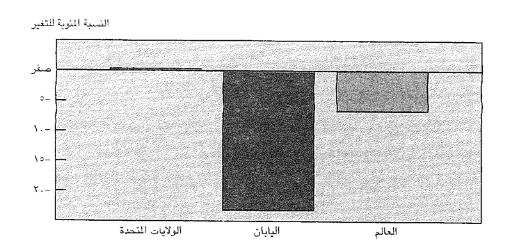
ومنذ انضمام المكسيك للاتفاقية ، تبادل منتقدو الاتفاقية ومؤيدوها التقديرات الخاصة بتأثيرها على الوظائف . وبأى مقياس معقول ، فإنه حتى الدوران الإجمالى للوظائف الذى استحثته الاتفاقية كان طفيفا . فحسب تقديرات وزارة العمل ، فإنه خلال السنوات الأربع تقريبا الممتدة من يناير ١٩٩٤ حتى منتصف أغسطس ١٩٩٧ ، تقدم ٢٢٠ ألف عامل بالتماسات للحصول على مساعدات التصحيح والتكيف (إعانات نقدية وتدريب) بموجب التشريع الذى صدر عندما وقعت هذه الصفقة التجارية . ومن بين هذا الإجمالى ، صدرت شهادة لـ ١٣٦ ألفا – بمتوسط يبلغ نحو ٤٠ ألف عامل سنويا – بأنهم يستحقون الإعانة (بموجب كل من برنامج مساعدة التصحيح والتكيف التجارى الأعم ، والبرنامج الذى أنشىء كجزء من الاتفاقية) . وحتى هذا الرقم يبالغ فى تقدير الأثر الحقيقى للاتفاقية ، لأنه لكى يكون العمال مستحقين للإعانة بموجب كلا البرنامجين ، فإنهم لا يحتاجون إلّا إلى إظهار أن « الواردات » أسهمت فى خسارتهم ، ولكن ليس نتيجة للاتفاقية على وجه التحديد . وعلى سبيل المقارنة ، فإن إجمالى الدوران الشهرى للوظائف فى الولايات المتحدة تجاوز المليونين . ومنذ توقيع الاتفاقية زادت العمالة الشاملة فى أمريكا بما يربو على ١٠ ملايين .

إن الجدل حول الوظائف والاتفاقية مسألة ثانوية ، لأن السبب الغالب لرغبة المكسيك فى الانضمام للاتفاقية ، وسبب موافقة الولايات المتحدة (وكندا) على قبول انضمامها لا يتعلقان بالمسائل الاقتصادية فى الولايات المتحدة نفسها . فلا ريب أن بعض الشركات الأمريكية الكبيرة رأت فى ذلك فرصة لزيادة أعمالها فى المكسيك . لكن الفكرة نبعت أصلا لدى رئيس المكسيك كارلوس ساليناس ، الذى كان يريد أن يحصن إصلاحاته الموالية للسوق حتى لا ينكص عنها خلفاؤه ، وذلك لأن القانون لم يكن يتيح له سوى

مدة ولاية واحدة كرئيس . ولم تكن الولايات المتحدة تشاركه هدفه فحسب ، بل لم تكن تستطيع أن تقول لا لبلد كانت لديه حتى ذلك الحين شكوك تجاه الجار الشمالى ، وكان مصدرا للهجرة غير الشرعية الواسعة ، وكان نقطة عبور لشحنات المخدرات المتسربة لأمريكا . باختصار ، كان للولايات المتحدة منذ زمن طويل ، ولا يزال ، مصلحة استراتيجية فى ازدهار المكسيك .

وكما اتضح ، فقد نجح ساليناس فى تحصين التحرير ، وإن لم يكن بنفس الطريقة التى قصدها تماما . فعندما سقطت المكسيك فى كساد عميق فى أعقاب أزمة البيزو فى ١٩٩٤ ، لم تُقم الحواجز أمام سلع الولايات المتحدة ، مثلما فعلت خلال متاعبها الاقتصادية فى مطلع الثمانينيات . ومن ثم ، فكما يبين الشكل (٣ - ٨) ، فقد زادت الصادرات الأمريكية عمليا ، بصورة طفيفة فى ١٩٩٥ ، فى حين تعرضت صادرات البلدان الأخرى لهبوط مفاجىء ، مما سمح للولايات المتحدة بأن تحصل على حصة أكبر من إجمالى واردات المكسيك الإجمالية : ٧١ فى المائة مقابل ٦٨ فى المائة

الشكل (٣ - ٨) :النسبة المئوية للتغير فى الصادرات إلى المكسيك، ٩٤ - ١٩٩٥



المصدر : *الكتاب السنوى للإحصاءات التجارية الدولية*، ١٩٩٥.

فى ١٩٩٤ . وبحلول ١٩٩٦ ، زادت حصة الصادرات الأمريكية إلى ٧٢ فى المائة ؛ فى حين أنه بالمقاييس المطلقة ، تجاوز الإجمالى الأمريكى البالغ ٦٧ مليار دولار مستواه فى ١٩٩٤ البالغ ٥٧ مليار دولار(٥) .

وهناك درس مهم آخر مستفاد من « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » - بالنسبة للزعماء السياسيين الذين اعتادوا الترويج للاتفاقيات التجارية على أساس تأثيرها المزعوم على خلق الوظائف . ففى حالة « اتفاقية التجارة الحرة » ، ارتدت هذه الاستراتيجية التقليدية لنحر أصحابها ، خاصة بعد تعثر الاقتصاد المكسيكى وأصبح على الولايات المتحدة أن تبادر بنجدته ماليا (وكانت نجدة ناجحة ومربحة فى نهاية المطاف) . والواقع أن عدم الارتياح تجاه هذه الاتفاقية قد لعب دورا كبيرا فى تأليب الرأى العام تجاه التجارة الأكثر حرية بصفة عامة . والدرس المستفاد من القصة هو أن استخدام حجج اقتصادية سيئة حتى للترويج لسياسات جيدة ، لا يفيد ولا يجدى .

---

(٥) باجواتى (١٩٩٧) .

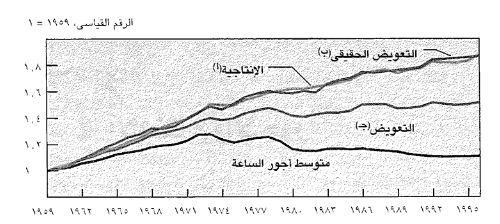
الفصل

٤ الانفتاح والأجور

لا تصمد مقولة إن التجارة المتنامية لابد أن تلحق الضرر بالعمالة وتزيد من البطالة الشاملة فى الولايات المتحدة ، حتى للفحص العارض للأدلة المقدمة . فقد تصاعدت العمالة الأمريكية ، وانخفض معدل البطالة بصورة مطردة فى التسعينيات – وكان عند كتابة هذا المؤلف يتراوح حول ٤,٥ فى المائة تقريبا ، وهو أقل معدل خلال جيل – على الرغم من الزيادة الضخمة فى الصادرات والواردات . وإذ يدرك منتقدو العولمة هذه التطورات ، فقد ركزوا فى السنوات الأخيرة على خط مختلف للهجوم : إن التوليفة المكونة من التجارة المتزايدة ، والمزيد من الاستثمار المتجه للخارج والهجرة الإضافية قد قمعت أجور العمال الأمريكيين فى حين فاقمت عدم المساواة فى الدخل .

لا يمكن إنكار أن نمو الأجور قد تباطأ ، وأن عدم المساواة فى الأجور قد زاد . ويوضح الخط الأدنى فى الشكل (٤ – ١) أنه بعد الارتفاع بوتيرة صحية حتى أوائل السبعينيات ، فإن متوسط أجر الساعة (باستبعاد المزايا الإضافية) بين العمال غير الزراعيين قد انخفض بالفعل ، وجرى تصحيحه لمراعاة التضخم فى سعر المستهلك . ومما جعل الأمور تزداد سوءا ، أن الأجور طفقت تزداد عدم مساواة خلال هذه الفترة . ويبين الشكل (٤ – ٢) ، على سبيل المثال ، أن الرجال فى العشر الأعلى من توزيع

الشكل (٤ – ١) : نمو الأجور والإنتاجية فى الولايات المتحدة، ٥٩ – ١٩٩٦



المصدر : وزارة العمل الأمريكية (١٩٩٧)؛ ومجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).
(أ) أعمال غير زراعية.
(ب) باستخدام المكمش الضمنى للأسعار فى الأعمال غير الزراعية.
(جـ) باستخدام مكمش الرقم القياسى لسعر المستهلك.

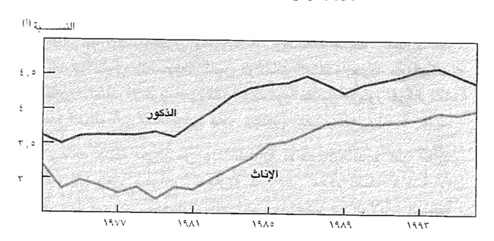
الأجور فى ١٩٧٣ كسبوا أجورا تبلغ نحو ٣,٥ مرة مما كسبه أصحاب العشر الأدنى . وكانت هذه النسبة أقل فيما يتعلق بالمرأة . بيد أنه بحلول ١٩٩٦ ، ارتفعت نسبة أجور العمال فى العشر الأعلى بالقياس للعمال فى العشر الأدنى إلى ٤,٥ بالنسبة للرجال و ٤ بالنسبة للنساء .

والمسألة التى يبحث فيها هذا الفصل هى ما إذا كان الانفتاح بكل أبعاده ، مسئولا عن هذه التطورات المثيرة للقلق ، وإلى أى مدى .

مبرر دعوى النقاد

إن المنطق الكامن وراء الادعاء بأن التجارة المتزايدة مسئولة ، وإلى حد كبير ، عن النمو الأبطأ للأجور وزيادة عدم المساواة فيها ، يبدو خاليا من الخطأ . فإذا كان الأمريكيون يستطيعون أن يشتروا بحرية سلعا يتم صنعها فى البلدان الأخرى ، ألا يعد العمال الأمريكيون عندئذ فى نفس مجمع العمل الذى يوجد فيه العمال الأجانب عمليا ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، ألا تؤدى التجارة عندئذ إلى توسيع عرض العمال دون أن تغير الطلب على

الشكل (٤ - ٢) : نسبة أعلى أجر للساعة إلى أدنى أجر للساعة فى توزيع الأجور بالولايات المتحدة، ٧٣ - ١٩٩٦



المصدر : عينات دورية مستمرة لمسح السكان الجارى لمكتب التعداد، كما قدرها معهد سياسة العمالة.
(أ) نسبة العُشر الأعلى للعُشر الأدنى للأجور.

منتجاتهم ، وبذلك تنخفض أجور العمال الأمريكيين ؟ ألا يكون هذا الضغط النزولى شديدا بصفة خاصة على أقل العمال الأمريكيين أجرا ، الذين تضعهم مهاراتهم المحدودة فى منافسة رأسا برأس مع العمال غير المهرة فى الخارج ؟ .

ويستطيع منتقدو الانفتاح على ما يبدو الاعتماد على نظرية اقتصادية محكمة لتعزيز ادعاءاتهم . ففى النصف الأول من هذا القرن ، طور اقتصاديان سويديان ، إيلى هيكشر وبرتيل أولين ، نظرية لتفسير نمط التجارة الدولية بين البلدان التى توجد فيها فروق مهمة فى الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج المختلفة ، مثل العمل ، والمعدات الرأسمالية ، والموارد الطبيعية . ووسّع بول صامويلسون ، الاقتصادى فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ، هذه النظرية فى الأربعينيات ، ليبين أن التجارة الحرة بين بلدين يتقاسمان نفس تكنولوجيا الإنتاج لن تؤدى فقط إلى تحريك أسعار السلع التى يتبادلانها إلى مستويات متطابقة ، ولكنها ستفعل الشىء نفسه بالنسبة لأسعار عوامل الإنتاج الرئيسية : الأجر الذى يحصل عليه العمال ،

ومعدل العائد الذى يحصل عليه رب العمل[1] . والمنطق الكامن وراء « نظرية مساواة عوامل الإنتاج » هذه واضح بقدر كاف : إذا تنافس العمال الذين تتوافر لهم مهارات متماثلة فى كافة أنحاء العالم فى سوق مشتركة ، فإن أجورهم لابد أن تكون متساوية[2] . ويستخدم منتقدو التجارة الحرة هذه النتيجة للقول بأنه عندما تتاجر الولايات المتحدة بحرية مع المكسيك أو الفلبين ، حيث الأجور أدنى كثيرا ، ينبغى تخفيض الأجور فى الولايات المتحدة للمستويات السائدة فى هذين البلدين الفقيرين .

وهناك جديلة أخرى من هذه النظرية الاقتصادية تدعم على ما يبدو الادعاء بأن إلغاء الحواجز التجارية كان غير ملائم بصفة خاصة لأقل العمال مهارة ، الذين يحصلون على أجور منخفضة فى الولايات المتحدة ، وإن كانوا أقل من ذلك أجرا فى البلدان النامية . واستنادا للرؤى الثاقبة لهيكشر وأولين ، أوضح الاقتصاديان الأمريكيان ولفجانج ستولبر و بول صامويلسون فى الأربعينيات أن زيادة السعر المحلى لمنتج ما ، التى تنجم عن الرسوم الجمركية الأعلى على المنتج ، سوف تزيد سعر عامل الإنتاج الذى يستخدم بكثافة فى إنتاج ذلك المنتج[3] . وتعنى النتيجة التى توصل إليها ستولبر – صامويلسون ضمنا ، أنه إذا كانت الأحذية مثلا يتم صنعها أساسا بعمل العمال غير المهرة ، فإن فرض زيادة على الرسوم الجمركية على الأحذية المستوردة سينزع إلى زيادة الأجور التى يحصل عليها العمال غير المهرة . بالطبع ، إن هذه النظرية تعنى أيضا بصورة ضمنية النتيجة العكسية : *إلغاء* الرسوم الجمركية على الأحذية المستوردة *سيقلل* أجور العمال غير المهرة . وإذا كان لدى جميع العمال نفس المستوى من المهارة تقريبا ، فإن إلغاء الرسوم الجمركية عندئذ سيقلل الأجر المتوسط الذى يحصل عليه كل العمال .

---

(١) صامويلسون (١٩٤٨ ، ص ص ٦٣ – ١٨٤) .

(٢) وفى الوقت نفسه ، فإن عائد رأس المال ، مصححا ليعكس مختلف مستويات المخاطرة ، سيتساوى .

(٣) ستولبر وصامويلسون (١٩٤١) .

وفى رأى منتقدى الانفتاح أن استثمارات الشركات الأمريكية فى الخارج تزيد من الضرر الذى يلحق بالعمال الأمريكيين . إذ تستطيع الشركات بالهروب لأماكن أخرى الأجور فيها منخفضة ، أو حتى بالتهديد بأن تفعل ذلك ، على ما يبدو ، أن تضغط على عمالها لقبول أجور أدنى – أو على الأقل للإحجام عن المطالبة بزيادة الأجور . إن رأس المال « حرّ فى الترحال » ، فى حين أن العمل ثابت « غير متحرك » . وفى هذا المناخ لا تتوافر فرص للعمل ، ولابد له من أن يفقد قدرته على المساومة ، على حد قولهم . إن دعوى قمع الأجور التى قدمت فى التسعينيات لها أوجه تشابه قوية مع ادعاءات النقاد التى طرحت فى الثمانينيات ، بأن التجارة تحول الوظائف الجيدة إلى وظائف خسيسة . وقد حدث هذا عندما ادعى والتر مونديل ، مرشح الحزب الديمقراطى للرئاسة ، وآخرون ، أن الولايات المتحدة طفقت تخسر الوظائف الصناعية لصالح الأجانب (خاصة اليابان) وأنها معرضة لخطر أن تصبح بلد ماكينات الهمبورجر وآلات التنظيف الجاف .

بيد أن منتقدى التجارة فى التسعينيات يرون أن هناك خطر يلوح فى الأفق أشد حتى من ذلك . فهم يبرزون أن جميع الزيادة السكانية مستقبلا ستحدث عمليا فى بلاد مثل الصين والهند وإندونيسيا ، حيث تمثل الأجور جزءا من الأجور فى الولايات المتحدة . وفى الوقت نفسه ، فإن رأس المال ذا القدرة العالية على الحركة يجد طريقه بصورة متزايدة إلى هذه الأماكن ، ويسلح عمال العالم الثالث بتكنولوجيا العالم الأول . والمحصلة النهائية تبدو حتمية : أن الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى ستغمرها السلع المصنوعة الرخيصة ، وإن كانت عالية الجودة ، التى ستدمر فى النهاية صناعاتها . وحتى لو لم يحدث ذلك ، فإن العمال فى جميع قطاعات الاقتصاد الأمريكى سيواجهون احتمال تآكل أجورهم ، لأن العمال فى كل من قطاعى الصناعة والخدمات جزء من مجمع وطنى واحد للعمل .

الانفتاح والأجور المتوسطة

لو كانت العولمة ، أو القوى الخارجية عن الاقتصاد الأمريكى ، مسئولة نوعا ما عن النمو المخيب للآمال فى الأجور المتوسطة ، فلابد

للمرء أن يتوقع أن يشاهد فجوة متنامية بين إنتاجية العمال الأمريكيين وما يدفع لهم . أى أنه إذا كان حقيقيا أن تساوى أسعار عوامل الإنتاج يدفع الأجور فى اقتصادات العالم الأول نحو الانخفاض تجاه تلك التى يتم الحصول عليها فى العالم الثالث ، وأن تهديد الشركات الأمريكية بالانتقال إلى أماكن أخرى يدعم هذا التأثير ، فعندئذ لابد أن يتعثر نمو الأجر المتوسط خلف إنتاجية العامل . لكن ذلك لم يحدث . فقد تغيرت الإنتاجية وتعويض العمل (مقيسا بصورة سليمة) بنفس الوتيرة تقريبا . ومتوسط تعويض العمل آخذ فى الارتفاع بوتيرة أبطأ مما حدث قبل ١٩٧٣ لسبب بسيط : أن الإنتاجية هى أيضا لا تنمو بنفس سرعتها من قبل .

ومع ذلك ، وللوهلة الأولى على الأقل ، يبدو الشكل (٤ - ١) غير متسق مع هذه الاطروحات : فقد كان هناك تفاوت متنام بين *أجور الساعة* (الخط الأدنى) والإنتاجية (الخط الأعلى) . ولكن المظاهر قد تكون خادعة عادة ، ويبين إلقاء نظرة عن كثب على نفس الشكل ، السبب فى هذا . ذلك أن المقارنة البسيطة بين أجور الساعة والإنتاجية تتجاهل حقيقة أن معظم العمال لا يحصلون على أجور نقدية فحسب . وإنما يحصلون أيضا على حزمة من المزايا الإضافية ، بما فى ذلك التأمين الصحى والمعاشات . ويبين الشكل (٤ - ١) وجود صلة أوثق بين نمو *التعويض الإجمالى* (الخط الثانى من أسفل) والإنتاجية .

وإنه لأمر حاسم أيضا أن يتم تصحيح القيمة الدولارية الفعلية للتعويض فى كل ساعة فى أى وقت بمقياس ملائم للتضخم . فأجور الساعة التى يوضحها الخط الأدنى بالشكل (٤ - ١) مكمشة فقط بالتغيير فى أسعار السلع والخدمات التى يستهلكها الأمريكيون . لكن الإنتاجية القومية الشاملة تتضمن السلع والخدمات التى تباع من أجل الاستهلاك والاستثمار على حد سواء . وفى السنوات الأخيرة ، نمت الإنتاجية بوتيرة أبطأ فى صناعات السلع الاستهلاكية منها فى الصناعات التى تنتج الآلات والمعدات (خاصة الكومبيوتر) . وعندما يتم قياس التعويض الإجمالى من زاوية القوة الشرائية للعمال على جميع السلع والخدمات التى ينتجونها - تلك التى يتم شراؤها للاستهلاك ، أو التى يتم شراؤها للاستثمار على حد سواء - يبين

الشكل (٤ - ١) (الخط الثانى من أعلى) أن نمو التعويض الحقيقى قد ساير فى الأساس النمو فى الإنتاجية .

وقد يلوم المديرون المنافسة الأجنبية أو التهديد بالانتقال إلى الخارج خلال مفاوضات العمل ، ولكن لكى يفهم المرء ما يحرك الاقتصاد ، فإنه يحتاج إلى الاستماع للحقائق وليس للحواديت . والحقائق تكشف عن أنه فى حين نمت الإنتاجية وتعويض الساعة على حد سواء بأسرع من ٢,٥ فى المائة سنويا من ١٩٥٩ إلى ١٩٧٣ ، هبط نمو التعويض الحقيقى السنوى (استنادا لأسعار الناتج فى قطاع الأعمال غير الزراعية) إلى نحو ١ فى المائة منذ ١٩٧٣ . وليس هناك أى سر بشأن السبب فى أن الأجور والتعويض قد زادا ببطء أكبر عبر العقدين الماضيين : فقد انخفض نمو التعويض لأن نمو الإنتاجية انخفض بنفس المعدل عمليا . وقد لعبت الاتجاهات القائمة فى التجارة دورا صغيرا فحسب ، فى أحسن الأحوال ، فى الاتجاه نحو نمو أقل للإنتاجية[٤] .

ونحن نؤكد كلمة « معيارية » لوصف اتجاهات الإنتاجية ، لأنه ثارت فى السنوات الأخيرة التساؤلات حول دقة الرقم القياسى الذى تستخدمه الحكومة لقياس تغييرات الأسعار فى الاقتصاد . فعلى سبيل المثال ، يخلص تقرير بوسكين الصادر فى ١٩٩٦ عن الرقم القياسى لأسعار المستهلك ، الذى يصدره مكتب إحصاءات العمل ، إلى أن الإجراءات الحالية تبالغ فى معدل تضخم السعر بنحو ١,١ فى المائة سنويا . وإذا كانت هناك مغالاة فى معدل التضخم ، فلابد أن يعنى هذا أن معدلات نمو الناتج الحقيقى ، والإنتاجية ، والتعويض قد تم بخسها بمقدار مكافىء (حيث إن الأرقام القياسية للأسعار تستخدم لتكميش المقاييس الأسمية للناتج بغية حساب مستوى الناتج المصحح حسب التضخم أو الناتج « الحقيقى ») .

والواقع أنه ثار كثير من الجدل حول الاستنتاجات التى توصل لها تقرير بوسكين . ويعتقد اقتصاديون كثيرون أنه فى حين أن الأرقام القياسية

---

(٤) للأسباب التى نوقشت فى الفصل السابق ، فإن العولمة المتزايدة للاقتصاد الأمريكى كان لابد أن تعزز نمو الإنتاجية ، ومن ثم معدل نمو التعويض الحقيقى .

للأسعار الجارية قد تغالى على نحو متواضع فى تقدير التضخم ، فإن الأخطاء ليست تقريبا بضخامة ما يشير إليه التقرير . وبالإضافة لذلك ، فإنه على الرغم من أن أحد أوجه النقد الرئيسية للتقرير هو الحاجة إلى إجراء تصحيحات كبيرة لمراعاة التحسن فى نوعية السلع ، فإن الإحصائيين الحكوميين يفعلون ذلك بالفعل ، وهم يعملون باستمرار على صقل مناهجهم[٥] . ولكن أيا كانت الدرجة المحددة لبخس مقاييس الإنتاجية والتعويض الحقيقى ، فإن الأخطاء المتعلقة بالنوعية تؤثر على هذه المقاييس *فى كل السنوات* ، وليس فى العقود الأخيرة فحسب عندما تباطأت معدلات نمو الإنتاجية والتعويض . وباختصار ، فإن من يعتقدون أن نمو التعويض فى الولايات المتحدة قد تباطأ ، مصيبون على وجه التأكيد ، بغض النظر عن سوء قياس الأرقام القياسية للأسعار الراهنة .

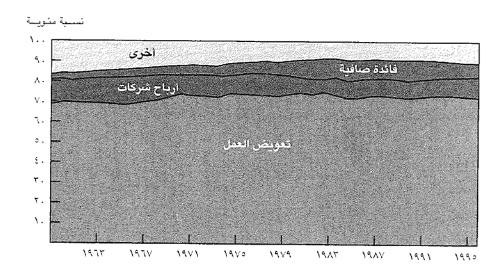
ومع ذلك ، يشير بعض نقاد العولمة إلى الربحية المتنامية لدوائر الأعمال الأمريكية فى التسعينيات كدليل على أن العمال الأمريكيين قد نالوا أقل مما يستحقون نتيجة للمنافسة الأجنبية . ومن الناحية السطحية ، فإن هذا الادعاء أيضا به عنصر إقناع . فإذا كان حملة الأسهم يحصلون على نسبة أكبر من الكعكة الاقتصادية ، فإن العمال بحكم التعريف ، لا شك سيحصلون على شريحة أصغر . وستبدو العولمة هى التفسير الطبيعى لتغيير القسمة بين الرأسماليين والعمال .

بيد أنه من المهم مرة أخرى أن ننظر إلى الحقائق . إذ يبين الشكل (٤ – ٣) ما حدث منذ ١٩٥٩ لتعويض العمل والأنماط الأخرى من الدخول ، مقيسة كحصص من الدخل القومى . ويوضح الشكل أن حصة الأرباح قد زادت حقا فى التسعينيات ، لكنها ظلت أصغر مما كانت عليه فى الستينيات . وبالإضافة لذلك ، انخفض المكون الآخر للدخل الذى يذهب إلى ملاك رأس المال ، ومدفوعات الفائدة ، فى التسعينيات بسبب انخفاض

---

(٥) ينفذ بارى بوسوورث وجاك تريبلت من مؤسسة بروكنجز حاليا مشروعا متعدد السنوات عن طرق تحسين قياس الناتج والتضخم فى قطاع الخدمات ، حيث يكمن كثير من (إن لم يكن معظم) المشكلات المزعومة فى القياس . وهما يعملان مع خبراء الإحصاء والاقتصاديين الحكوميين ، وأيضا الباحثين من الجامعات والقطاع الخاص .

الشكل (٤ – ٣) :الدخل القومى للولايات المتحدة حسب نوعه، ٥٩ – ١٩٩٦



المصدر : حسابات الدخل القومى والناتج، سنوات مختلفة.

أسعار الفائدة . وفيما يتعلق بتعويض العمل ، فإن حصته لم تنخفض : ففى ١٩٩٦ كانت عمليا أعلى قليلا مما كانت عليه فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات . (وبالطبع ، فإنه فى حين أن العمل ككل قد يحصل على حصة أكبر قليلا من الكعكة الاقتصادية ، فإن مجموعات معينة من العمال وعمال فرادى قد فقدوا بلا شك أرضيتهم) . وإجمالا ، ليس هناك ما يدعم الادعاء بأن العمال فى المتوسط يحصلون على حصة أصغر من الكعكة الاقتصادية الأمريكية . والمشكلة هى أن الكعكة نفسها لا تنمو بنفس سرعة نموها قبلا ، لكن التجارة ليست مسئولة عن هذا التطور .

الأجور المتوسطة والتجارة مع البلدان منخفضة الأجور

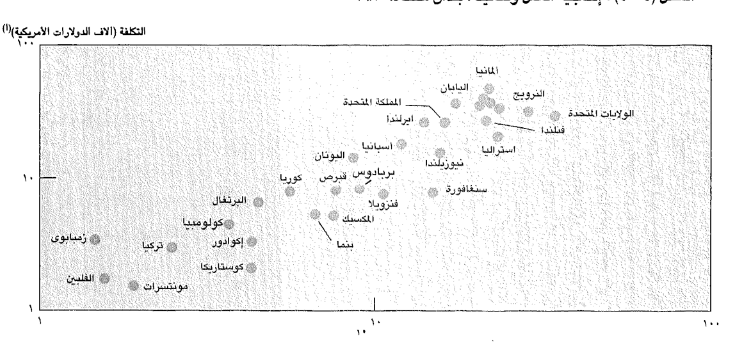
ماذا عن الادعاء بأن الواردات من البلدان منخفضة الأجور تلحق الضرر بالعمال الأمريكيين ؟ إذا نحينا جانبا للحظة فكرة أن المنافسة من البلدان النامية لابد وأن تكون ضارة بصفة خاصة بالعمال الأمريكيين الأقل مهارة ، فلا شك أننا سنتبين أن حقيقة أن كثيرا من البلدان لا تدفع لعمالها سوى جزء صغير من أجور العمال الأمريكيين لابد أن تؤدى لخفض

متوسط التعويض الذى يحصل عليه العمال الأمريكيون . إن الأدلة المتوافرة عن الاتجاهات السائدة فى مجال التعويض ، والإنتاجية ، وحصص الدخل القومى قد تكون أبعد من أن يكون لها صدى لدى غالبية الناس . هل هناك أدلة أخرى تتعلق بصورة مباشرة بدرجة أكبر بتأثير التجارة على الأجور ؟ لحسن الحظ ، هناك تشكيلة متنوعة من البيانات الأخرى .

أولا ، إن المقارنات البسيطة للأجور فى الولايات المتحدة مع تلك التى تدفعها البلدان الأخرى تكون مضللة إلى حد كبير إذا لم تعكس أيضا الفروق فى إنتاجية العمال فى مختلف البلدان . ويوضح الشكل (٤ - ٤) وجود علاقة وثيقة جدا بين تكلفة العمل فى الصناعة ومتوسط إنتاجية العامل (مقيسة بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى) فى مختلف البلدان فى ١٩٨٥ . *ويبين الشكل أن الأجور فى البلدان الفقيرة منخفضة لأن إنتاجية العمال فى هذه البلدان منخفضة* . وهذه الإنتاجية المنخفضة لا تدعو للدهشة ، نظرا لأن العمال فى البلدان الفقيرة ليسوا فى مثل تعليم العمال الأمريكيين ، ولا تتوافر لهم ميزة العمل بمعدات راقية فى المصانع أو فى اقتصاد لديه بنية أساسية حديثة (طرق جيدة ، حاسبات عصرية ، واتصالات سلكية ولاسلكية) ، وفى حالات كثيرة ، يعيشون فى ظل حكومة تضع العراقيل فى طريق التجديد والتحسين الاقتصادى .

ثانيا ، فى حين أن الولايات المتحدة تتاجر بالتأكيد مع بلدان نامية تدفع أجورا أقل كثيرا مما يحصل عليه العمال فيها ، فإن معظم وارداتها منتجة فى البلدان المتقدمة كما يبين الشكل (٤ - ٥) . لقد طفقت الواردات من البلدان النامية تصبح أكثر أهمية ، وهى تشكل حاليا ٤٠ فى المائة تقريبا من الإجمالى . ولكن نظرا لأن إجمالى الواردات يشكل ١٢ فى المائة فقط من الناتج القومى ، فإن الواردات من البلدان النامية تمثل أقل من ٥ فى المائة من الناتج القومى . وهكذا ، فحتى لو كانت الواردات من بلدان الأجور فيها منخفضة تؤدى إلى خفض متوسط الأجر فى الولايات المتحدة - وهو ما نجادل فيه - فإن هذه الحصة الصغيرة من الواردات بالنسبة لحجم الاقتصاد كله تعنى ضمنا أن أى تأثير كهذا لابد أن يكون ضئيلا .

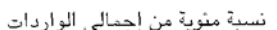
الشكل (٤ - ٤) : إنتاجية العمل وتكاليفه، بلدان منتقاة، ١٩٨٥

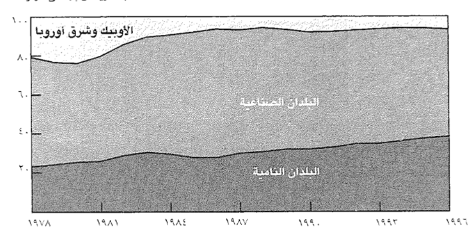


المصدر : رودريك (١٩٩٧ ب).

(أ) العمل الصناعى.

الشكل (٤ – ٥) : واردات الولايات المتحدة حسب المصدر، ٧٨ – ١٩٩٦

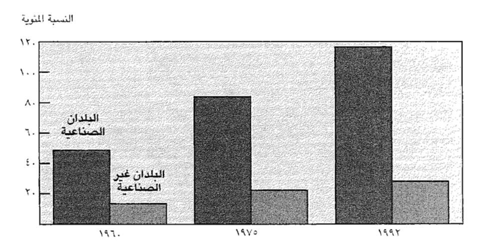




المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧، جدول ب – ١٠٣).

ثالثا ، حتى مع زيادة الواردات من البلدان النامية ، زادت كذلك الأجور فى هذه البلدان ، بالنسبة لتلك المدفوعة فى الولايات المتحدة . وكما يبين الشكل (٤ – ٦) ، فإنه فى ١٩٦٠ لم يكن البلد غير الصناعى المتوسط يدفع إلا ما يزيد قليلا على ١٠ فى المائة من أجور الصناعة التى كان يحصل عليها العمال الأمريكيون . وبحلول ١٩٩٢ ، ارتفعت الأجور فى البلدان النامية إلى نحو ٣٠ فى المائة من أجور الصناعة فى الولايات المتحدة ، مما يعكس تحسنا فى الإنتاجية فى هذه البلدان . وفى الوقت نفسه ، كانت الأجور فى مجال الصناعة فى البلدان الصناعية تزيد أسرع منها فى الولايات المتحدة ، بحيث أنها تعدت فى ١٩٩٢ الأجور فى الولايات المتحدة . والواقع أن الشكل (٤ – ٧) يبين أنه فى ١٩٩٦ كان التعويض عن الساعة فى الصناعة الأمريكية دونه لدى بعض شركاء الولايات المتحدة التجاريين . وإذا لم تستطع الشركات التجارية الأمريكية ، التنافس بنجاح مع الشركات الألمانية فى بيع الكيماويات إلى أمريكا اللاتينية ، أو مع الشركات اليابانية فى بيع السيارات إلى جنوب شرق آسيا ، فمن المؤكد أن

الشكل (٤ – ٦) : الأجور لدى الشركاء التجاريين للولايات المتحدة كنسبة من الأجور فى الولايات المتحدة، الصناعة

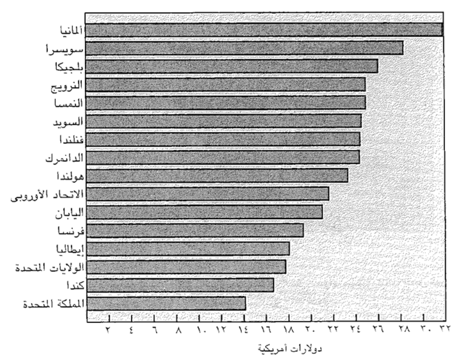


المصادر : حسابات سوزان كولنز، استنادا *للكتاب السنوى لإحصاءات العمل*، سنوات مختلفة، لمنظمة العمل الدولية؛ *والكتاب السنوى لاتجاه الاحصاءات التجارية*، سنوات مختلفة، لصندوق النقد الدولى.

إخفاقها لا يمكن عزوه إلى الأجور المنخفضة فى ألمانيا أو اليابان . وتتراءى الزيادة المتزامنة فى الأجور فى كل من العالمين المتقدم والأقل تقدما فى الشكل (٤ – ٨) ، الذى يبين أن متوسط التعويض المرجح فى الصناعة الذى يدفعه الشركاء التجاريون للولايات المتحدة قد ارتفع بصورة حادة بالنسبة للتعويض المدفوع فى الولايات المتحدة . والواقع أنه بحلول ١٩٩٦ ،كان متوسط أجر عمال الإنتاج لدى جميع الشركاء التجاريين للولايات المتحدة قريبا تماما فى واقع الأمر من متوسط أجر عمال الإنتاج فى الولايات المتحدة[٦] . ويشير هذا إلى أنه حتى مع تجاهل فروق الإنتاجية

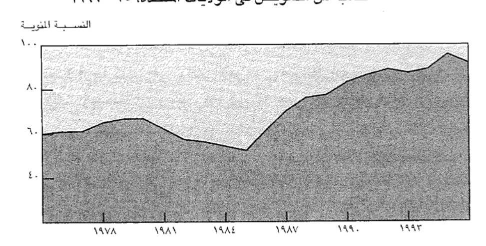
(٦) تستند تقديرات الأجور فى الأشكال (٤ – ٦) إلى (٤ – ٨) على معدلات التبادل التجارى ، التى توفر أساسا مناسبا لمقارنة قدرة الأمم على المنافسة التجارية . بيد أنه لمقارنة مستويات المعيشة عبر البلدان ، فإنه من الملائم النظر فى *القوة الشرائية* لمتوسط الأجر فى كل بلد . إن مقارنات مستويات المعيشة أكثر مواتاة للولايات المتحدة . ونظرا لأن الأسعار الأمريكية لكثير من السلع والخدمات التى لا يتم الاتجار فيها أقل منها فى البلدان الغنية الأخرى ، فإن متوسط الأجور الأمريكية مقيسا باستخدام أسعار صرف القوة الشرائية المكافئة يبدو أعلى من الأجور مقيسة باستخدام أسعار الصرف التجارية .

الشكل (٤ - ٧) : التعويض عن الساعة فى الصناعة، بلدان صناعية منتقاة، ١٩٩٦



المصدر : مكتب احصاءات العمل.

الشكل (٤ - ٨) : التعويض عن الساعة لدى الشركاء التجاريين فى الخارج كنسبة من التعويض فى الولايات المتحدة، ٧٥ - ١٩٩٦



المصدر : مكتب احصاءات العمل.

(أ) تقديرات متوسط تعويض الساعة المرجح لعمال الانتاج فى الصناعة بين ثمانية وعشرين شريكا تجاريا للولايات المتحدة (باستبعاد الصين، حيث الأجور غير معروفة).

عبر البلدان ، فإن الأجور المتوسطة لدى شركائنا التجاريين لا يمكن أن تمارس كثيرا من الضغط النزولى على متوسط الأجر فى هذا البلد .

رابعا ، إن عددا قليلا نسبيا من العمال الأمريكيين يدخل فى منافسة مباشرة مع العمال المكسيكيين أو الصينيين ، أو مع العمال فى البلدان الأقل تقدما الأخرى . فمعظم العمال الأمريكيين ينتجون سلعا أو خدمات لأسواق لا توجد بها تجارة عبر الحدود ، أو يوجد بها القليل منها . إن تجارة القطاعى ، والمواصلات والنقل ، والرعاية الصحية ، والتشييد والخدمات الشخصية ، هى بعض من الصناعات التى يزود بها المنتجون الأمريكيون المستهلكين فى الولايات المتحدة بصورة مقصورة عليهم أو شبه مقصورة عليهم . إن العمال ذوى الأجور الضعيفة الذين يعيشون فى البرازيل أو الصين لا يتنافسون مع عمال الولايات المتحدة فى تقديم الوجبات بالمطاعم ، أو تقديم الرعاية الصحية ، أو بناء المنازل والمبانى الإدارية ، (بيد أن المهاجرين من هذه البلدان ينافسون العمال الأقل مهارة المولودين فى الولايات المتحدة ، ويبقون على ما يبدو على أجورهم منخفضة ، كما سنناقشه فيما يلى) .

خامسا ، من بين الصناعات التى تنتقل فيها السلع والخدمات عبر الحدود الدولية ، هناك الكثير منها الذى لا يتنافس فيه عمال الولايات المتحدة وعمال العالم الثالث بصورة مباشرة . وأحد الأسباب فى ذلك أن عمال الصناعة فى البلدان الغنية والفقيرة يتجهون إلى التخصص فى صنع منتجات مختلفة . فالطائرات النفاثة التجارية والكومبيوترات عالية الأداء تصنع فى البلدان الغنية ، وتصنع الملابس واللعب الرخيصة فى البلدان النامية . وبعض العمال الأمريكيين يعملون فى صناعات يكون إنتاج العالم الثالث فيها كبيرا أو متناميا ، ويواجهون مشكلة جادة ينبغى للأمة أن تتصدى لها من خلال معونة للتصحيح معقولة وإنسانية ، من النوع الذى فصلناه فى الفصل الختامى من هذا الكتاب . ولكن من المهم وضع هذه القضية فى منظورها الصحيح . ففى ١٩٩٦ كان قطاع الصناعة يمثل ١٥ فى المائة فحسب من عمالة كشوف المرتبات فى الولايات المتحدة ، وكان

معظم الوظائف الصناعية فى صناعات كانت المنافسة فيها من جانب البلدان الغنية أكثر أهمية بالمقارنة بالمنافسة من جانب العالم الثالث[٧] .

وحتى لو لم تقمع الأجور المنخفضة فى البلدان النامية الأجور فى الولايات المتحدة حتى الآن ، فماذا عن المستقبل ؟ ففى النهاية ، فإنه من المسلم به أن السكان فى هذه البلدان ، الذين يؤدى عددهم بالفعل إلى تقزيم عدد السكان فى البلدان الأكثر تقدما ، ينمون بسرعة أكبر من سكان العالم الصناعى . وربما يعبر وليام جريدر على خير وجه عن وجهة النظر القائلة إن النمو السكانى المستمر ، وما يصحبه من توسع القدرة الصناعية فى العالم النامى ، سيؤدى إلى تكدس و « تخمة عالمية » من السلع التى تنتجها البلدان منخفضة الأجور ، ولن يقمع ذلك الأسعار فى كل أنحاء العالم فقط ، بل سيقمع الأجور أيضا[٨] .

إن فكرة أن بلدان العالم الثالث تشكل تهديدا للولايات المتحدة تعد انقلابا حادا على الطريقة التى كان ينظر بها لهذه البلدان خلال الحرب الباردة . فحتى زوال الاتحاد السوفيتى ، كانت البلدان النامية تعتبر ساحة معارك بالنسبة للأيديولوجيتين المتنافستين ، الرأسمالية والشيوعية ، كان القتال يدور فيها أحيانا بالسلاح ، ولكن الأكثر شيوعا أنه كان يدور بالاستمالة والدعاية . وكانت الولايات المتحدة تسعى إلى توسيع التجارة معها كطريقة لجعل البلدان النامية أكثر ثراء ، وإقناعها بأن الرأسمالية - والديمقراطية - تعد بالتحسين المادى بأكثر مما يعد به التخطيط المركزى والجماعية (والنظام السياسى الاستبدادى المرتبط بهما) .

وقد ثبت نجاح استراتيجية الولايات المتحدة . والواقع أن التجارة ساعدت على زيادة الدخول المتوسطة فى العالم النامى ، ليس فقط من الناحية المطلقة ، وإنما أيضا بالنسبة لمثيلتها فى الولايات المتحدة . والآن وقد كسبت الديمقراطيات الرأسمالية المعركة الأيديولوجية ، يبدو أن

---

(٧) مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧ ، ص ٣٥٠) .

(٨) جريدر (١٩٩٧) .

الكثيرين فى الولايات المتحدة فقدوا إيمانهم بسياسة الانفتاح التى ساعدت على إحراز النصر .

لقد آن الأوان مرة أخرى لكى ينظر الأمريكيون إلى العالم الثالث باعتباره فرصة اقتصادية هائلة - أى سوقا نامية وكبيرة للسلع والخدمات التى تنتجها الولايات المتحدة والبلدان الغنية الأخرى - وليس خطرا وتهديدا . ومنذ الثمانينيات واقتصادات البلدان النامية تنمو أسرع منها فى البلدان الصناعية . (وإذا نظرنا لهذا عبر فترة عقدين من الزمان ، فإن هذا يصدق حتى مع التباطؤ الاقتصادى المتوقع فى ١٩٩٨ وسنوات مقبلة على وجه الاحتمال فى جنوب شرق آسيا) . ولا يعنى النمو السريع أجورا أعلى فقط ، مثلما أوضحنا ، وإنما أيضا زيادة الطلب الاستهلاكى . وتقدم الملاحظات التالية المستمدة من تقرير سبتمبر ١٩٩٧ الذى أصدره بيت مورجان ستانلى دين ويتر للاستثمار ، تصويرا قويا لإمكانات نمو المنتجات والخدمات التى ينتجها الأمريكيون ، فى العالم النامى[٩] .

- فى حين أن التليفونات الخليوية تكتسح البلدان المتقدمة وبضع أسواق ناشئة ، فإن أكثر من ٥٠ فى المائة من سكان العالم لم يجروا مطلقا مكالمة هاتفية .
- على الرغم من أنه يبدو أن مطعم ماكدونالد موجود فى كل ركن فى شوارع الولايات المتحدة ، فإن الشركة لا تزال تخدم نصف فى المائة فقط من سكان العالم .
- فى حين أن شركتى فوجى وكوداك تتعاركان حول ما إذا كانت السوق اليابانية مغلقة بصورة عادلة ، فإن نصف سكان العالم لم تلتقط لهم صورة فوتوغرافية مطلقا .

وتكمن وراء كل من هذه الشذرات حقيقة أساسية أكثر اكتساحا . فالعالم النامى يمثل فرصة تجارية هائلة للشركات والعمال الأمريكيين . وفى ضوء الانخفاض السريع فى تكاليف القدرة الكومبيوترية - واحتمال أن توفر التليفزيونات ومعدات « الشبكات » البسيطة القدرة الكومبيوترية للجماهير

---

(٩) كوينلان (١٩٩٧ ب) .

الغفيرة هنا وفي الخارج – تبدو الإمكانات المتاحة للمنتجات والتكنولوجيات التي ينتجها الأمريكيون في التسلل للأسواق في مختلف أنحاء العالم ، شيئا على نحو يذهب بالألباب لا أقل من ذلك .

ويتجاهل النقاد الذين يرفعون لواء التخمة والتكدس العالميين الفرص الهائلة المتاحة للولايات المتحدة والبلدان المتقدمة الأخرى للبيع إلى البلدان النامية . وادعاؤهم أن البلدان النامية مجرد ماكينات تصدير تهدد باكتساح العالم بكثير جدا من السلع منخفضة الأسعار ، خاطىء تماما أيضا . ولو كان ذلك حقيقيا ، لكان على المرء أن يتوقع أن تحقق البلدان النامية فوائض تجارية كبيرة مع باقي العالم ، ومع البلدان المتقدمة بصفة خاصة . والواقع أنه كما يبين الجدول (٤ – ١) ، فإن كثيرا من البلدان النامية يحقق عجزا تجاريا مع البلدان المتقدمة[١٠] . وبالإضافة لذلك ، فإن هذا العجز يتزايد ولا يقل في مناطق كثيرة من العالم النامي .

ولا ينبغي أن يدهشنا شيء من هذا . فالبلدان الفقيرة لا تشحن اللعب الرخيصة والملابس إلى الولايات المتحدة بدافع الإحسان ، أو بقصد شرير هو زيادة معدل البطالة فيها . إنها تتوقع مدفوعات مقابلة ، وبهذه المدفوعات التي تحصل عليها يتوقع أن تشترى السلع والخدمات في الأسواق الدولية . وفي نظام تجاري عالمي كفء ، فإنها ستشتري المنتجات التي لا تستطيع الحصول عليها بسعر أرخص من منتجيها . ولا يستدعي الأمر خيالا كبيرا لإدراك أن البلدان المتقدمة لديها الكثير لتبيعه للبلدان الفقيرة مما لا تستطيع أن تنتجه بنفسها أو تنتجه بتكلفة أعلى . باختصار ، إن من يشعرون بالقلق بسبب التكدس العالمي لا يركزون إلا على جانب واحد من المعادلة الاقتصادية – الإنتاج – متناسين أن مزيدا من الناس يعني أيضا مزيدا من المستهلكين .

---

(١٠) البرازيل وروسيا استثناءان بارزان . فلا تزال البرازيل تحقق فائضا تجاريا ، لكن ذلك انخفض بصورة حادة في التسعينيات بالمقارنة بالثمانينيات . وحيث إن رأسمالية روسيا لا تزال وليدة ، فإن رجال الأعمال فيها يفضلون الاحتفاظ بإيرادات التصدير من العملة الصعبة في الخارج بدلا من إنفاقها على الواردات ، لكن هذا الوضع من شأنه أن يتغير مع نمو الاقتصاد .

الجدول (٤ – ١) : الميزان التجارى مع البلدان الصناعية ، بلدان نامية منتقاة ، ٨٠ – ١٩٩٦ (بمليارات الدولارات الأمريكية)

الإقليم أو البلد	٨٠ – ١٩٨٩(أ)	٩٠ – ١٩٩٦(أ)
آسيا		
سنغافورة	– ٣٦	– ٧٩
كوريا	١٢	– ١٣٥
تايلند	– ١٧	– ٥٦
ماليزيا	١	– ٤٨
الفلبين	– ١	– ١٤
إندونيسيا	٦٣	٢٣
الصين	– ١٠١	– ١٦
الهند	– ٣٣	– ٥
باكستان	– ١٦	– ٧
أمريكا اللاتينية		
الأرجنتين	– ١	– ١٧
البرازيل	٧٢	٢٤
شيلى	٩	٦
كولومبيا	– ٢	– ٦
المكسيك	٤٣	– ٣٦
بيرو	٥	– ٢٧
فنزويلا	١٩	٢٨
بوليفيا	,١	– ١
الإكوادور	١	٣
أوروبا الوسطى والاتحاد السوفيتى السابق		
جمهورية التشيك(ب)	غير متاحة	– ١٠
بولندا	» »	– ٢٠
روسيا(جـ)	» »	٥٨
هنغاريا	» »	– ٩
أوكرانيا	» »	– ٥
إستونيا(جـ)	» »	– ٣
كازاخستان(جـ)	» »	– ١
رومانيا(جـ)	» »	– ٥
أذربيجان(جـ)	» »	– ,٣
طاجيكستان(جـ)	» »	,٣
إفريقيا		
الجابون	٥	٩
المغرب	– ١١	– ١٤
جنوب إفريقيا	– ٢٤	– ٢٢

(أ) مجمع الميزان . (ب) بيانات عن ٩٣ – ١٩٩٦ . (جـ) بيانات عن ٩٢ – ١٩٩٦ .

المصدر : صندوق النقد الدولى ، *الكتاب السنوى عن اتجاه الإحصاءات التجارية* ، سنوات مختلفة .

وهناك سبب أساسى آخر لنمط العجز التجارى المبين فى الجدول (٤ - ١) . ونحن نذكر من الفصل الثانى أن التجارة هى الوجه الآخر للاستثمار . فمع أخذ كثير من البلدان النامية بمؤسسات السوق ، فإنها اجتذبت تدفقات متزايدة من رأس المال من كافة أنحاء العالم . ورأس المال الأجنبى يمكّن البلدان الفقيرة من أن تستثمر أكثر مما تدخر . وعندما يحدث ذلك ، يتعين عليها بالضرورة الاستيراد بأكثر مما تصدر . والذين يخشون التكدس العالمى مخطئون أساسا فى اتهام تدفقات رأس المال الكبيرة إلى البلدان النامية بأنها مسئولة عن الفائض فى القدرة العالمية حاليا ومستقبلا . فمن المستحيل من الناحية الرياضية أن تكون البلدان مستوردا صافيا لرأس المال ومصدرا صافيا للسلع . فتدفقات رأس المال إلى بلد ما *تعادل بالضبط* زيادة واردات هذا البلد على صادراته ! .

وعند تأليف هذا الكتاب ، كانت أزمة العملة والمصارف الآسيوية التى بدأت فى خريف ١٩٩٧ قد أدت بالفعل إلى تقليل تدفق رأس المال الأجنبى إلى هذه البلدان بصورة حادة ، مما أسهم فى انهيار كبير لعملاتها . ولابد أن تؤدى هذه التغيرات فى أسعار الصرف بدورها إلى تحولات كبيرة فى الموازين التجارية لهذه البلدان . ولكن هذا لا يدعم المخاوف من حدوث تكدس عالمى فى السلع ، وإنما يعنى فقط أن هذه البلدان ستجد أنه من الأسهل عليها ، لفترة من الزمن فحسب ، أن تبيع منتجاتها فى الأسواق الدولية ، مما يقلل الحاجة إلى توسع القدرة الصناعية فى أماكن أخرى .

الانفتاح وتزايد عدم المساواة

إن لم تكن التجارة المتزايدة مسئولة عن انخفاض الأجور المتوسطة فى الولايات المتحدة ، فلا شك أنها كانت مسئولة جزئيا عن زيادة *عدم المساواة* فى الدخول عبر العقدين الماضيين[١١] . ويبدو هذا فى نهاية

---

(١١) فى كافة أنحاء العالم الصناعى ، زاد التفاوت فى الدخول منذ مطلع الثمانينيات . بيد أنه كان هناك اتجاه ضئيل فى بعض البلدان الأوروبية ، على النقيض من الولايات المتحدة ، لعدم المساواة فى أجور الساعة ، مع زيادة حادة فى البطالة ، خاصة بين الشبان والعمال الأقل مهارة . وتسهم هذه الزيادة أيضا فى نمو عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية .

المطاف نتيجة ضمنية لنظرية ستولبر - صامويلسون ، وكذلك كبدهية . وحيث إن العمال ذوى الأجور المنخفضة والأقل مهارة فى الخارج يدخلون فى منافسة مباشرة مع العمال الأمريكيين ذوى المهارة الأقل ، ألا يستتبع ذلك أن هذه المنافسة لابد أن تقلل أجور العمال الأقل مهارة بالنسبة للعمال الأكثر مهارة فى الولايات المتحدة ؟ .

مما لا شك فيه أن عدم المساواة فى الأجور المدفوعة للعمال الأمريكيين طفق يتزايد . وقد تطورت فى أوساط الاقتصاديين أفكار تحاول تفسير أسباب هذا الاتجاه . ولن نستعرض جميع الأدلة ، فالكثير منها ذو طبيعة تقنية بالغة[١٢] ، وإنما سنستعرض بإيجاز الاتجاهات ذات الصلة بتفصيل أكبر ، ثم نفسر بعبارات مباشرة السبب فى أن تحرير التجارة مسئول عن جزء صغير فقط من نمو عدم المساواة فى الدخل فى الولايات المتحدة - مثلما خلص إليه معظم الاقتصاديين الذين درسوا تطورات الأجور الحديثة .

الاتجاهات الأخيرة فى الأجور النسبية

يسلم معظم الأمريكيين بأن التفاوت فى الدخل قد زاد عبر ربع القرن الماضى ، لكن قليلين يدركون مدى هذه الزيادة . فلننظر فى أوسع وحدة للمقارنة ، وهى دخل الأسرة . فاستنادا للجداول التى تم إعدادها من مسوح مكتب التعداد ، يبين الشكل (٤ - ٩) معدلات نمو الدخل بالنسبة للأسر فى كل خمس من التوزيع ، وكذلك فى أعلى ٥ فى المائة من توزيع الدخل ، عبر الفترتين ٦٩ - ١٩٧٩ و ٧٩ - ١٩٩٥[١٣] . ويبين الشكل أن عدم المساواة فى الدخل زاد فى كلا الفترتين ، رغم أنه زاد أسرع كثيرا فى الفترة اللاحقة عن السابقة لها . ومما يثير القلق بوجه خاص حقيقة أن الدخول فى الخمسين الأدنى قد هبطت فعلا بعد ١٩٧٩ (بافتراض أن الرقم

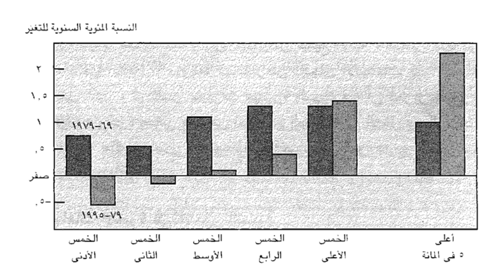
---

(١٢) للاطلاع على موجز رائع للأدلة ، انظر ليفى و مورنان (١٩٩٢) ، فريمان (١٩٩٧) ، وسلوتر وسواجل (١٩٩٧) .

(١٣) اخترنا ١٩٧٩ كخط تقسيم ملائم لأنها كانت سنة عمالة كاملة نسبيا ، مثلما كانت ١٩٦٩ و ١٩٩٥ .

القياسى لسعر المستهلك مقيسا بدقة معقولة) . وقد ارتفعت الدخول المتوسطة فى الأخماس الأعلى ، وتصاعدت الدخول فى الخمسة فى المائة العليا من التوزيع أسرع منها فى العقد السابق على ١٩٧٩ .

الشكل (٤ – ٩) :التغير فى دخل الأسرة الحقيقى فى الولايات المتحدة، ٦٩ – ١٩٩٥



المصدر : مسوح مكتب التعداد.

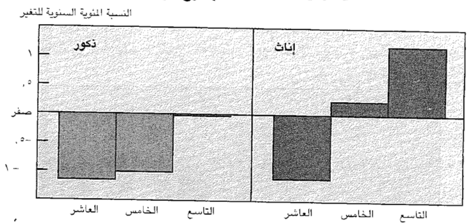
ويبين الشكل (٤ – ١٠) أن التفاوت فى الإيرادات بين العمال الأمريكيين قد ارتفع أيضا خاصة بعد ١٩٧٩[١٤] . والقفزة فى عدم المساواة أكثر حدة بين الرجال ، الذين هبطت أجورهم فى منتصف وأدنى التوزيع ، وظلت دون تغيير تقريبا قرب قمة التوزيع . ولم يحظ بزيادة فى أجر الساعة الحقيقى سوى الرجال فى أعلى ٧ أو ٨ فى المائة من كاسبى الأجور . والانخفاض كبير فى الإيرادات فى قاع التوزيع بالنسبة للرجال :

---

(١٤) يمثل الشكل (٤ – ١١) بيانات فقط عن الأجور بالساعة ، لأن معلومات التوزيع لمقياس التعويض الإجمالى المفضل ليست متاحة .

١٨ فى المائة عبر الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٦ . وبالإضافة لذلك ، يبين الشكل أنه على الرغم من أن سوق العمل كانت بصفة عامة أكثر شفقة بالمرأة الأمريكية ، خاصة فى قمة توزيع الأجور ، فإن المرأة فى قاع توزيع الدخل عانت ما عاناه الرجال . وهكذا حدثت زيادة حادة فى عدم المساواة بين النساء .

الشكل (٤ – ١٠) : نمو الأجر الحقيقى للساعة، فى نقاط منتقاة فى توزيع الأجور فى الولايات المتحدة، حسب نوع الجنس، ٧٩ – ١٩٩٦



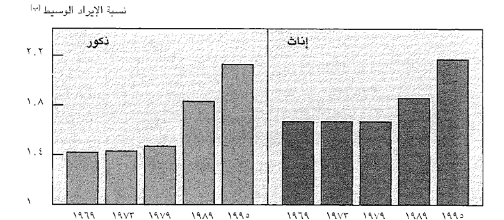
المصدر : عينات دورية مستمرة لمسح السكان الجارى، كما قدرها معهد سياسة العمالة.

لقد زاد عدم المساواة فى الأجور على امتداد عدة أبعاد . فقد شهد العمال الأكبر سنا والأكثر خبرة أجورهم تتصاعد بالنسبة لأجور العمال الشبان الذين يدخلون قوة العمل . وحظى العمال فى المهن التى تتطلب تدريبا مكثفا بزيادات أسرع فى الدخل عن أقرانهم فى المهن الأقل مهارة . وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو أن العمال ذوى التعليم العالى قد حصلوا على زيادة أعلى بكثير من العمال الأقل تعليما .

ويبين الشكل (٤ – ١١) الاتجاهات فى الإيرادات النسبية للمجموعة الأعلى تعليما فى قوة العمل – العمال الذين يتجاوز تعليمهم أربع سنوات فى الكلية – مقابل أجر العمال الذين أتموا التعليم الثانوى ولكنهم لم يحصلوا

على تعليم أكثر من ذلك . وبعد أن ظلت هذه النسبة مستقرة تماما فى السبعينيات ، تصاعدت محلقة فى الثمانينيات والتسعينيات ، وفى ١٩٧٩ كان الذكر المتوسط الحاصل على تعليم عالٍ يحصل على أجر يزيد بنسبة ٤٧ فى المائة على أجر الذكر المتوسط الحاصل على شهادة ثانوية فقط . وبحلول عام ١٩٩٥ ، كان فرق الأجر بين هاتين المجموعتين قد ارتفع إلى ١١٣ فى المائة . وزاد فرق الأجر بنفس الدرجة تقريبا بين النساء .

الشكل (٤ - ١١) : الأجر النسبى للعمال الأمريكيين ذوى التعليم العالى، ٦٩ - ١٩٩٥(أ)



المصدر : جداول أعدها المؤلفون من مسوح السكان الجارية لأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٤، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ١٩٩٦ (ملفات مارس)

(أ) بيانات العمال الذين يعملون كل الوقت طوال العام.

(ب) الأجر الوسيط للعمال ذوى التعليم العالى، مقابل أجر العمال ذوى التعليم الثانوى فحسب.

ولا يركز الاقتصاديون فى بعض الأحيان إلا على تأثير هذه التطورات على دخول الناس . لكن الدخول تحدد مستوى معيشة الأسر بطرق كثيرة ، وليس فقط عن طريق السلع التى تشتريها ، وإنما أيضا بمقدار الخطر الذى تتعرض له ونوعية الرعاية الصحية التى يمكنها الحصول عليها على سبيل المثال . وهناك أدلة حديثة على أن عدم المساواة الأكبر يرتبط بمعدلات

أعلى للوفاة ، نتيجة للمرض ولأسباب أخرى[١٥] . ومن ثم ، فإن عدم المساواة فى الدخل لا يتعلق بالنقود فحسب ، بل يتعلق بطول الحياة نفسها ونوعيتها .

التجارة وعدم المساواة فى الدخل

لابد أن تبدو التغيرات في نمط الأجور التى وصفناها توا متسقة مع نظرية أن المنافسة من قبل الأجور المنخفضة فى الخارج قد قللت الأجر النسبى للعمال الأقل مهارة . وقد بينا فيما سبق أن هناك سببا للشك فى هذه المقولة ، لأن العمال فى البلدان الأخرى لا يعملون بنفس التكنولوجيات مثل العمال الأمريكيين ، حتى أقلهم أجرا . وهناك أيضا أسباب أخرى للتشكك فى تأثير التجارة على الدخل .

وإذا كانت التجارة هى العامل الأساسى وراء انكماش الطلب على العمال غير المهرة – ومن ثم انخفاض أجورهم – فلابد أن الشركات التى لا تنتج سلعا أو خدمات يتم تداولها دوليا ستستفيد من انخفاض الأجور باكتراء مزيد من العمال غير المهرة . وإذا انقصت هذه الشركات ، بدلا من ذلك ، استخدام العمال غير المهرة أيضا ، يكون هناك مبرر للقول بأن التغيير التكنولوجى أو تطور ما آخر ، وليس التجارة ، هو المسئول الأول عن خفض الطلب على العمال الأقل مهارة .

ولمعالجة هذه المسألة ، من المفيد مقارنة اتجاهات الأجور والعمالة بين العمال فى جميع صناعات الولايات المتحدة ، والعمال فى تلك الصناعات التى تتأثر بالتجارة بدرجة كبيرة ، بما فى ذلك الصناعة والتعدين والزراعة . والقيام بذلك يسفر عن نتيجة مدهشة ، وهى أن عدم المساواة فى الإيرادات (محسوبا كنسبة من الإيرادات السنوية فى العشر التاسع من

---

(١٥) على سبيل المثال ، وجد جورج كابلان أن هناك ارتباطا قويا بين معدلات الوفاة على نطاق الولاية ودرجة عدم المساواة فى الدخل بين الولايات الخمسين ، انظر كوريتز (١٩٩٧) .

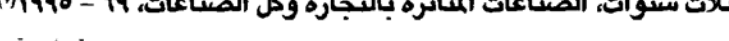
توزيع الإيرادات إلى الإيرادات فى العشر العاشر) يزيد بنحو نفس المعدل فى الصناعات الأكثر تأثرا بالتجارة مثله فى كل الصناعات بالولايات المتحدة ، بما فى ذلك تلك التى لا تتأثر نسبيا بالتجارة .

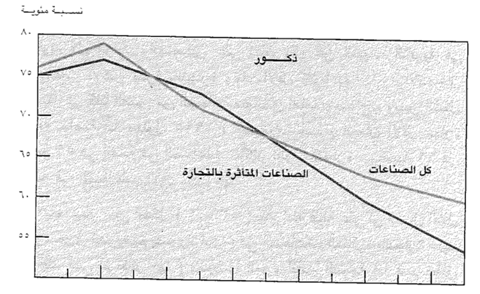
ويتضح نفس النمط من التغييرات فى الإيرادات النسبية فى الاتجاهات بين العمال الحاصلين على مستويات مختلفة من التعليم . ويقارن الشكل (٤ - ١٢) نسبة الأجر المتوسط الذى يكسبه العمال المشتغلون كل الوقت غير الحاصلين على شهادة ثانوية ، بأجر الحاصلين على تعليم عال من سنة إلى ثلاث سنوات فى الصناعات الأكثر تأثرا بالتجارة ، بهذه النسبة فيما يتعلق بكل الصناعات . ويبين الشكل أن الانخفاض فى الأجر النسبى للعمال الحاصلين على تعليم قليل كان هو نفسه تقريبا فى الصناعات الأكثر تأثرا بالتجارة وفى جميع الصناعات - وبالنسبة للرجال ، كان الانخفاض أسرع قليلا فى الصناعات الحساسة للتجارة ، ولكنه كان أبطأ نوعا ما بالنسبة للنساء . بيد أنه إجمالا ، هناك أدلة قليلة على أن الضغط من قبل التجارة الدولية قد أسهم فى النمو الأسرع لتفاوت الأجور فى الصناعات المتأثرة بالتجارة بالنسبة لجميع الصناعات .

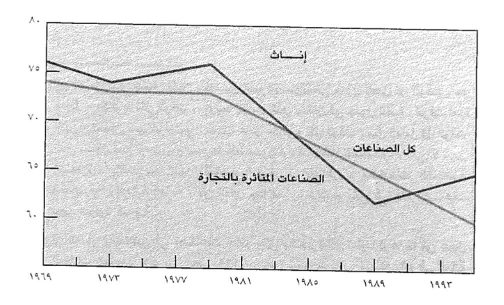
بالطبع ، إنه حتى لو كان عدم المساواة فى الأجور وعلاوات التعليم يسيران فى نفس الاتجاه عبر مختلف الصناعات ، فقد يظل ممكنا أن تفسر زيادة التجارة نسبة ما من التحول البارز تجاه عدم المساواة الأكبر . ويعتقد معظم الاقتصاديين أن سوق العمل الأمريكية تنافسية وكفء بصورة معقولة . ويعنى هذا أن علاوة الأجر مقابل المهارة والتعليم لابد أن ترتفع وتنخفض معا فى النهاية عبر كل الصناعات ، مهما كان سبب التغيير . ومع ذلك ، فلو كانت التجارة من البلدان المصنعة حديثا فى آسيا وأمريكا اللاتينية تمارس ضغطا خاصا على المنتجين فى الصناعات التى تتأثر بالتجارة ، فلابد للمرء أن يتوقع أن تسرح هذه الصناعات العمال ذوى الأجور المنخفضة على نحو أسرع من الصناعات التى تواجه ضغطا تنافسيا من الشركات المحلية الأخرى على وجه الحصر .

إن الشركات العاملة فى القطاع الذى لا يتاجر ، لا تتنافس مع الشركات الأجنبية ، بل تتنافس بالأحرى مع الشركات الأمريكية الأخرى ، وتواجه تكاليف اكتراء مماثلة للعمال . فهل تدعم أنماط الاكتراء فى

الشكل (٤ - ١٢) : الأجر النسبى للعمال فى الولايات المتحدة غير الحاصلين على شهادة ثانوية، بالمقارنة بأجر العمال الحاصلين على دراسة جامعية من سنة إلى







المصدر : جداول أعدها المؤلفون من مسوح السكان الجارية لأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٤، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ١٩٩٦ (ملفات مارس).

(أ) بيانات عن العمال المشتغلين كل الوقت.

(ب) الأجر الوسيط للعمال غير الحاصلين على شهادة ثانوية كنسبة مئوية من الأجر الوسيط للعمال الحاصلين على تعليم عال من سنة إلى ثلاث سنوات.

الصناعات المتأثرة بالتجارة ، وتلك التى لا تتأثر بها ، التوقع بأن تستفيد الشركات فى القطاع الذى لا يتاجر من الأجور المنخفضة نسبيا للعمال غير المهرة الأمريكيين ؟ يبين الشكل (٤ – ١٣) أنها لا تفعل ذلك . ويوضح الشكل ، عن الفترة ٦٩ – ١٩٩٥ ، استخدام العمال المكافئين للعمال الذين يعملون كل الوقت والحاصلين على تعليم يقل عن الشهادة الثانوية فى الصناعات الأكثر تأثرا بالتجارة وتلك الأقل تأثرا بها[١٦] . والاتجاهان القائمان فى كلتا الفئتين من الصناعة متماثلان تماما بوضوح . ويبين الشكل بصفة خاصة أنه بحلول ١٩٩٥ ، انخفض استخدام العمال الأقل مهارة بنسبة ٥٩ فى المائة فى الصناعات الأكثر تأثرا بالتجارة ، وبنسبة ٦٦ فى المائة فى الصناعات الأقل تأثرا بها [١٧] .

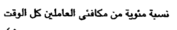
باختصار ، إن الشكل (٤ – ١٣) يقدم أدلة قليلة على أن العمال الأقل مهارة جرى تسريحهم بصورة أسرع فى الصناعات المتأثرة بالتجارة عنهم فى تلك التى لم تتأثر بها (وسيصل المرء لنفس النتيجة إذا قسم نطاق التحصيل الدراسى إلى فئات دراسية أضيق) . لقد كان الانخفاض النسبى فى استخدام العمال منخفضى المهارة أسرع بصورة طفيفة فى الصناعات

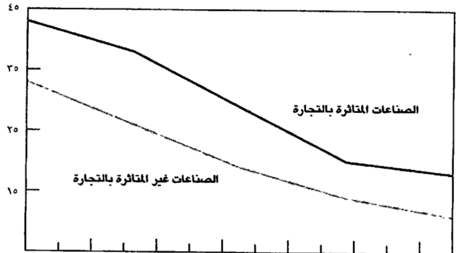
---

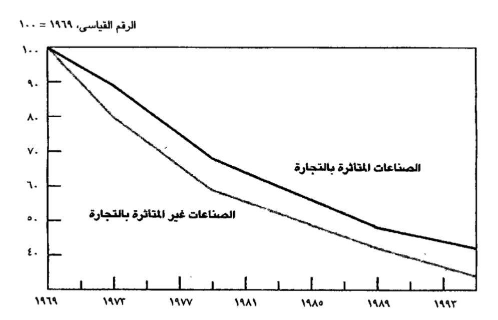
(١٦) إن العامل الذى يشتغل اثنين وخمسين أسبوعا سنويا فى جدول للعمل كل الوقت ، هو عامل ، مكافىء لكل الوقت ، . ويعد العامل الذى يشتغل فى جدول لنصف الوقت لمدة اثنين وخمسين أسبوعا سنويا ، نصف عامل مكافىء لكل الوقت ، مثل العامل كل الوقت الذى يشتغل ستة وعشرين أسبوعا فقط سنويا . وقد حددنا الصناعات ، التى لا تتأثر بالتجارة ، باعتبارها تشمل التشييد ، وتجارة القطاعى ، والخدمات الشخصية والمهنية ، والإدارة العامة ، لأن القليل جدا مما يستهلك أو ينتج فى هذه الصناعات يعبر الحدود الدولية .

(١٧) إن العمال المشتغلين فى الصناعات الأكثر تأثرا بالتجارة أقل تعليما نوعا ما من عمال الولايات المتحدة الآخرين . ففى ١٩٦٩ ، على سبيل المثال ، لم يكن ٤٢ فى المائة من الذكور ، و ٤٥ فى المائة من الإناث ، من مكافئى العمال كل الوقت فى الصناعات المتأثرة بالتجارة ، قد أكملوا الدراسة الثانوية . وخلال الستة والعشرين عاما التالية ، خفضت الصناعات التى تأثرت بالتجارة عدد العمال الأقل تعليما فى كشوف مرتباتها بصورة كبيرة . وبحلول ١٩٩٥ ، كان ١٨ فى المائة فقط من العمال الذكور والإناث فى هذه الصناعات من غير الحاصلين على الشهادة الثانوية (حسابات المؤلفين ، استنادا لبيانات من مسح السكان الجارى) .

الشكل (٤ - ١٣) : النسبة المئوية للقوة العاملة غير الحاصلة على شهادة ثانوية، الصناعات المتأثرة بالتجارة وغير المتأثرة بها، ٦٩ - ١٩٩٥







المصدر : جداول أعدها المؤلفون من مسوح السكان الجارية لأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٤، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ١٩٩٦ (ملفات مارس).

التى لم تتأثر بالتجارة عما كان عليه فى الصناعات التى تأثرت بها . ويصعب أن يتفق هذا النمط من استخدام العمل مع الادعاء بأن عدم المساواة فى الإيرادات قد حركته أساسا ، أو حتى بدرجة كبيرة ، ضغوط ناجمة عن التجارة الخارجية .

فإن لم تكن التجارة هى العامل الرئيسى الذى يزيد من تفاوت الأجور ، إذن ما هو هذا العامل ؟ إن التفسير الأكثر إقناعا الذى قدمه معظم الاقتصاديين ، هو أن *التغيير التكنولوجى* قد دفع أرباب الأعمال فى كافة أنحاء الاقتصاد للاستغناء عن العمال الأقل مهارة . وخلال ربع القرن المنصرم ، حدث تحول مثير فى أنماط الطلب على العمال ذوى المستويات المختلفة من المهارة فى الولايات المتحدة . لقد أصبحت فرص العمل المتاحة للعمال الأقل مهارة ، أكثر ندرة ، وتدهورت الأجور النسبية بالنسبة للعمال غير المهرة وأشباه المهرة . ورغم ذلك ، لا تقتصر هذه الاتجاهات على قطاع السلع التى يتم الاتجار فيها . إذ تظهر واضحة أيضا فى صناعات مثل التشييد وتجارة القطاعى ، حيث لا تلعب التجارة الدولية أى دور تقريبا . وقد حابت التغيرات فى تقنيات الإنتاج ، مثل اختراع الكومبيوتر الشخصى أو تطبيق أشكال جديدة من تنظيم الأعمال ، العمال ذوى المهارات الأكبر ، وقللت قيمة العمل غير الماهر .

كيف يمكن التوفيق بين اطروحاتنا ونظرية التجارة لهيكشر – أولين – صامويلسون ، والتى تؤكد كما ناقشنا فى أوائل هذا الفصل ، أن التجارة الأكثر حرية بقمعها لأسعار السلع التى يتم إنتاجها أساسا بواسطة عمال غير مهرة ، فى حين ترفع أسعار سلع التصدير التى يتم صنعها باستخدام العمل الماهر ، تضر العمال الأقل مهارة بالمقارنة بالعمال الأكثر مهارة ؟ يبين الشكل (٢ – ٨) أنه منذ ١٩٨٠ ، زادت الأسعار فى صناعات التصدير الأمريكية أسرع من أسعار الواردات ، ومن ثم فهناك خطأ ما فى هذا الضرب من الاطروحات . ومع ذلك ، لا شك فى أن التجارة ليست سوى جزء صغير من القصة الكاملة . فكما بين هذا القسم ، فإن الطلب الذى تحركه التكنولوجيا من قبل أرباب الأعمال الأمريكيين على العمل الماهر ، ربما كان هو العامل المهيمن فى تحريك عدم المساواة فى الأجور فى كل من القطاعين الحساس للتجارة وغير الحساس لها من الاقتصاد . وتدعم هذه

النتيجة ، أكثر الدراسات الاقتصادية تفصيلا ، التى تنظر لما وراء مجرد العلاقات البسيطة بين أسعار الصادرات والواردات ، لتركز بصفة خاصة على الأسعار النسبية للمنتجات المصنفة حسب مستويات مهارة العمل المطلوبة لإنتاجها . وتعجز هذه الدراسات ، كما تبين نظرية هيكشر – أولين – صامويلسون ، عن إثبات أن أسعار السلع التى تتطلب عملا ماهرا قد زادت بوتيرة أسرع من أسعار السلع التى تعتمد أساسا على العمل غير الماهر[١٨] . ويمكن بسهولة تفسير النمط المشاهد من تغييرات الأسعار لو كان التغير التكنولوجى هو العامل المحرك وراء كل من تحركات الأسعار والطلب المتغير على مختلف فئات العمال .

عوامل أخرى

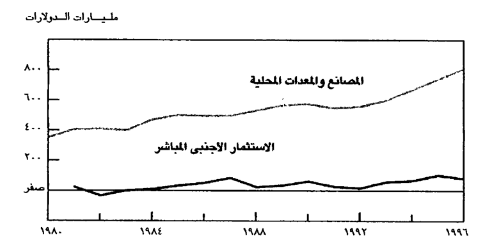
لو لم يكن للتجارة تأثير كبير على الأجور النسبية فى الولايات المتحدة ، فماذا عن آثار الاستثمار الفعلى للشركات الأمريكية فى الخارج أو ما تهدد بالقيام به من مثل هذا الاستثمار ؟ لكى يكون الاستثمار المباشر الأجنبى المتجه للخارج مهما ، يتعين أن يكون كبيرا ومنحازا بصورة كبيرة لصالح البلدان النامية التى يتنافس عمالها على نحو أقوى مع عمال الولايات المتحدة . فما هى حقائق الأمر ؟ .

يثبت الشكل (٤ – ١٤) أنه فى حين طفق الاستثمار الأجنبى المباشر للولايات المتحدة يتزايد عبر العقدين الماضيين ، فقد أصبح قزما نتيجة لضخامة إجمالى الاستثمار فى المصانع والمعدات فى الولايات المتحدة . ففى ١٩٩٦ ، على سبيل المثال ، بلغ إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر المتجه للخارج إلى جميع البلدان نحو ١٠٠ مليار دولار ، مقابل نحو ٨٠٠ مليار دولار من الاستثمار المحلى فى المصانع والمعدات .

---

(١٨) انظر على سبيل المثال ، لورانس (١٩٩٦) ، لورانس وسلوتر (١٩٩٣) ، وساكس وشاتز (١٩٩٤) ، وليمر (١٩٩٦) . ويجد ساكس وشاتز آثارا لنظرية ستوبلر – صامويلسون فى بعض مواصفاتهما المتعلقة بالقياس الاقتصادى ، ولكنهما لا يجدانها فى غيرها . ويجد ليمر مثل هذه الآثار بالنسبة للسبعينيات ، ولكن لا يجدها بالنسبة للستينيات أو الثمانينيات .

الشكل (٤ - ١٤) : استثمارات الولايات المتحدة السنوية فى المصانع والمعدات المحلية والاستثمار الأجنبى المباشر المتجه للخارج، ١٩٨٠ إلى ١٩٩٦

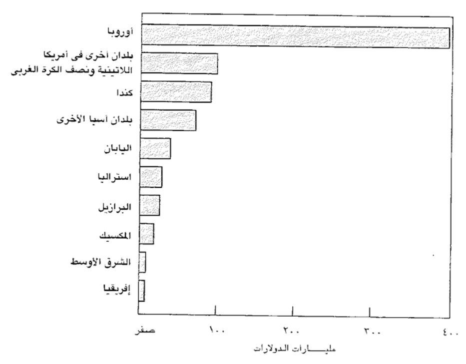


المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٨٩و ١٩٩٧).

وبالإضافة لذلك ، يبين الشكل (٤ - ١٥) أن المصادر الأمريكية عندما تستثمر فى مرافق فى الخارج ، فإنها تضع معظم أموالها فى اقتصادات متقدمة أخرى ، كثير منها يدفع الآن أجورا صناعية أعلى منها فى الولايات المتحدة ، وليس فى البلدان النامية التى تدفع أجورا منخفضة . وبصفة خاصة ، فإنه من نحو ٨٠٠ مليار دولار تشكل مجمع الاستثمار المباشر للولايات المتحدة فى الخارج فى نهاية ١٩٩٦ (مقيسة بالتكلفة التاريخية) ، ذهب نحو ٥٤٠ مليار دولار لأوروبا الغربية وكندا واليابان . ووصل الاستثمار الإجمالى فى المكسيك - وتلك تذكرة بالنسبة لمن يخشون آثار « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » - إلى ١٩ مليار دولار فقط ، أو أقل من ٣ فى المائة من مجمع الاستثمار الأجنبى المباشر المتجه للخارج . ومثلما خلصت دراسة حديثة ، فإنه « فى التطبيق ، تلعب تدفقات رأس المال ، على ما يبدو ، دورا محدودا فى مساواة الإنتاجية عبر البلدان ... إن تدفقات رأس المال الدولية للبلدان الفقيرة ليست كبيرة بالقدر

الكافى عموما »[١٩] ، لتعويض الآثار المعوقة للإنتاجية الناجمة عن المستويات المنخفضة من رأس المال البشرى وضعف البنية الأساسية العامة وخدمات النقل .

الشكل (٤ - ١٥) : مجمع الاستثمار الأجنبى المباشر للولايات المتحدة، حسب الإقليم أو البلد، نهاية سنة ١٩٩٦[أ]



المصدر : مكتب التحليل الاقتصادى.
(أ) على أساس التكلفة التاريخية.

ومع ذلك ، هناك عامل يرتبط بالعولمة ، يبدو واضحا أن له تأثيرا معاكسا على إيرادات العمال منخفضى الأجور فى الولايات المتحدة : الهجرة . فقد تضاعفت تقريبا نسبة سكان الولايات المتحدة المولودين فى الخارج عبر الست والثلاثين سنة الماضية ، فارتفعت من ٥,٤ فى المائة فى ١٩٦٠ إلى ٩,٣ فى المائة فى ١٩٩٦ .

بيد أن تدفق الأجانب فى حد ذاته ليس هو القضية الأساسية . فالأكثر أهمية بزمان هو أن كثيرين من المهاجرين الجدد أقل مهارة بكثير من

(١٩) جولوب (١٩٩٧ ، ص ٩) .

الأمريكيين الآخرين . وتبين دراسة أخيرة أنه فى حين كان أقل من ١٢ فى المائة من الأمريكيين المولودين فى البلاد يفتقرون إلى شهادة ثانوية فى ١٩٩٥ ، فإن ٤٠ فى المائة من المهاجرين بصورة قانونية إلى الولايات المتحدة لم يكونوا قد أكملوا تعليمهم الثانوى . وبالإضافة لذلك ، فإن تدفق المهاجرين بالنسبة للفترة ٨٠ - ١٩٩٥ ، كان يمثل زيادة تبلغ من ١٥ إلى ٢٠ فى المائة فى العرض النسبى للعمال غير الحاصلين على شهادة ثانوية[٢٠] .

ولابد أن يدعو للدهشة إذا وجدنا أن قانون العرض والطلب لا يعمل فى سوق العمل . ولا ريب أن هذه الدراسة تقدر أن النمو فى عرض المهاجرين منخفضى المهارة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٥ قد خفض أجور المتسربين من الدراسة الثانوية ، بالنسبة لكل العمال الآخرين ، بنحو ٥ فى المائة ، مما يفسر نحو نصف الانخفاض فى أجور هؤلاء العمال البالغ ١١ نقطة مئوية خلال هذه المدة . بيد أنه بموجب مجموعة الفروض الأكثر إقناعا ، يقدر أن الأهمية المتزايدة للتجارة مع البلدان النامية لا تمثل سوى ٨ فى المائة من الانخفاض فى الأجور النسبية للمتسربين من التعليم الثانوى[٢١] .

لماذا لابد وأن تكون آثار الهجرة مختلفة عن آثار التجارة ، على الأقل بالنسبة لأجور العمال الأقل مهارة ؟ هناك سببان مهمان ، أكثرهما أهمية هو أن العمال فى الخارج ليس لهم من سبيل إلى نفس التكنولوجيات مثل المهاجرين للولايات المتحدة . وهكذا ، فإن المهاجرين ذوى المهارات التعليمية المساوية يستطيعون أن يحلوا مباشرة محل الأمريكيين المولودين

---

(٢٠) بورجاس ، فريمان ، وكاتز (١٩٩٧ ، ص ٤) . لابد أن تبدو الفروق فى التعليم حتى أكبر إذا أدرجنا كل المهاجرين بصورة غير قانونية فى التحليل .

(٢١) على النقيض من ذلك ، ليس للهجرة ولا للتجارة تأثير كبير على الأجور النسبية لخريجى المدارس الثانوية . وقد لعبت هذه العوامل دورا صغيرا جدا (نحو ٥ فى المائة لكل منها) فى انخفاض أجور خريجى المدارس الثانوية بالنسبة لأجور خريجى الجامعات . كما أن هذا لا يدعو للدهشة ، لأن نحو ٤٠ فى المائة فقط من المهاجرين الجدد قد تجاوزوا فى الدراسة المرحلة الثانوية ، مقابل ما يزيد على ٥٠ فى المائة من الأمريكيين المولودين فى البلاد .

بالبلاد ، أو المهاجرين السابقين - وهم يفعلون ذلك - فى قيادة سيارات الأجرة ، العمل كجرسونات فى المطاعم ، والعمل فى مواقع البناء - فى حين أن العمال فى الخارج لا يستطيعون العمل فى هذه الوظائف . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه على النقيض من التجارة التى تؤثر مباشرة على العمالة فقط فى القطاعات من الاقتصاد التى تتنافس فى السلع التى يتم الاتجار فيها دوليا ، فإن المهاجرين يمكنهم أن يحلوا محل العمال فى كل قطاعات الاقتصاد ، وهم يفعلون ذلك عادة .

وتؤدى الأدلة الاقتصادية المتوافرة عن تأثير الهجرة على أجور الأمريكيين الأقل مهارة إلى استخلاص توصيات واضحة بشأن السياسة : عند قبول المهاجرين الجدد ، ينبغى أن يزيد للحد الممكن ، الوزن الممنوح للمهارات . وتلك مقولة مثيرة للجدل ، حيث إنها تعنى بالضرورة إعطاء وزن أقل للروابط الأسرية . لكن إذا شعر الناخبون وصانعو السياسة فى الولايات المتحدة بالقلق تجاه الانخفاض فى الأجور المطلقة والنسبية للعمال الأقل مهارة ، فإن تغيير مزيج المهارة الخاص بالمهاجرين المقبولين ، يمثل خطوة محددة تبشر بعلاج المشكلة .

الخــلاصـة

فى حين أنه يبدو مقنعا من على السطح ذلك الاتهام القائل بأن التجارة المتزايدة والاستثمار الأجنبى المتجه للخارج قد قمعا متوسط الأجـور فى الولايات المتحدة ، فإن الدلائل القوية المتوافرة لا تؤيد ذلك . فهناك أدلة أقوى على أن التجارة المحررة قد قمعت الأجور *النسبيـة* للعمال الأمريكيين الأقل مهارة ، رغم أن هذا التأثير كان صغيرا نسبيا . لقد عانت أجور العمال الأقل مهارة من انخفاضات مطلقة ونسبية فى المحل الأول ، لأن أرباب الأعمال فى كافة أنحاء الاقتصاد قد أظهروا تفضيلا متزايدا لاكتراء العمال ذوى المهارات الأكثر تقدما . ويبدو أن الهجرة لعبت دورا مساهما مهما فى قمع إيرادات العمال الأقل مهارة ، ومن ثم فى تفاقم عدم المساواة فى الدخل ، لكن التجارة والاستثمار الأجنبى المتجه للخارج كانا عاملين أقل أهمية فى هذه التطورات .





الفصل ٥ العدالة والفرص المتكافئة

مع اقتراب القرن من نهايته ، لا يزال التزام أمريكا بالأسواق المفتوحة والتجارة الدولية الحرة موضع نقاش محتدم . إن التجارة الحرة ضرورية للاقتصاد المستند للسوق ، لكى ينتج أقصى قدر من الثروة الإجمالية بمقدار معين من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية . وقد نجحت الولايات المتحدة فى تشجيع البلدان الأخرى على الأخذ بسياسات التجارة الأكثر حرية ، وإقامة علاقات أمتن بين اقتصادات العالم . وأصبحت البلدان المتقدمة مترابطة فيما بينها ليس فقط من خلال التجارة ، وإنما أيضا من خلال التدفقات المتزايدة للاستثمار . كما غدا معظم البلدان النامية أكثر انفتاحا ، وأخذ يسعى لدعم صادراته للخارج وتقليل الحواجز أمام الواردات والاستثمار الأجنبى .

بيد أنه مع مضى العولمة فى طريقها ، أصبح من الواضح على نحو متزايد أن السياسة الاقتصادية لأمة ما قد تؤثر على البلدان الأخرى . فعندما كانت الأمم منعزلة بحواجز تجارية عالية ، وكانت التدفقات التجارية محدودة ، كان فى مقدور بلد ما أن يتجاهل السياسات الاقتصادية المحلية لبلد آخر . ومع تهاوى الحواجز ، أصبحت السياسات المحلية للبلدان الأخرى أكثر أهمية بكثير .

ويجرى عادة وصف الممارسات التجارية للبلدان الأخرى بعبارات

الازدراء . فبالنسبة لدوائر الأعمال ، فإن المشكلة هى « إغراق الأسعار » ، أو البيع فى الأسواق الأجنبية بسعر يقل عن التكلفة ، أو بسعر يقل عما يتم تحميله فى السوق المحلية أو سوق بلد ثالث . وبالنسبة للعمل ، فإن المشكلة هى « الإغراق الاجتماعى » ، أو بيع السلع فى السوق الأمريكية بأسعار لا تعكس تكاليف لوائح العمل فى الولايات المتحدة وبرامج شبكات الأمان الاجتماعى . وبالنسبة لدعاة الحفاظ على البيئة ، فإن المشكلة هى « الإغراق الإيكولوجى » ، أو بيع سلع فى السوق الأمريكية منتجة فى ظل لوائح بيئية أقل تقييدا من تلك التى يتعين على الشركات الأمريكية الوفاء بها . وفى السياقات الثلاثة جميعها ، تسعى الأطراف المحزونة إلى التحرر من المنافسة الأجنبية غير المرغوب فيها ، إما بصورة مباشرة بتغيير قواعد التجارة ، وإما باستخدام تدابير انتقامية أو تقديم تنازلات تجارية لإنفاذ اتفاقيات بديلة .

إن بعض الناس الذين يدعون أنهم يرون عيوبا فى سياسات البلدان الأخرى ، يلتمسون فى الواقع ذريعة لزيادة الحماية التجارية . ولا يتمثل هدفهم النهائى فى إقامة نظام دولى متكامل ومستند إلى القواعد ، وإنما فى إقامة اقتصاد عالمى مجزء ، استنادا إلى حجة أن الفروق القومية تستبعد المنافسة العادلة .

وهناك آخرون يلتزمون بالتجارة الحرة بإخلاص ، ولكنهم يشعرون بالقلق بشأن المنافسة غير العادلة والمعايير المتهاونة لممارسات العمل وقضايا البيئة . وهم يعتقدون أنه نظرا لأن الأسواق والمنافسة عالميتان حاليا ، فلابد أن تكون القواعد التى تحدد المنافسة العادلة عالمية أيضا . وإذ أصبح العالم واعيا بالمشاكل البيئية المشتركة ، مثل الاحترار العالمى واستنفاد طبقة الأوزون ، تصبح الدعوة للتنسيق الدولى للسياسات البيئية أقوى . وبالمثل ، فإنه إذ تصبح أسواق العمل مرتبطة من خلال التجارة ، وإذ تتصاعد أوجه القلق الإنسانية الدولية بفضل تحسن الإعلام والاتصالات (« تأثير سى إن إن ») ، تبدو الدعوة إلى معايير عالمية للعمل أكثر إلحاحا . باختصار ، فلكى تكون التجارة حرة ، ينبغى أن تكون عادلة أولا .

بيد أن العدالة مسألة نسبية . وقد تغير ما يعد « عادلا » ، وما يعد

« غير عادل » ، على مرّ السنين[1] . ففى الثمانينيات ، كان عدم العدل يرتبط بالحواجز التى تفرضها الحكومات الأجنبية لسد فرص الوصول للسوق أمام الصادرات والمستثمرين من الولايات المتحدة . وبالإضافة لذلك ، كان عدم العدالة يُرى فى « السياسات الصناعية » التى يتبعها الآخرون فى حين لا تتبعها الولايات المتحدة . وكانت اليابان الهدف الأساسى للهجوم . وقد وجه مؤلفون مثل جيمس فالوز ، تشالمرز جونسون ، وكلايد برستوتيز ، اتهاما بأن النموذج الرأسمالى غير المركزى الذى يحكم الاقتصاد الأمريكى أدنى مرتبة من النموذج الآسيوى أو اليابانى ، الذى كان مركنتاليا (تجاريا) فى طبيعته ، ومكرسا لتحقيق فوائد تجارية كبيرة بتصدير المنتجات ، عادة بائتمان تدعمه الدولة أو غير ذلك من المنافع الحكومية ، مع إغلاق السوق المحلية أمام المنافسة الأجنبية . وفى التسعينيات ، استمر المرء يسمع شكاوى عن الأسواق الأجنبية المغلقة ، ولكن منذ النزاع بين الولايات المتحدة واليابان بشأن السيارات وأجزائها فى ١٩٩٤ وانحلال عدة اقتصادات آسيوية ، انتقل التركيز فى الهجوم إلى الصين ، التى يصعب على الأجانب الانقضاض بالعقوبات على نظامها الاقتصادى الذى تديره الدولة ، والتى تتناقض سياستها الخاصة بالحقوق السياسية وبحقوق الإنسان مع بعض من أعمق القيم الأمريكية .

ومن باب الإنصاف ، فليس جميع أنصار « التجارة العادلة » متماثلين . فالبعض يود القيام بأعمال عدوانية ، والبعض الآخر يفضل انتقاما أكثر اعتدالا . بيد أنه ، لكى نحصر مناقشتنا فى مسألة العدالة والفرص المتكافئة ، فإنه من المفيد عرض اطروحة التجارة العادلة فى أكثر أشكالها صرامة ، بدون الفروق الجديدة التى لا تكاد تدرك والاشتراطات التى يدرجها بعض المدافعين عنها :

---

(١) للاطلاع على دليل ممتاز عن قضية العدالة فى التجارة الدولية ، انظر باجواتى وهيوديك (١٩٩٦) وكروجمان (١٩٩٧ ب) .

إن سوق الولايات المتحدة حرة ومفتوحة ، ومن السهل نسبيا أن يتبع الأجانب والمقيمون المحليون على حد سواء ، قواعدها ، والحكومة تقدم مساعدة قليلة جدا للصناعات المحلية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الأمم الأخرى تبقى على حواجز تجارية عالية ، وتدعم شركاتها ، وتمارس التفرقة ضد منتجى الولايات المتحدة بعدة طرق ماكرة . وفى هذا الملعب ، أصبح العم سام هو العم المغفل الذى يسهل خداعه . إن تدفقات التجارة لا تحددها قوى السوق ، بل سياسات الحكومات الأخرى . والثمن الذى يدفعه الأمريكيون واضح فى العجز التجارى الضخم للولايات المتحدة ، مع بعض من أهم شركائها التجاريين . وإذا استمرت الولايات المتحدة فى اللعب وفق هذه القواعد ، فإن البلدان الأخرى سوف تستخدم استراتيجياتها الصناعية الخاصة بها لتدعيم وتقوية الصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى – الصناعات المرغوبة والمستصوبة بدرجة أعلى ، تلك التى تحقق أعلى الأجور والأرباح . وتتخلف أمريكا مع الخاسرين . وحتى عندما توقع البلدان الأخرى اتفاقيات تجارية ، فإن قواعدها لن تغطى جميع ممارساتها غير العادلة . وبالإضافة لذلك ، لا يمكن الثقة فى أن البلدان الأخرى ستتبع القواعد التى تسمح للشركات والمنتجات الأمريكية بالمنافسة بصورة عادلة . ومن ثم ، يتعين على الولايات المتحدة ، إما أن تحد من التجارة مع أى اقتصاد أقل انفتاحا منها ، أو تتبع سياساتها الصناعية الخاصة لضمان النتائج العادلة .

وهناك ثلاث استجابات متطرفة ، متسقة منطقيا ، لهذه الدعوة للتجارة العادلة . إحداها هى التجارة فقط مع البلدان المماثلة ، المفتوحة بنفس قدر انفتاح الولايات المتحدة ، التى لديها قواعد ولوائح ومستويات أجور ومعايير عمل مماثلة . والثانية ، عدم التفاوض على أى صفقات تجارية أخرى ، وبذا تعكس الاتجاه نحو الحدود المفتوحة والاتفاقيات والمؤسسات الدولية الموسعة . والثالثة هى اتباع سياسات صناعية وتصديرية ، استراتيجية ، عدوانية ، تهدف إلى دعم الهيمنة الأمريكية فى القطاعات عالية التكنولوجيا والقطاعات الحاسمة الأخرى .

ونعتقد أنه ليس من الرشد اتباع أى من هذه السياسات . فليس من المستصوب أن تكون الأمم متحررة تماما من كل القواعد ، أو أن تجبر على أن تكون متماثلة . وفيما يتعلق بالسياسات الصناعية الاستراتيجية ، تبين الخبرة فى الولايات المتحدة وفى الخارج ، أن الحكومات لا تتوافر لها لا الحكمة ولا التحرر من سياسات مجموعات الضغط ، اللازمان للبعد عن الأعمال الخرقاء .

إن الاستجابات الملائمة أكثر دهاء واتساما بالفروق الدقيقة . ففى الخارج ، تكمن مصالح الولايات المتحدة القومية فى التفاوض على القواعد والترتيبات الدولية التى تؤدى إلى الأسواق المفتوحة ، مع الاستمرار فى ترك مجال واسع للاستقلال الوطنى . وفى الداخل ، من الضرورى تقديم تعويض ، وتسهيل عمليات التصحيح والتكيف للعمال الذين يضيرهم الانفتاح الأكبر . والوضع الأمثل هو وضع قواعد عالمية ووطنية متوازنة ، مع الانفتاح والتنوع أيضا ، فى حين يتم الجمع بين منافع الكفاءة والتجارة الحرة والتوزيع المنصف لتكاليف التصحيح[٢] . وسندافع عن هذه الدعوة فى باقى الكتاب ، بدءا من هذا الفصل ، ببيان أن التجارة الأكثر حرية مفيدة ، حتى وإن تمت فى ساحة لعب غير متكافئة .

فضائل الاختلاف

على أحد المستويات ، تسير اطروحة العدالة فى طريقين . ففى حين أن أمريكيين كثيرين يعتقدون أن الأجانب يمارسون تجارة غير عادلة بسبب الأجور المنخفضة والسياسات الحكومية الباعثة على التشويه ، فإن أجانب كثيرين لديهم وجهة نظر معادية بالمثل إزاء السياسات والمؤسسات الأمريكية . فهم يشتكون مثلا ، من المنافع التى يحظى بها كثيرون من المنتجين المحليين نتيجة للإنفاق الدفاعى فى الولايات المتحدة ، ويعربون عادة عن مدى رعبهم من تعقد وتكلفة النظام القانونى واللائحى الأمريكى .

ومع ذلك ، فإن هناك قدر من المعقولية السطحية فى الادعاء بأن المرء

---

(٢) للاطلاع على مناقشة أكثر إسهابا ، انظر لورانس ، بريساند ، وليتو (١٩٩٦) .

مقضى عليه بأن يخسر فى المنافسة الدولية ، إذا اتضح أن الآخرين يحظون بمزايا ما . ففى نهاية الأمر ، فإنه من الصعب أن يكسب المرء سباقا قصيرا طوله مائة ياردة إذا بدأ الخصم من مسافة تقرب من خط النهاية بخمسين ياردة . لكن هذا التشبيه الرياضى مضلل بصورة أساسية . فالألعاب الرياضية هى مباريات تنتهى بفائز وخاسر ، كل منهما يتميز عن الآخر . ولكن عندما يتاجر بلدان ، فإن كليهما يستفيدان من التبادل . فمادام المنتجون الأجانب يبيعون للأمريكيين سلعا أرخص مما يمكنهم صنعه فى الداخل ، فإن الولايات المتحدة ستكسب ، بغض النظر عما إذا كانت أسواق المنتجين مفتوحة أو مغلقة . ومثلما أبرزنا فى الفصل الثانى ، فليس هناك معنى لإقامة الحواجز أمام التجارة لمجرد أن الآخرين يبقون عليها – فذلك لن ينتهى إلا بأن يدفع المرء سعرا أعلى من اللازم[٣] .

والأمر الأكثر أهمية ، أن المناقشة السابقة بينت أن كثيرا من المكاسب المتحققة من التجارة ترجع على وجه التحديد إلى حقيقة أن الفرص غير متكافئة . إن التجارة تفيد الطرفين لأن البيئات الوطنية – بما فى ذلك الموارد الطبيعية والتكنولوجيا ، وكذلك السياسات الحكومية – مختلفة . إن تفسير التجارة من زاوية التكنولوجيا والهبات النسبية من عناصر الإنتاج ، مقبول بصورة شائعة بحيث يعتبر اكتشاف أن الميزة النسبية يمكن أن تتأثر (أو يتم خلقها) بإجراء حكومى ، دحضا أساسيا لهذا المبدأ أحيانا . ومع ذلك ، فإن ديفيد ريكاردو ، الذى كان أول من استخلص قانون الميزة النسبية ، ربما لو كان قد عزا أيضا الفروق الإنتاجية بين البلدان إلى المناخ الاجتماعى ، مثلما عزاها إلى المناخ المادى ؛ لكانت استنتاجاته بشأن منافع إلغاء الحواجز التجارية هى نفسها . ومادامت القواعد الحكومية والإنفاق الحكومى يعكسان بصورة مشروعة الظروف والتفضيلات المحلية ، فإن

---

(٣) من الناحية النظرية ، يستطيع بلد كبير أن يحسن رفاهيته من خلال الحماية إذا استطاع أن يغير من معدلات التبادل التجارى لصالحه ؛ مثلا باستخدام قدرته السوقية باعتباره مشتريا كبيرا لإجبار البلدان الأخرى على أن تبيع سلعها بأسعار تقل كثيرا عنها فى غير ذلك . بيد أن هذه النتيجة – المعروفة بحجة الرسوم الجمركية المثلى – تعتمد على ألا تنتقم البلدان الأخرى بنفس الطريقة .

التجارة الحرة ستحقق توزيعا كفؤا للموارد على النطاق العالمى . والواقع أنه كلما اختلفت معايير وتكاليف شركاء الأمة فى التجارة ، زادت مكاسبها من المتاجرة معهم .

وإذا أدت الأذواق والظروف والدخول القومية إلى قوانين مختلفة ، فإن الفرص لن تكون متكافئة فى المنافسة الدولية – ولا ينبغى لها أن تكون كذلك[٤] . ومن ثم ، لابد أن يكون واضحا أن المنافسة الدولية بين الشركات المستندة لاقتصادات مختلفة ، ليس من المرجح أن تكون عادلة ، بنفس الطريقة التى تكون بها المنافسة بين الشركات داخل اقتصاد ما . والمقترحات المطروحة ، مثل فرض الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة لمقابلة تكاليف الإنتاج الأدنى فى الخارج ، لن تؤدى فقط إلى تكافؤ الفرص كما هو مقصود ، بل ستلغى تحقيق مكاسب من التجارة . إن محددات التكاليف التقليدية ، مثل الهبات النسبية من عناصر الإنتاج ، والتكنولوجيا ، والذوق لابد أن تؤثر على أداء التجارة ، وكذلك تفعل اللوائح والمؤسسات والسياسات الحكومية . ويصدق هذا على الاقتصاد المحلى ، الذى تطبق فيه الولايات ، سياسات ضريبية مختلفة ، وتكون لديها مستويات مختلفة للأجور ، وتحتفظ بقواعد مختلفة للعمل والبيئة ، ومع ذلك تستمر التجارة بينها .

هناك حاجة إلى بنية أساسية قانونية رئيسية تكفل لكل اللاعبين الثقة فى أن مدفوعاتهم ستقبل ، وأن حقوقهم فى الملكية المادية والمعنوية ، ستنفذ . ولكننا نؤكد ثانية أن الأمر لا يقتضى أن تكون القوانين متطابقة : ففى داخل الولايات المتحدة مثلا ، فإن القوانين التى تحكم الملكية والعقود والأضرار المدنية ، تديرها الولايات الخمسون وتختلف فيما بينها . ويقتضى الأمر فقط أن تفى القواعد بحد أدنى من معايير الحماية ، وأن تكون واضحة بما يكفى لكى يفهمها الجميع .

ولن تستفيد كل المجموعات فى بلد ما من مختلف القواعد والمعايير لدى شركائها التجاريين . فإذا كان لدى أمة ما معايير للتلوث متساهلة

---

(٤) انظر باجواتى وسرينيفاسان (١٩٩٦) .

نسبيا ، فقد تعترض على ذلك مجموعتان على الأقل : منتجو المنتجات التى تسبب تلوثا كثيفا فى البلدان الأخرى التى تطبق معايير أكثر صرامة ، والمدافعون عن بيئة نظيفة فى البلد ذى المعايير المتهاونة . ولكن مادامت المعايير تعكس محصلة عملية سياسية مشروعة فى كل بلد ، فإن المحصلة لابد أن تحسن الرفاهية الإجمالية ، سواء فى الداخل أو فى الخارج . وستحصل البلدان التى تطبق معايير للتلوث أكثر تشددا على ما تريده : تلوث أقل . وسيحصل البلد الذى يطبق معايير متساهلة على ما يريده : مزيد من الإنتاج من الصناعات التى تسبب تلوثا كثيفا .

ولا ريب أن نهج « عش ودع غيرك يعيش » هذا ، لا يلائم إلا التلوث الذى لا يعبر الحدود الوطنية . فعندما قد تضر الانبعاثات من بلد ما البيئة لدى الآخرين ، فإن سياسات البلدان الأخرى تحدث فرقا وتكون مهمة . وهذه المشكلة المسماة بمشكلة التأثيرات الخارجية ، هى السبب فى أن بلدانا كثيرة اتفقت على نهج عالمى لوقف استنفاد طبقة الأوزون وعكس هذه العملية بصورة مثالية ، وكانت النتيجة حدوث انخفاض كبير فى انبعاثات الفلوروكربون . وقد وضعت بنفس الروح ، اتفاقية كيوتو ، والمبرمة فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٧ ، التى تحدد أهدافا لغازات الدفيئة التى يعتقد على نطاق واسع أنها مسئولة عن الاحترار العالمى - رغم أن كثيرين من الناس العقلاء قد يختلفون حول جدوى هذه الاتفاقية الأخيرة ، وهم يختلفون بالفعل .

باختصار ، إن عدم الاتساق بين التجارة الحرة والسيادة القومية ليس أمرا مقضيا . فالواقع ، أنهما يوفران معا المبدأين الأساسيين لأداء الدولة القومية فى ظل اقتصاد عالمى .

الاتفاق على التجارة

تقوم الدعوة إلى التجارة الحرة من جانب واحد على افتراض أن البلدان ليس لها تأثير على سلوك شركائها التجاريين . وعلى ذلك ، فكما ناقشنا فى الفصل الثانى ، فإن كثيرا من عملية تحرير الاقتصاد العالمى تحقق نتيجة مفاوضات دولية . وهناك أسباب كثيرة فى أنه من مصلحة بلد ما الدخول فى مثل هذه الاتفاقيات ، بدلا من الأخذ بالتجارة الحرة من جانب واحد .

فأولا ، فإنه حتى على الرغم من أن أمة ما قد تستفيد من إلغاء الحواجز التى تفرضها على التجارة ، فإنه يمكنها أن تكون أحسن حالا لو ألغى شركاؤها التجاريون هم أيضا حواجزهم ، مما يزيد الطلب على صادرات الأمة ، ومن ثم يحسن قوتها الشرائية فى الأسواق الدولية . وإذا استطاعت أمة ما استخدام إغراء تخفيض حواجزها لحث أمة أخرى على القيام بالعمل نفسه ، فإن كلتا الأمتين ستستفيدان . إن تبادلية من نوع ما قد تكون مستصوبة ، ليس لأنها « عادلة » بمعنى ما ، ولكن لأنها قد تكون أكثر فعالية فى تحقيق التجارة ذات النفع المتبادل .

ثانيا ، إن المفاوضات الدولية يمكن أن تدعم تأثير من يكسبون من التجارة الحرة . وفى حين أن التجارة قد تتفق والصالح القومى ، فإنها تخلق بعض الخاسرين فى الصناعات التى تنافس مع الواردات . وإذا كان الخاسرون أقوياء سياسيا ، فقد يسدون الطريق أمام خفض الحواجز من جانب واحد . ويمكن للمفاوضات التجارية أن تحشد مجموعة من المنتجين المحليين – المصدرين الذين سيكسبون من التحرر فى الخارج – لموازنة نفوذ أولئك المنتجين والعمال المحليين الذين سيتنافسون مع الواردات ، ومن ثم تجعل من الأسهل سياسيا على الزعماء أن يتبنوا سياسات فى صالح الأمة .

ثالثا ، إن الاتفاقيات الدولية يمكن أن تضفى على سياسات التجارة الحرة فى بلد ما مصداقية أكبر . فقبل أن تضطلع الشركات بالاستثمارات المطلوبة لخدمة أسواق أجنبية ، فإن الأمر يقتضى أن تكون على ثقة من أن الوصول لهذه الأسواق وشيك . وعندما تعلن البلدان ، خاصة التى لديها تاريخ طويل من الحماية ، الولاء الذى اكتشفته حديثا للتجارة والاستثمار المفتوحين ، فإن رد فعل المستثمرين يتسم عادة بالتشكك التام . وبقطع الالتزامات التى يمكن أن يؤدى انتهاكها إلى التعرض لعقوبات دولية ، يمكن للبلدان أن تقنع الآخرين بأن التغييرات التى أجرتها دائمة . ومثلما ناقشنا فى الفصل الثالث ، فإن هذا الحافز « الثابت » كان هو السبب الرئيسى فى رغبة الرئيس ساليناس فى انضمام المكسيك « لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » . وكانت الولايات المتحدة وكندا متفقتان مع هذه الاستراتيجية .

رابعا ، قد يثبت أيضا أن الاتفاقيات الدولية مفيدة عندما تنحرف

الأسواق الدولية بصورة كبيرة عن النموذج التنافسي الذى افترضه ضمنا قانون ريكاردو عن الميزة النسبية . ويحدث مثل هذا النوع من فشل الأسواق عندما تحظى الشركات بالاحتكار أو القوة السوقية ، أى القدرة على تحديد الأسعار بدلا من أن تضطر إلى قبول الأسعار التى تحددها قوى العرض والطلب . وتسعى البلدان التى تتبنى سياسات لتعزيز القدرة السوقية لشركاتها - ما يسمى السياسات التجارية الاستراتيجية - لاستغلال هذا النقص فى السوق لتعزيز أسعار صادراتها فى الأسواق العالمية على حساب الأمم الأخرى . ويمكن للقواعد الدولية أو الإشراف الدولى اللذين يحظران مثل هذا التصرف ، من ناحية المبدأ ، أن يحسنا الرفاهية العالمية . وبالمثل ، وكما أبرزنا من قبل ، فإن الاتفاقيات الدولية قد تكون ضرورية لعلاج « الآثار الخارجية » مثل التلوث عبر الحدود ، ويمكن أن تكون مفيدة فى وضع معايير مشتركة . بيد أن المنافع المستمدة من تحقيق التناغم بين المعايير قد تتضمن مفاضلة ما . فمن ناحية ، قد تساير اللوائح المحلية تفضيلات محددة على نحو أوثق ؛ ومن ناحية أخرى ، قد تغلّ المعايير الدولية منافع من وفورات الحجم .

وقد تراءت كل هذه الاعتبارات فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الناجحة الأحدث عهدا ، « جولة أورجواى للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة » (الجات) ، التى أنشأت « منظمة التجارة العالمية » . وبموجب هذه الاتفاقية ، لم يلتزم ١٢٥ بلدا بسلسلة من تخفيضات الرسوم الجمركية فحسب ، بل اتفقت أيضا على مواصلة التفاوض متعدد الأطراف لتخفيض الحواجز التجارية الأخرى ، مثل تلك المتعلقة بالخدمات والمشتريات الحكومية . ولضمان مصداقية هذه المفاوضات ، اتفق أعضاء « منظمة التجارة العالمية » على إنشاء محكمة دولية تفرض عقوبات فى حالة نكوص دولة بمفردها عن التزاماتها . وللحيلولة دون أن تقوض السياسات المحلية تخفيضات الحواجز التجارية ، اتفق أعضاء المنظمة أيضا على تفادى التدابير التى تمارس التفرقة ضد سلع أجنبية ، ووضع سياسات محلية جديدة تستطيع أن تحقق بها ، وإلى الحد الممكن ، أهدافها بأقل الطرق تقييدا التجارة .

ومع ذلك ، ففى حين يستند نظام « منظمة التجارة العالمية » على

مبادىء عدم التفرقة بين الأعضاء (« معاملة الدولة الأولى بالرعاية ») وعدم التفرقة بين السلع المحلية والمستوردة (« المعاملة الوطنية ») ، فإنه لا يشترط احتفاظ البلدان بالرسوم الجمركية عند مستويات متطابقة أو الأخذ بسياسات محلية متطابقة . وحتى فيما يتعلق بحواجز الحدود ، فإن اتفاقية « جولة أورجواى » لا تشترط تكافؤ الفرص . ففى حين أن « الجات » تحظر صراحة دعم الصادرات ، فإنها تسمح فقط للدول بأن تتصدى للدعم والإغراق الأجنبى عندما تقضى بأنهما يلحقان بها ضررا . باختصار ، لم يكن هدف المفاوضات متعددة الأطراف من خلال « الجات » ، هو توفير تكافؤ الفرص ، وإنما بدلا من ذلك إتاحة الفرصة كاملة لتحقيق منافع التخصص الدولى .

هل تخسر الولايات المتحدة فى الملعب الدولى ؟

هناك الكثير من المبادىء ، لكن ماذا عن التطبيق والممارسة ؟ ما الموقف الذى ينبغى للمرء أن يتخذه من الادعاء بأن الولايات المتحدة قد عانت لأنها قامت بقدر من التحرير أكبر مما قام به شركاؤها التجاريون ؟ كيف يمكن للمرء أن يقيم المقترحات المقدمة للمضى قدما تجاه سياسات أكثر استنادا للحماية والتدخل لمساعدة منتجينا المحليين ؟ .

قد تكون الولايات المتحدة أكثر انفتاحا من معظم البلدان ، لكن البعض منها قطع أخيرا شوطا طويلا تجاه تحرير التجارة ، وكان قد بدأ فترة ما بعد الحرب بحواجز أعلى منها فى الولايات المتحدة . وكما لاحظنا من قبل ، فإن الولايات المتحدة خفضت رسومها الجمركية بهوامش أقل من الأطراف الأخرى فى اتفاقية « جولة أورجواى » ؛ وبالمثل ، خفضتها بهوامش أقل من المكسيك بموجب « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » . وفى الوقت نفسه ، فإن عددا متزايدا من الدول طفق يتحرك صوب التجارة الحرة والاستثمار مع جيرانه . ففى ١٩٩٤ ، اجتمع زعماء من ثمانية عشر بلدا مختلفا لأقصى حد حول حافة المحيط الهادىء فى إندونيسيا ، وتعهدوا بتحقيق تجارة واستثمار حرّين على نحو متبادل بحلول عام ٢٠٢٠ . وفى السنة نفسها فى ميامى ، اتفقت أربع وثلاثون دولة من نصف الكرة الغربى على إجراء مفاوضات من أجل تحقيق التجارة الحرة فى هذه المنطقة بحلول

عام ٢٠٠٥[٥] . وتوفر هذه المبادرات دليلا واضحا على أن مبادىء التجارة والأسواق الأكثر حرية تكتسب قبولا متزايدا على النطاق العالمى . ونظرا للدور الحاسم للولايات المتحدة فى هذه الدعوة ، وفى ضوء المنافع التى يمكن أن تحظى بها عندما تصبح الأسواق الخارجية أكثر انفتاحا ، فإن لديها مبررا جيدا للترحيب بهذا التطور .

إن بعض البلدان الأجنبية ، خاصة تلك التى تمر بالمراحل المبكرة من التنمية ، تتبنى سياسات صناعية تدعم المراكز التنافسية لمجموعات أثيرة لديها من شركاتها – مثلما نجح ألكسندر هاملتون فى الترتيب لذلك بالنسبة لأمريكا فى سنواتها الأولى . ومع ذلك ، فمنذ الحرب العالمية الثانية ، ظلت الولايات المتحدة قادرة على المنافسة لأقصى حد ، عن طريق الحفاظ على الأسواق المفتوحة . وفى حين أن النظرية الاقتصادية يمكن أن تبين أنه فى ظل ظروف معينة ، تستطيع الحكومة أن تحسن الرفاهية الوطنية من خلال السياسات التجارية الاستراتيجية التى تمالىء صناعات محلية منتقاة ، فإن النظرية تشير أيضا إلى أن الظروف التى يتحقق فى ظلها ذلك النجاح لا يرجح تحققها فى التطبيق . وعلى النقيض من أمريكا القرن التاسع عشر ، ذات الصناعات الوليدة ، مثل المحركات البخارية والعدد الآلية ، والتى كانت قيمتها الاقتصادية راسخة فى أكثر اقتصادات أوروبا تقدما ، فإنه يتعين على الحكومة حاليا أن تتنبأ بالصناعات والشركات المحددة التى ستقود التنمية التكنولوجية فى فترة ما من الزمان فى المستقبل .

ومن الناحية النظرية ، فإن الحماية التجارية قد تدعم تنمية الصناعات الوليدة ، وقد يولد دعم بعض الصناعات ذات التكنولوجيا العالية المنافع الخارجية لباقى المجتمع ، وقد يحول دعم التجارة الاستراتيجية « ريع » الأسواق (وهو يزيد على الأرباح العادية) بين البلدان . ولكن فى عالم الواقع ، هل يكفى ما يعرفه البيروقراطيون لاختيار الصناعات التى تعد وليدة لحمايتها أو لدعمها ، وأين يكتشف الريع فى الأسواق الدولية ؟ وهل يمكن الثقة فى السياسيين بحيث يعهد إليهم بمنح مثل هذه المحاباة –

---

(٥) أبيك (١٩٩٤) ؛ و « قمة إعلان المبادىء للأمريكتين » (World Wide Web) .

أو إنهاؤها عند الاقتضاء - متحررين من تأثير المصالح الخاصة ؟ إن الأسواق غير الشخصية وحدها هي التي لديها القدرة على أداء هذه الوظائف ، وهي تفعل ذلك أحيانا بترك كثير من الشركات لتفشل .

والواقع ، أن أشد الصناعات نجاحا وابتكارا في اقتصاد الولايات المتحدة في التسعينيات ، مثل البرامج الجاهزة والخدمات المالية ، قد ازدهرت بدون أي حماية تجارية أو دعم . وبالإضافة لذلك ، فإنه في هذه الصناعات وغيرها من الصناعات المتفوقة - الطائرات ، الهندسة الإحيائية ، الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والدواء والكيماويات والترفيه - كانت الشركات الأمريكية محلّ حسد العالم . وفي الوقت نفسه ، يتساءل منتقدو السياسة الصناعية في البلدان الأخرى ، بما في ذلك اليابان ، عما إذا كانت السياسات الحكومية للسيطرة التنظيمية والتدخل على نطاق واسع ملائمة لدعم القدرة على المنافسة الصناعية . وقد استخدمت كوريا الجنوبية وتايلند وإندونيسيا لسنوات طويلة نظمها المصرفية لتوجيه الأموال للشركات والصناعات الأثيرة لديها ، لتكتشف في ١٩٩٧ فحسب أن هذه السياسة أدت إلى الإفراط الضخم في الاستثمار في الملكية التجارية ، وإلى الإفراط في القدرة على التصنيع ، مما أوصل هذه البلدان إلى حافة الإفلاس . (وقد أغاثها صندوق النقد الدولي بشرط أن تصلح نظمها المصرفية بصورة أساسية) .

وحتى من الناحية النظرية ، فإن السياسة الاستراتيجية لم يمكن تطبيقها إلا على حفنة من الصناعات التي يوجد بها اثنان أو ثلاثة من المنتجين على النطاق العالمي . وكما سبق إيضاحه ، فإنه إذا تمثل رد فعل الحكومة في البلدان المنافسة في دعم منتجيها ، فإن ذلك قد يرتد لنحرها . وبالإضافة لذلك ، فإن الدعم إذ يغري الشركات المستفيدة بالرضاء عن النفس ، فإنه بغير قصد يفتح الباب أمام شركات من بلدان ثالثة لانتزاع حصة من سوق هذه الشركات التي تمت محاباتها . وفي الثمانينات ، كانت السياسة الصناعية والسياسة التجارية الاستراتيجية محل إشادة واسعة باعتبارهما وسيلة لدعم الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة . ولم نعد نسمع الكثير عن هاتين السياستين حاليا . وهناك سبب محتمل لذلك ، هو أنه أثناء السعي لتوازن الميزانية ، ليس هناك مجال كبير لاستخدام الائتمان الضريبي

أو الإنفاق الاستنسابى لدعم أنشطة معينة للقطاع الخاص[٦] . وهناك سبب آخر ، هو أن الأداء الاقتصادى الأمريكى القوى خلال التسعينيات قد جعل فكرة تقديم معونة معينة لصناعات محددة تبدو متقادمة وغير ضرورية .

وعلى أية حال ، فإن نظام الحكم الأمريكى - بكوابحه وتوازناته ، وعدم ثقته المتأصلة بالاستنساب الذى تقرره البيروقراطية بصفة خاصة ، وبالحكومة بصفة عامة ، وانفتاحه النسبى لدعاوى وحجج المصالح الخاصة - يجعل الولايات المتحدة بصفة خاصة غير ملائمة لنظام السياسة الصناعية المكلفة أو التجارة الموجهة . وقد لا يكون أداء الشركات الأمريكية جيدا على الدوام فى المنافسة مع أداء شركات البلدان الأخرى ، لكن لماذا يريد المرء أن يستبدل بالنظام الحالى نظاما يتنافس فيه البيروقراطيون الأمريكيون مع البيروقراطيين الأجانب ؟ .

وبصفة أعم ، فإن القلق من عدم تكافؤ الفرص للشركات الأمريكية كان فى التسعينيات أقل وضوحا نوعا ما عنه فى الثمانينيات . إن أنصار التجارة العادلة يركزون حاليا انتباههم على البلدان المتقدمة الأخرى بأقل مما يركزونه على البلدان النامية ، مثل الصين ، التى لم تمتثل بعد للانضباط الأساسى الذى يفرضه النظام التجارى الدولى . ومع وجود شركات كثيرة مملوكة للدولة يتم الإبقاء عليها عن طريق دعم الدولة وقروضها ، والنواهى على الصفقات الخاصة ، واستعدادها لاستخدام إغراء السوق الكبيرة للإجبار على نقل التكنولوجيا ، وفشلها فى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وحقوق العمل ، تطرح الصين حشدا من التحديات أمام صانعى السياسة الأمريكيين . وينبغى ألا تستسلم الولايات المتحدة فى وجه هذا التحدى . ويكمن الحل فى إقناع الصين بالانضمام « لمنظمة التجارة

---

(٦) كان النموذج الأقرب « للسياسة الصناعية » هو « برنامج التكنولوجيا المتقدمة » لإدارة كلينتون ، الذى أدارته وزارة التجارة ، والذى يقدم منحا مقابلة لمن يقومون بتطوير تكنولوجيات « عامة » معينة . وقد حاجت الإدارة بأنه باشتراط أن يسهم المتلقون بنصف تكاليف البحوث والتطوير بأنفسهم ، فإن الحكومة لا تختار الفائزين ، بل تختار من بين الفائزين الذين اختارتهم السوق بالفعل . وقد حاول الكونجرس الذى يسيطر عليه الجمهوريون قتل البرنامج خلال ولاية كلينتون الأولى ، لكنه لم ينجح إلا فى تقليل حجمه .

العالمية » ، والإصرار على أن تفى وهى تفعل ذلك بالشروط والقواعد التى تتطلبها العضوية حاليا .

وعلى الجانب الآخر ، يصعب اعتبار الولايات المتحدة ضحية بريئة وفى وضع غير موات ، لسياسات التجارة الأجنبية التى تتبعها الدول الأخرى . فقد كانت الولايات المتحدة مستعدة دوما لاستخدام التهديد بإغلاق أسواقها الضخمة ، فى محاولة لتغيير الممارسات الأجنبية التى كانت تعتبرها غير عادلة . وبموجب القسم ٣٠١ من المرسوم التجارى الصادر فى ١٩٧٤ ، فإن الرئيس لا يستطيع فقط إنفاذ الحقوق الأمريكية بموجب الاتفاقيات التجارية الدولية ، وإنما يستطيع أيضا أن يرد على الإجراءات التى تشكل « عبئا على تجارة الولايات المتحدة » . وقد استخدم القسم ٣٠١ ، والتعديلات الخاصة بمتابعة القسم ٣٠١ ، « السوبر » و « الخاص » ، كثيرا منذ ١٩٧٤[٧] . وفى حين أن كثيرا من هذه المبادرات أجرى برضاء حكومة الولايات المتحدة ، فإن أمما أخرى انتقدت بمرارة القسم ٣٠١ باعتباره سلاحا من جانب واحد موجه للبلدان الأخرى بصورة غير عادلة ، مثلما يحدث عند استخدام هذا القانون لمواجهة ممارسات أجنبية لم تكن خاضعة لاتفاقيات دولية . وعندما تتخذ الولايات المتحدة إجراء بموجب القسم ٣٠١ ، فإنها لا تكون هى الشاكى فحسب ، بل تكون هى القاضى والجلاد أيضا ! .

وفى محاولة لإقناع الولايات المتحدة بالاعتماد على النهج متعددة الأطراف لتسوية المنازعات ، اعتمدت « منظمة التجارة العالمية » آلية أكثر تشددا بكثير لتسوية المنازعات . ويبين الجدول (٥ - ١) ، أنه حتى اليوم كانت الولايات المتحدة هى أنشط شاكٍ بموجب هذا النظام ، وأنها كسبت تشكيلة متنوعة من القضايا المهمة ، بما فى ذلك أمور تتعلق بالضرائب التى تفرضها اليابان على الواردات من المشروبات الروحية ، وتقاعسها عن توفير حماية كافية للملكية الفكرية الممثلة فى التسجيلات الصوتية الأمريكية . وخسرت الولايات المتحدة دعوى أولية أمام المنظمة فى أواخر ١٩٩٧ ، ادعت فيها نيابة عن شركة « كوداك » أن السوق اليابانية مغلقة

---

(٧) بايارد وإيليوت (١٩٩٤) .

بصورة مصطنعة أمام أفلامها . ولكن إجمالا ، كانت المنظمة سندا لمصالح الولايات المتحدة : ففى الدعاوى الأربع عشرة الأولى التى قدمتها الولايات المتحدة ، إما أن المنظمة حكمت لصالح الولايات المتحدة كلية أو جعلت المشكو فى حقه يقدم تنازلات مواتية[٨] .

جدول (٥ - ١) : المنازعات التى توسطت فيها ، منظمة التجارة العالمية ، منذ إنشائها

الشـاكى	المدعى عليه			إجمالى الشكاوى المقدمة
	الولايات المتحدة	البلدان النامية	البلدان المتقدمة	
الولايات المتحدة	غير متاحة	١٢	٨	٢٠
البلدان المتقدمة	٤	٦	٧	١٧
البلدان النامية	٧	٣	٦	١٦
بلدان متعددة	صفر	١(أ)	١(أ)	١(أ)

المصدر : ، منظمة التجارة العالمية ، ، *التقرير السنوى* ، أعداد مختلفة .
(أ) كانت الولايات المتحدة هى الشريك فى الشكوى .

كما أن الولايات المتحدة ليست بلا حول ولا قوة أمام المصدرين الأجانب الذين ترى أنهم يتصرفون بصورة غير عادلة[٩] . فقوانين مكافحة الإغراق توفر حماية للمنتجين المحليين من المبيعات الأجنبية الضارة ، التى تتم « بأقل من القيمة العادلة » ، أو التى تدعمها الحكومات الأجنبية . ومع ذلك ، وكما عرضنا فى الإطار الملحق (انظر ص ١٣٢ ، ١٣٣) ، فإن قواعد مكافحة الإغراق فى الولايات المتحدة لها سمات عديدة تحابى كثيرا المنتجين المحليين على حساب منافسيهم الأجانب . ولسوء الحظ ، فإن « تكنولوجيا » مكافحة الإغراق هذه قد أصبحت واحدة من

(٨) جرينبرجر ، جوهانس ، وكيرير (١٩٩٧ ، ص . أ ١٤) .

(٩) لم ينضم روبرت شابيرو للآراء المعرب عنها بشأن قوانين مكافحة الإغراق فى هذه الفقرة والإطار الملحق .

صادرات سياسات البلاد البارزة . فتحت عباءة التصدى « لعدم العدالة » ، يلجأ عدد متزايد من البلدان فى مختلف أنحاء العالم مجددا إلى قواعد مكافحة الإغراق كأداة للحماية التجارية .

باختصار ، هناك مبرر للاتفاقيات الدولية لتحرير التجارة مع البلدان التى تختلف سياساتها عن سياسات الولايات المتحدة . وإلغاء الحواجز الأجنبية على التجارة يجعل اقتصاد الولايات المتحدة أكثر كفاءة بتمكين الشركات الأمريكية من بيع المزيد مما تتوافر لها ميزة نسبية فى إنتاجه . وفى الوقت نفسه ، فإنه على الرغم من أن الفرص لن تكون متكافئة أبدا فى ساحة اللعب (ويجب ألا تكون كذلك) ، فإن قواعد اللعب الدولية يمكن أن تكفل بقاء الأسواق مفتوحة حتى عندما تعبر الدول فرادى عن شخصياتها من خلال نظمها القانونية وسياساتها القومية المختلفة .

التجارة غير العادلة والميزان التجارى

ربما كانت فكرة أن الميزان التجارى يعكس ما إذا كانت البلدان لديها أسواق مفتوحة أو مغلقة ، من أكثر الأفكار الخاطئة شيوعا بشأن التجارة العالمية . بيد أنه فى واقع الأمر ، حققت البلدان ذات الأسواق المغلقة – مثل المكسيك فى أوائل الثمانينيات ، وبعض بلدان جنوب شرق آسيا التى أصابها الاضطراب من جراء أزمة العملة والمصارف الآسيوية الأخيرة – عجزا تجاريا كبيرا . وحققت البلدان ذات الأسواق المفتوحة – مثل ألمانيا الغربية قبل التوحيد – فائضا تجاريا كبيرا .

وإذا لم يكن انفتاح الاقتصاد هو الذى يحدد الميزان التجارى لبلد ما ، فما الذى يحدده ؟ بعبارة بسيطة ، إن ما يحدده هو : أنماط الإنفاق . فقد حققت اليابان فائضا تجاريا ضخما (على الأقل فى العشرين سنة الماضية) لأنها كانت تنفق أقل من دخلها . والواقع ، أنه عندما كان الاقتصاد اليابانى فى حالة كساد أو ركود ، انخفضت وارداته كثيرا ، مما أسهم فى زيادة فائضه التجارى . لنفرض أن اليابان قد وجدت طريقة لزيادة إنفاقها المحلى ، فى تصديها للقضاء على العجز التجارى ، فإن هذا لن يعنى فجأة أن سوقها كانت أكثر انفتاحا .

الإغراق : غير عادل لمن ؟

حيث إنه من الصعب تحديد عدم العدالة ، فإنه لا يدعو للدهشة أن جاءت جهود مكافحته فقيرة التصميم وغير مثمرة أحيانا . وهناك مثال أولى على ذلك ، هو قانون مكافحة الإغراق فى الولايات المتحدة ، الذى جرى الدفاع عنه مرارا باعتباره وسيلة لعلاج عدم العدالة ، ولكنه يحتوى فى الواقع على عناصر مهمة غير عادلة بصورة فظة بالنسبة للمنتجين الأجانب .

فبموجب القواعد الراهنة ، يحدد الإغراق إما باعتباره « تفرقة سعرية » (بيع منتجات التصدير بأسعار تقل عن تلك المحملة فى الداخل ، أو بيعها إذا كانت المبيعات فى الداخل غير كافية ، بأقل من الأسعار المحملة فى بلد ثالث) أو البيع بأقل من « القيمة العادلة » (محددة أدناه) . وفى أى من الحالتين ، إذا أدت هذه الممارسات إلى « ضرر مادى » – فى التطبيق ، تأثير معاكس قليل نسبيا – لشركات محلية ، تطبق رسوم للموازنة بمقدار « هامش الإغراق » .

ما هو غير العادل بشأن ممارسات التسعير الممنوعة ؟ لننظر فى التعريف الأول للإغراق : البيع بأسعار أقل فى السوق الأجنبية . ونظرا لأن المنتجين الأجانب يتعين عليهم عادة أن يحددوا أسعارهم بالنسبة للزبائن الأجانب بمقاييس عملة أجنبية ، فإن التقلبات فى أسعار الصرف قد تجعلهم « يقومون بالإغراق » كما هو محدد هنا . فعلى سبيل المثال ، عندما ترتفع قيمة عملاتهم المحلية ، فإن الأمر يتطلب وحدات أقل من عملتهم لشراء دولار واحد . ولكن إذا كان المصدرون الأجانب يواجهون المنافسة فى الولايات المتحدة ويحددون أسعارهم بالدولارات ، فإن ارتفاع قيمة عملتهم سيجعل أسعار منتجاتهم مقيسة بعملتهم المحلية ، تنخفض ، مما يجعل الأمر يبدو وكأنهم يغرقون هذه السوق . وبموجب قانون مكافحة الإغراق فى الولايات المتحدة ، فإن الشركات المحلية الأمريكية ليست مطالبة بالوفاء بالمعايير المفروضة على الشركات الأجنبية التى تبيع فى الولايات المتحدة . فهل يعالج قانون مكافحة الإغراق عدم العدالة مجددا ، أم يخلقه ؟ .

وبعيدا تماما عن تحركات أسعار الصرف ، قد يبيع المنتجون الأجانب فى الخارج بأسعار أقل منها فى الداخل ، وذلك لأن لهم قوة سوقية فى الداخل . لكن ما هو غير العادل فى هذا ؟ على أية حال ، إن المستهلكين فى السوق الداخلية للمنتج هم الذين يتعين عليهم الشكوى من الأسعار العالية بصورة غير عادلة ، وليس البلدان الأخرى التى تستفيد من شراء نفس المنتجات بأسعار أقل . بيد أن قواعد مكافحة الإغراق ، لا تهدف إلى حماية المستهلكين الأمريكيين ، وإنما حماية المنتجين الأمريكيين الذين قد يتنافسون مع المصدرين الأجانب . وقد يكون لدى المنتجين الأجانب قوة سوقية فى الخارج بسبب الحواجز المصطنعة أمام المنافسة التى تضعها حكوماتهم . ولكن الحل فى هذه الحالة يتمثل فى التفاوض حول إلغاء هذه الحواجز ، وليس عقاب المستهلكين الأمريكيين من خلال قانون مكافحة الإغراق .

والتعريف الثانى للإغراق - البيع بأقل من القيمة العادلة - يبدو أقل من ذلك رشدا . فالقيمة العادلة ، بموجب قانون مكافحة الإغراق ، تساوى التكاليف المتوسطة زائد هامش للربح . وقبل ١٩٩٥ ، عندما تم تغيير القانون ليساير اتفاقية « جولة أورجواى » ، كان معدل للربح قدره ٨ فى المائة يضاف بصورة تلقائية لحساب التكلفة . وبموجب القانون الحالى ، يضاف معدل الربح الفعلى . ومع ذلك ، فإن النظرية الاقتصادية تبين أنه فى ظل ظروف المنافسة ، تسعر الشركات سلعها بالتكاليف *الحدية* ، والتى تقل عادة عن التكاليف المتوسطة . ونتيجة لذلك ، فإن قانون مكافحة الإغراق يعاقب الشركات التى تعمل ببساطة بطريقة تتطابق مع الأسواق التنافسية . والقانون غير عادل بالفعل ، لأن الشركات الأمريكية التى تبيع فى الداخل لا تخضع لنفس القواعد . والواقع أنه يمكن تماما اعتبار مؤسسة أجنبية تبيع بالخسارة فى الداخل وفى الولايات المتحدة على حد سواء مذنبة بالإغراق ، عندما تحقق الشركات الأمريكية هى أيضا خسائر وتبيع فى السوق المحلية بنفس السعر بالضبط ! .

وبالعكس ، لنفرض أن اليابان فتحت أسواقها بدرجة أكبر ، مثلما ظل المفاوضون التجاريون الأمريكيون يطالبون لعدة عقود . هل كان ذلك سيؤدى إلى خفض فائضها التجارى الإجمالى ؟ ربما لفترة من الزمن ، مع ارتفاع الواردات . ولكنها عندما تفعل ذلك ، تنخفض قيمة العملة اليابانية بالنسبة إلى العملات الأخرى . ويجعل هذا الصادرات اليابانية أرخص بمقياس تلك العملات الأخرى ، ومن ثم تزيد صادراتها ، مما يوازن فى النهاية وبصورة أساسية أى زيادة فى وارداتها ، ويعيد الميزان التجارى إلى مستواه الأصلى . وتتم هذه العملية ، وإن كان ببطء أكبر ، حتى لو تم تثبيت سعر الصرف اليابانى . وأدت زيادة الواردات إلى خفض معدل التضخم السعرى فى اليابان ، وساعدت على مرّ الزمن فى جعل الصادرات اليابانية أكثر قدرة على المنافسة مع السلع المباعة من بلدان أخرى .

باختصار ، إن الميزان التجارى لا يتأثر أساسا بالسياسة التجارية – أى ما إذا كانت الولايات المتحدة والبلدان الأخرى تمارس « تجارة عادلة » ، وإلى أى حد . لكنه بدلا من ذلك ، يجىء نتيجة للنشاط الاقتصادى الكلى[10] . وإذا كان بلد ما ينتج أكثر مما يستهلكه فى الداخل ، فإنه لابد بحكم التعريف من أن يحقق ميزانا تجاريا إيجابيا (فائضا) . وبالعكس ، إذا كانت أمة ما تستهلك أكثر مما تنتج ، فلابد أن تحقق عجزا تجاريا .

ومثلما ناقشنا فى الفصل الثانى ، فإنه لتمويل العجز التجارى ، يتعين على البلد أن يقترض من الخارج أو يغطى العجز بتدفقات أخرى للدخل ، مثل الأرباح والفوائد المكتسبة من الخارج . ويجمل « الحساب الجارى » النشاط فى كل من الحساب التجارى ، والمصادر الأخرى للدخل والمدفوعات الأجنبيين . فإذا كان لبلد ما حساب جارٍ إيجابى ، فإنه عندئذ ينفق أقل من دخله الإجمالى ويقرض الفرق لباقى العالم . وعلى العكس من ذلك ، فإن تحقيق عجز فى الحساب الجارى ، يلزم البلد بالاقتراض من باقى العالم ، أو بدلا من ذلك ، بيع بعض أصوله المملوكة محليا للأجانب .

---

(١٠) تعتمد هذه المناقشة للميزان التجارى للولايات المتحدة ولميزان الحساب الجارى فيها ، اعتمادا كبيرا على التفسير الذى قدمه مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٦ ، ص ص ٢٥٠ – ٢٥١) .

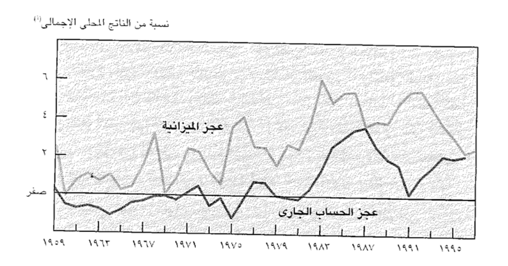
لم تكن الولايات المتحدة لتحتاج للاقتراض من الخارج إن لم يكن على أى من قطاعيها الأساسيين - الحكومة والقطاع الخاص - أن يقترض ، أو إذا كان صافى ادخار أحدهما يزيد على ما يلزم لتعويض قيام الآخر بالاقتراض . ويتوقف احتياج الحكومة (على كافة المستويات) للاقتراض على ما إذا كانت الضرائب تغطى الإنفاق . فإذا كانت الضرائب تزيد على الإنفاق الحكومى ، فإن الحكومة تقوم بالادخار ؛ وإذا كانت الضرائب دون الإنفاق ، فإن الحكومة تعانى عجزا ، ويقال إنها تحقق ادخارا سلبيا ، أو تعكس الادخار وتبدده . وبالمثل ، فإن مسألة ما إذا كان القطاع الخاص يحتاج إلى الاقتراض ، أمر يحدده ما إذا كان الاستثمار الخاص يزيد على الادخار الخاص . فإذا ادخرت الأسر المعيشية ومجتمع الأعمال أقل مما يستثمران ، فلابد أن يقترضا من فائض الحكومة ، أو من الأجانب لتمويل الفرق .

وهكذا ، فبحكم التعريف ، فإن رصيد الأمة فى حسابها الجارى يساوى مجموع صافى الاقتراض الحكومى واقتراض القطاع الخاص ؛ أو بصورة أبسط ، *الفرق بين الادخار القومى والاستثمار القومى* . وتحقق البلدان التى تدخر من خلال الحكومة والقطاع الخاص أكثر مما تستثمر ، مثلما تفعل اليابان ، فوائض فى الحساب الجارى . ولابد أن تحقق البلدان التى تستثمر أكثر مما تدخر فى الداخل ، مثلما فعلت الولايات المتحدة لأكثر من عقدين ، عجزا فى الحساب الجارى . وليس لعدم العدالة شأن بذلك .

ولا يعنى هذا ، القول إن الحساب الجارى تحدده العوامل المحلية كلية ، أو إن « السببية » تسير فقط من الادخار والاستثمار المحليين إلى الحساب التجارى . فالاستثمار الإجمالى فى بلد ما مثلا ، يمكن أن يتأثر بقوة بقدر رأس المال الذى يريد الأجانب جلبه من الخارج . والبلدان التى تقدم للمستثمرين عائدات عالية أو مأمونة بصورة استثنائية ستجذب رأس المال . ولهذا السبب فى المحل الأول ، يحقق بعض البلدان عجزا فى الحساب الجارى لعدة عقود : لأن الاستثمار (من المصادر الخارجية والداخلية على حد سواء) يزيد ببساطة على الادخار المحلى . لكن النقطة الأساسية تظل هى : أن ميزان « عدم العدالة » فى العالم ليس له فى الواقع أى تأثير على الميزان التجارى طويل الأجل .

ويوضح الشكل (٥ – ١) عجز الحساب الجارى للولايات المتحدة وعجز الميزانية الاتحادية فى فترة ما بعد الحرب . وكما يمكن أن نتبين ، فإنه من أوائل السبعينيات حتى عام ١٩٨٧ ، كانت هناك علاقة إيجابية وثيقة بين العجزين . ولابد أن تساعد المناقشة السابقة فى توضيح السبب فى أن الأمر كذلك . فإذا كان على حكومة الولايات المتحدة أن تقترض مثل هذا الحجم من الأموال ، أى أن متطلباتها قد اكتسحت الادخار الصافى للقطاع الخاص ، فإن هذا بحكم التعريف ، يعنى أن البلد تعرض لعجز فى حسابه الجارى .

الشكل (٥ – ١) : عجز الميزانية وعجز الحساب الجارى كنسب من الناتج المحلى الإجمالى ، ١٩٥٩ إلى منتصف التسعينيات



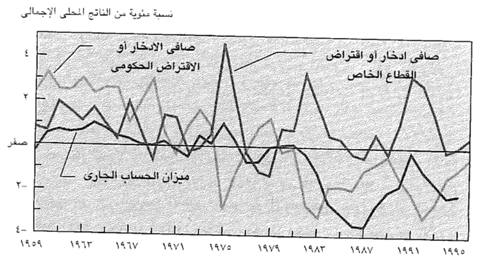
المصدر : *جداول تاريخية، ميزانية حكومة الولايات المتحدة، السنة المالية ١٩٩٨*؛ مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

(أ) القيم السلبية تدل على فائض.

لكن الشكل (٥ – ١) يبين أيضا أن العلاقة الإيجابية القوية بين عجز الحساب الجارى وعجز الميزانية الاتحادية قد اختفت عبر العقد الماضى . والواقع ، إن المقياسين ارتبطا بعلاقة عكسية منذ ١٩٨٧ . فهل يعنى هذا

أن التطابق الأساسي بين الحساب الجارى والتوازن بين الادخار والاستثمار على المستوى الوطنى قد ثبت أنه خاطىء ؟ إن الإجابة هى لا ، لسبب بسيط : أن الحساب الجارى يحدده صافى الاقتراض من قبل القطاع الخاص وكذلك من قبل الحكومة . ويعرض الشكل (٥ - ٢) اقتراض الحكومة ، واقتراض القطاع الخاص ، والحساب الجارى ، معبرا عن كل منها كنسبة من الناتج الإجمالى . ويبين الشكل البيانى أنه فى حين كان إجمالى الاقتراض الحكومى آخذا فى الزيادة فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، كان القطاع الخاص قد أصبح مدخرا صافيا ، مما يفسر السبب فى انخفاض عجز الحساب الجارى بصورة حادة . ومنذ ١٩٩٢ ، انخفض عجز الحكومة واقتراضها ، لكن عجز الحساب الجارى ارتفع ثانية . وجاء هذا نتيجة للنمو الأسرع فى الاستثمار عنه فى الادخار فى القطاع الخاص (حيث اختفى الادخار الصافى فى الأساس) . باختصار إن حساب الدخل القومى مفعم بالحيوية وفى حالة جيدة ، ويواصل تأكيد أن أداء الحساب الجارى للبلاد والتجارة يعكس أداء قوى الاقتصاد الكلى ، وليس عدالة التجارة .

الشكل (٥ - ٢) : ادخار أو اقتراض القطاع العام والخاص والحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، ٥٩ - ١٩٩٦



المصدر : مجلس المستشارين الاقتصاديين (١٩٩٧).

والادعاءات بأن الأزمة الآسيوية ستؤدى إلى عجز تجارى أكبر للولايات المتحدة فى ١٩٩٨ (وربما فيما وراء ذلك) لا تتناقض أيضا مع التفسير التقليدى الذى يربط أداء تجارتنا بالسلوك فى مجال الادخار والاستثمار . فأولا ، فإنه من المهم الاعتراف بأن العجز التجارى كان سيصبح أكبر (وربما متناميا) على أية حال - حتى لو لم تقع المتاعب الآسيوية - مادام الاقتصاد ينمو ، واستمر نمو الاستثمار يتجاوز نمو الادخار القومى (مثلما صدق على السنوات الكثيرة الماضية ، ومثلما هو مقدر أن يحدث هذه السنة ، وقت وضع هذا الكتاب) . ثانيا ، إن نسبة كبيرة نوعا ما من أى زيادة فى الواردات من جنوب شرق آسيا (الناجمة عن خفض قيمة العملات فى تلك المنطقة بالنسبة للدولار) ستحل محل سلع كانت الولايات المتحدة ستستوردها فى غير ذلك من بلدان أخرى ، مثل أمريكا اللاتينية والصين . ومن ثم ، لا يمكن للمرء أن يفترض أن كل النمو فى الواردات من آسيا سيضيف دولارا مقابل دولار إلى العجز التجارى .

ومع ذلك ، من المحتمل أن تزيد مشكلات آسيا العجز التجارى نوعا ما ، بسبب أن توافر الواردات الآسيوية الأرخص كثيرا قد يحث المستهلكين ودوائر الأعمال فى أمريكا على شراء سلع أكثر مما كانوا سيفعلونه فى غير هذا . ومن ثم ، فبهذه الدرجة يمكن أن تؤثر الأحداث فى الخارج على أنماط ادخارنا واستثمارنا . لكن هذه الآثار ستكون مؤقتة . وفى حالة آسيا ، فإن عجزنا التجارى الأكبر سيؤدى فى النهاية إلى دولار أضعف ، وتلك نتيجة سيدعمها انتعاش الاقتصادات فى الخارج ، وعودة بعض « رأس المال الهارب » ، الذى كان قد وجد له ملاذا آمنا فى الدولار ، إلى تلك البلدان . ومع حدوث هذا ، ستتدعم صادرات الولايات المتحدة وستقل وارداتها .

إن لم يكن للحواجز التجارية سوى آثار مؤقتة على ميزان البلاد التجارى ، لماذا ينبغى للولايات المتحدة أن تقاتل لتقليلها ؟ إن السبب الرئيسى هو أن الهدف الأخير للسياسة الاقتصادية القومية هو تحسين رفاهية الأمة ، وليس تحقيق ميزان تجارى محدد . ومع تساوى الأمور الأخرى ، فإنه من الأفضل أن تكون قيمة العملة أعلى عن أن تكون أدنى . فالدولار الأقوى يمنح الأمريكيين قوة شرائية أكبر فى شراء الخدمات

والسلع المصنوعة فى الخارج . وإذا كان إلغاء الحواجز الأجنبية يقوى قيمة الدولار ، فإنه سيحسن عندئذ مستوى معيشة الأمريكيين ، بغض النظر عن الأثر طويل المدى على الميزان التجارى . ولهذا السبب ، فإن إلغاء الحواجز التجارية الأجنبية مفيد للولايات المتحدة . والواقع أنه بصفة عامة ، كلما ألغيت الحواجز التجارية ، زادت التجارة على النطاق العالمى . وحيث إن التجارة قناة حاسمة لدعم التخصص ، فإنه كلما ارتفع مستوى التجارة ، زادت منافعها للمستهلكين ، فى كل بلد وفى كل أنحاء العالم .

إن أولوية عناصر الاقتصاد الكلى فى تحديد الميزان التجارى ، تكشف العيوب الأساسية فى بعض « العلاجات » التى قدمها منتقدو التجارة للتصدى لعجز الولايات المتحدة التجارى . لقد طالب بعض منتقدى التجارة بأن تعاقب الولايات المتحدة كل البلدان التى تمارس إغراقا اجتماعيا (افتراضا ، كل البلدان التى تقل الأجور لديها عما لدينا) بفرض رسوم جمركية للموازنة . ويطالب ليستر ثورو (ومن المؤكد أنه ليس ممن يصيبهم الهلع من العولمة) بسياسة للدعم الانتقامى ، تعلن بموجبها الولايات المتحدة استعدادها لمقابلة الدعم الأجنبى دولارا بدولار[11] .

وهناك مشكلتان تتعلقان بهذه السياسات . أولا ، أنها تفترض سلفا ، أن البلدان الأخرى لن تنتقم من الولايات المتحدة . وقد يكون هذا صحيحا أو لا يكون ، لكن من المؤكد أن المرء لا يستطيع أن يثق ثقة تامة فى ذلك . ثانيا ، وهو الأمر الأكثر أهمية ، فإنه بقدر ما يكون هدف الرسوم الجمركية الاجتماعية أو العقابية هو تصحيح إما العجز التجارى الإجمالى أو العجز التجارى الثنائى ، فإن قوى الاقتصاد الكلى ستعمل ضده . فالرسوم الأعلى فى الولايات المتحدة سترفع ببساطة من قيمة الدولار بالنسبة لعملات البلدان المتأثرة بذلك . والدولار الأقوى سيجعل صادرات الولايات المتحدة أقل قدرة على المنافسة فى الخارج ، مما يوازن فى النهاية أى تحسن فى الميزان التجارى ناجم عن تخفيض الواردات . وسيكون للدعم الانتقامى

---

(١١) ثورو (١٩٩٢) .

الذى اقترحه ثورو نفس التأثير ، إذ يساعد الصادرات من الشركات التى تستفيد من الدعم ، ولكنه يضر بفرص التصدير المتاحة لجميع الشركات الأخرى المضطرة للتنافس فى ظل عائق الدولار الذى زادت قيمته نوعا ما .

باختصار ، إن من يريدون فرض حواجز تجارية أعلى ضد البلدان الأجنبية بأمل مضلل هو تحقيق توازن الحساب التجارى الأمريكى ، مثل الملك كانوت الذى كان يصرخ فى وجه الأمواج ، ومثل من يحارب الريح ، سيفشلون حتما فى وجه عوامل الاقتصاد الكلى - ميزان الادخار والاستثمار على الصعيد القومى - التى تحدد مستويات الحساب التجارى والحساب الجارى .

الفصل

٦ الانفتاح والسيادة والمعايير

فى حين ركز منتقدو التجارة فى الثمانينيات على شبح عدم تكافؤ الفرص ، أصبح الهجوم على التكامل العالمى فى التسعينيات أبعد مدى بكثير . ومن أمثلة هذا النقد القائل إن العولمة ، بحكم طبيعتها نفسها ، تقوض الحكم الذاتى القومى . فالمواطنون يقترعون لصالح حكومات تتعهد بتنفيذ سياسات معينة ، ولكن عندما تقضى أسواق رأس المال الدولية بأنها غير ملائمة ، يلوح شبح الأزمة المالية إذا نفذت هذه السياسات . وقد يطالب المواطنون ببرامج اجتماعية توفر الرعاية الطبية والمعاش ، أو السياسات الاقتصادية الكلية التى تحافظ على العمالة مرتفعة ، أو اللوائح التى تحمى المستهلكين والعمال ، أو نظام للضريبة التصاعدية . ولكن بمجرد أن يصبح للتجارة والاستثمار الأجنبيين حرية عبور الحدود الدولية ، يمكن للأسواق المالية العالمية أن تولّد ضغطا اقتصاديا يطغى على هذه المطالب المحددة بطريقة ديمقراطية . وقد اندهش جيمس كارفيل ، الذى كان حينذاك أحد المستشارين السياسيين للرئيس كلينتون ، من هذه القوة التى تبينها فى مطلع الولاية الأولى للإدارة ، وقال : « [فى الحياة الآخرة] أود أن أعود سوقا للسندات »[1] .

---

(١) وودوارد (١٩٩٤ ، ص ١٤٥) .

وهناك نقد متصل بذلك ، هو أن العولمة تسمح للشركات بأن تفصل نفسها عن المرسى الوطنى ، وأن تتحرك بعيدا إلى شواطىء نائية عند أقل استفزاز . وخوفا من هذا الاحتمال ، تمتنع الحكومات القومية عن اتخاذ خطوات تفرض مسئوليات اجتماعية أساسية على الشركات الكبرى . وفى اقتصاد مغلق ، يستطيع المجتمع من خلال الحكومة أن يجبر الشركات على دفع أجور الحد الأدنى ، وتقديم المعاشات والمنافع الصحية ، والوفاء بمعايير متشددة للبيئة . ولكن فى اقتصاد عالمى بلا حدود ، يدعون أن الاستثمار سيتدفق خارجا من البلدان التى تفرض معايير متشددة إلى البلدان التى لا تطالب مشروعات الأعمال بقبول مثل هذه المسئوليات . وبالمثل ، تستطيع الحكومات أن تخفض الضرائب على مشروعات الأعمال بغية منعها من الانتقال للخارج . باختصار ، يشكو هؤلاء النقاد من أن التكامل العالمى يحدّ من قدرة المجتمع على تمويل التقدم الاجتماعى وتوزيع الدخل على نحو أكثر إنصافا .

وقد حظيت « منظمة التجارة العالمية » الجديدة ، التى أنشئت بموجب « الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة » (الجات) فى ١٩٩٤ لتسوية الخلافات المتعلقة بالتجارة ، بمجموعة مختلفة من الانتقادات . لقد كانت الولايات المتحدة هى النصير الرئيسى لإنشاء المنظمة ، لعدم رضائها عن عملية اتخاذ القرارات السابقة التى كانت تديرها « الجات » ، والتى كانت تتطلب قرارا إجماعيا من فريق من الخبراء يتم اختياره لسماع الدعاوى المتصلة بالتجارة . وكان مبدأ الإجماع هذا يسمح لواحد أو اثنين من الممثلين المعترضين بالحيلولة دون اتخاذ قرار موات للولايات المتحدة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن فريق الخبراء الحالى يتخذ ، تحت إشراف المنظمة ، قرارا فى الدعاوى بأغلبية الأصوات ، مما مكن الولايات المتحدة من أن تفوز فى منازعات أكثر مما كان يحدث فى الماضى . والواقع ، إن الأمر يقتضى الإجماع حاليا لمنع المنظمة من النظر فى الدعاوى أو اتخاذ قرارات .

ومع ذلك ، فإن تحالفا غير عادى من المصالح هاجم المنظمة ، لاغتصابها سيادة الولايات المتحدة . وجاءت من اليسار اتهامات بأن المنظمة يمكن أن تلغى اللوائح العمالية والمتعلقة بالبيئة ، وغيرها من

اللوائح المعتمدة فى الولايات المتحدة ، إذا رأت أنها تشكل عائقا أمام التجارة . وقد أثير نقد وثيق الصلة بالموضوع ضد « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » ، والاتفاقيات الجانبية المتعلقة بها ، والتى بمقتضاها وافقت الولايات المتحدة على تشكيل فريق من الخبراء مكون من أطراف الاتفاقية الثلاثة ، له سلطة الإشراف على إداراتها لمعايير معينة تتعلق بالتجارة والبيئة والعمل . وهاجم اليمين الأمريكى الهيئات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ، لادعائه أنها تطالب بسلطات تخص حكومة الولايات المتحدة على كافة المستويات . وقيل إن نقل السلطة إلى المنظمات الدولية يحوّل سلطة اتخاذ القرارات من الساحة المحلية إلى محاكم غير متجاوبة فى أماكن بعيدة فيما وراء البحار . وقد وجدت هذه الاتهامات آذانا صاغية بين الأمريكيين الذين قد لا يلمون بحقيقة « منظمة التجارة العالمية » ، وكيفية معالجة المنازعات التجارية الدولية .

وأخيرا ، هاجم منتقدو التكامل العالمى بضراوة الصفقات التجارية الأخيرة لتجاهلها المعايير التى تحكم ظروف العمل ونوعية البيئة ، وغضها النظر عن تجاهل بعض الأمم الوقح لحقوق الإنسان الأساسية . أما النقاد الذين يقرون بمشروعية المنظمة ، فيريدون منها أن تطبق معايير متشددة فى مجال العمل والبيئة وحقوق الإنسان ، كجزء من اتفاقيات التجارة نفسها . ويقترح نقاد آخرون ، ممن يعترضون على مشاركة الولايات المتحدة فى المنظمة ، سياسة مختلفة : أن تقصر الولايات المتحدة فرص الوصول لسوقها على البلدان التى يتفق سلوكها مع قيمها الخاصة . وينبغى لها استخدام العقوبات التجارية لحث البلدان الأخرى على احترام الحقوق الأساسية ، وهى سياسة اتبعتها الولايات المتحدة بالنسبة لكوبا وجنوب إفريقيا . وحسب وجهة النظر هذه ، يجب ألا تسمح الحكومة الأمريكية بأن يؤدى التزامها بالتجارة المفتوحة إلى إثراء الأمم التى تدين سلوكها عن حق .

وكثير من هذا النقد ليس فى محله ، وسنفسر فى هذا الفصل السبب فى ذلك .

السيادة والأسواق العالمية

يستند الخوف من أن يهدد التكامل العالمى السيادة الوطنية إلى سوء فهم أساسى لكيفية عمل الأسواق الدولية . فأسواق رأس المال العالمية تزود البلدان *بخيارات أكبر* ، وليس أقل . ولو أجبرت البلدان على أن تدفع نقدا على الدوام مقابل المشتريات ، فلن يرهقها عبء الدين ، لكنها ستكون مقيدة بدرجة أكبر كثيرا فى مشترياتها من السلع والخدمات . والبلدان التى تفضل أن تشترى الآن وتدفع فيما بعد - لكى تستثمر أكثر مما تدخر - تكون أحسن حالا إذا استطاعت الاقتراض . ولا ريب أنها إذا اقترضت أكثر مما تستطيع سداده ، فقد تواجه قيودا مؤلمة من دائنيها وتضطر إلى الانكماش . ولكن ليست القدرة على الاقتراض هى التى تحد من خيارات الأمة ، بل الأحرى قرارها بأن تقترض أكثر مما يجب ، وأن تستخدم الائتمان بلا حكمة باستهلاكه بأكثر من استثماره ، أو بالاستثمار فى مشروعات منخفضة أو حتى سلبية العائد ، مثلما توضح الأحداث فى جنوب شرق آسيا .

ويشير المحافظون السياسيون أحيانا إلى العولمة باعتبارها سببا للحد من الإنفاق على الرفاهية الاجتماعية التى لا يحبونها . ويؤكدون ، على سبيل المثال ، أن منافع التقاعد السخية ستجعل المنتجين الأمريكيين غير قادرين على المنافسة فى الأسواق العالمية ، ومن ثم فإنها لا تتسم بالحكمة . بيد أن حكومات الاقتصادات المفتوحة المنتجة والتنافسية تستطيع فى الواقع أن تضع برامج عامة تزود مواطنيها بمنافع صحية ومتعلقة بالمعاشات والرفاهية وغيرها - ما دام مواطنوها يقدرونها ويكونون على استعداد للدفع مقابل تلك المنافع . لنتخيل بلدين يختلف فيهما مدى كرم منافع التأمين الصحى العام بصورة كبيرة . ففى البلد الأول منهما (ولنقل كندا) فإن الحماية الصحية مكفولة لكل المواطنين ، ويتم تمويلها من خلال الضرائب . وفى البلد الآخر (لنقل الولايات المتحدة) يتعين على العمال شراء الرعاية الصحية بدون دعم عام ، أو الحصول على التأمين من خلال مشروعات صحية طوعية خاصة . وللوهلة الأولى ، قد يبدو أن البلد الذى يكفل المنافع الصحية السخية لابد أن يكون أقل قدرة على المنافسة ، بسبب التكلفة الاجتماعية العالية لضمان أن تتوافر لجميع المواطنين فرصة الحصول على

حزمة الحد الأدنى من المنافع . وعلى ما يبدو ، تكون الشركات والعمال في كندا في وضع غير موات من حيث التكلفة ، بالنسبة للعمال والشركات في الولايات المتحدة ، التي لا يغطي التأمين الصحي العام فيها المواطنين .

بيد أن هناك سببين في أن مشروع التأمين الصحي العام السخي ليس له تأثير على قدرة العمال والشركات في كندا على المنافسة . فأولا ، إذا كان العمال يقدرون الحماية التي يكفلها لهم التأمين ، فلابد للمرء أن يتوقع تصحيح مكونات التعويض الأخرى للوفاء بالتكلفة الإضافية للتأمين الصحي . ولا يكون التعويض الإجمالي عن كل ساعة عمل مرتفعا بالضرورة عندما يكون التأمين الصحي عنصرا إلزاميا . ثانيا ، حتى إذا زاد تعويض العمل في كندا نتيجة للحماية الصحية السخية المتوافرة للمواطنين الكنديين ، فليس هناك مبرر لتوقع تأثر تعويض العمل الكندي ، مقيسا بالدولارات الأمريكية . ذلك أن تكلفة السلع الكندية في الولايات المتحدة (وتكلفة المنتجات الأمريكية في كندا) تعتمد على سعر الصرف بين الدولارين الكندي والأمريكي . وإذا زاد التعويض مقيسا بالدولارات الكندية نوعا لتغطية التكلفة الإضافية لتمويل منافع التأمين الصحي العام ، فإن قيمة الدولار الكندي لابد أن تنخفض بالنسبة للدولار الأمريكي . وبذلك تظل التكلفة التي يتحملها الأمريكيون لشراء المنتجات الكندية دون تأثر بالتعويض الأعلى للعمال الكنديين[٢] .

ومن الواضح أن هناك بعض الظروف التي يمكن فيها أن يؤثر نظام سخي للتأمين الصحي العام على أنماط بلد ما التجارية ، وكذلك على موقع الشركات والصناعات . فعلى سبيل المثال ، قد تتحمل بعض الصناعات تكاليف طبية عالية جدا بسبب ظروف العمل غير الصحية ، أو كبر سن قوة العمل . وفي ظل التأمين الصحي العام السخي ، يتم تمويل هذه التكاليف الصحية الإضافية من قبل النظام الصحي القومي ، وليس من إنفاق العمال وشركاتهم على الصحة . وقد يفيد هذا النمط من الدعم المتبادل بعض العمال

---

(٢) حتى بدون أسعار صرف مرنة ، يمكن تصحيح الأجور الحقيقية بالتخفيض إلى الحد اللازم لكي تعكس الزيادة في الأسعار ارتفاع تكلفة الحماية أو التنظيم الإضافيين .

والشركات على حساب العمال والشركات فى صناعات أخرى . لكن الصناعة ككل ، لا تعانى من وضع غير مواتٍ فى التكلفة نتيجة لمشروع قومى للصحة .

وعلى أية حال ، فإن حقيقة أن بعض الصناعات ستشهد تحسنا فى مراكزها التنافسية نتيجة لقيام الحكومة بتوفير التأمين الصحى ، وأن صناعات أخرى ستتعرض مراكزها للضرر ، ستحدد ما إذا كان بلد ما سيبقى على حدوده مفتوحة أم لا . ولا ريب أن التجارة الحرة يمكن أن تضخم المكاسب والخسائر . ففى اقتصاد مفتوح ، تواجه الشركات التى تزيد تكاليفها النسبية بأكثر من المتوسط نتيجة للحماية الاجتماعية الأفضل ، منافسة من المنتجين فى الخارج الذين لا يتحملون هذه التكاليف . وقد يكون المنافسون الأجانب قادرين على منع الشركات المحلية من تحميل زبائنها كامل مبلغ التكاليف الإضافية المرتبطة بالحماية الاجتماعية أو التنظيم . وإذا حدث هذا ، فستنخفض الأرباح والعمالة فى الشركات المتأثرة بذلك . ولكن هذه الخسائر ستعوضها مكاسب تحظى بها شركات أخرى تجد أن الحماية الاجتماعية المضافة تقلل تكاليفها . والحد الأدنى هو أنه فى حين أن التجارة قد تضخم الخسائر والمكاسب الإجمالية ، فإن المجتمعات لا تزال تواجه مشكلة اتخاذ القرار الأساسى الخاص بما إذا كانت تقدم الحماية الاجتماعية أم لا : فإذا كان من الرشد تقديم الحماية فى اقتصاد مغلق ، فإن تقديمها سيكون رشيدا أيضا فى اقتصاد مفتوح .

وبالمثل ، فإن المجتمعات التى تريد بيئة أنظف وأماكن عمل أكثر أمانا ، لابد لها أن تطبق سياسات لتحقيق هذه الأهداف ، حتى عندما تكون اقتصاداتها متكاملة بصورة تامة مع أسواق رأس المال والعمل العالمية . والواقع ، إن بعض التدابير البيئية والمتعلقة بالسلامة قد تحسن إنتاجية البلاد المقيسة ، بجعل عمالها أكثر صحة وأفضل حافزا . وحيثما يحدث ذلك ، ستنخفض التكاليف ، وقد ترتفع الأجور والأرباح . وفى حالات أخرى ، يزيد التنظيم الحكومى التكاليف ، وقد يقلل الأجر الصافى للعمال . لكن إذا وفّر التنظيم منافع اجتماعية تزيد على التكلفة الاجتماعية ، تكون اللوائح عندئذ رشيدة ، فى كل من الاقتصادين المفتوح والمغلق على حد سواء . ليس هناك غداء مجانى فى أى من النوعين من الاقتصاد ، لكن يتعين التسليم

بأنه إذا كان للسياسة النافعة تكاليف ، فإن ذلك لا يعنى أنه يجب التخلى عنها . وإذا كانت النسبة بين منافع السياسة وتكاليفها تبدو مقبولة فى اقتصاد مغلق ، فليس هناك سبب للاعتقاد بأنها ستبدو غير مقبولة عندما يكون الاقتصاد مفتوحا للتدفق الحر لرأس المال والتجارة(٣) .

ويدعى بعض النقاد الليبراليين للتجارة الحرة أن الرغبة فى جذب رأس المال ، تحضّ البلدان على جعل لوائحها البيئية أكثر تساهلا مما تفضله عمليا ؛ أى أن الانفتاح يشجع على « السباق نحو القاع » . وتفترض هذه المقولة أن رأس المال الدولى يجذبه التنظيم المتهاون . قد يصدق ذلك على بعض أنواع الصناعات فيما يتعلق ببعض أنواع التنظيم . فعلى سبيل المثال ، قد تسعى الشركات فى الصناعات التى تتسبب فى تلوث بيئى كثيف ، إلى البلدان التى لديها نظم متهاونة فيما يتعلق بالبيئة . لكن الشركات الأخرى ، مثل تلك القائمة فى صناعة السياحة ، تفضل فعلا البيئة الأكثر نظافة ، وكذلك يفعل كثيرون من مديرى الأعمال الذين يواجهون احتمال الانتقال إلى موقع قامت فيه شركتهم لتوها باستثمار كبير(٤) .

ولا تدعم الأدلة التجريبية الادعاء بأن العولمة تقلل المعايير البيئية . والواقع أن استعراضا حديثا للكتابات يخلص إلى أنه بالمقارنة بعوامل مثل الأجور والنقل ، فإن الفروق فى تكاليف الإذعان للوائح البيئية هى اعتبار صغير نسبيا فى تحديد تكاليف الإنتاج عبر البلدان ، مما يشير إلى أن التنظيم البيئى يلعب دورا صغيرا جدا فى تدفقات التجارة واتخاذ القرارات فيما يتعلق بمواقع المصانع(٥) . وبغير ذلك ، كنا سنشهد هجرة جماعية للصناعة الأمريكية إلى خارج الولايات المتحدة ، إلى البلدان كثيفة التلوث البيئى فى العالم النامى .

---

(٣) تفترض وجهة النظر هذه أنه يمكن استبعاد من لا يدفعون الضرائب من الحصول على المنافع . وإذا كان العمل قادرا على الحركة دوليا ، وكان المهاجرون الجدد مؤهلين للحصول على المنافع ، فإن تطبيق نظم الرفاهية والرعاية الواسعة (بما فى ذلك التعليم العام والدعم الحكومى للتأمين الصحى) قد يغدو أكثر صعوبة ، وقد تصبح تكاليف نظام الرفاهية والرعاية مرهقة بصورة مفرطة .

(٤) للاطلاع على مناقشة نظرية ، انظر ويلسون (١٩٩٦) .

(٥) جيف وآخرون (١٩٩٥) .

إن اللوائح وشبكات الأمان الاجتماعية تفرض تكاليف على الشركات . والشركات التى تستطيع نقل عملياتها – والوظائف – عبر العالم ، يزيد نسبيا احتمال أن تفعل ذلك عندما تؤدى التدابير الحكومية إلى زيادة تكاليف العمل لديها . ولكن إذا انخفضت الأجور الصافية لتعكس التكاليف التى تفرضها اللوائح الاجتماعية والضرائب المطلوبة لتوفير الحماية الاجتماعية ، فإنه حتى الحكومات المتدخلة والنشيطة تستطيع العمل بكفاءة فى اقتصاد مفتوح[٦] . والدرس الذى تستفيده الحكومات من ذلك هو ألا تحد من العولمة ، وإنما تتفادى السياسات التى تفرض ضرائب أو تقدم سلعا عامة بصورة مبددة .

وإلى حد ما ، فإن العولمة تحدّ فى الواقع من قدرة الحكومات فرادى على إعادة توزيع الدخل وتنظيم سلوك الشركات . إن الحكومات التى تحاول نقل الدخل بعيدا عن الأنشطة والناس القادرين على الحركة دوليا بصورة عالية ، تفشل عادة – إلا إذا حصلت الأنشطة والأفراد على خدمات ملائمة فى المقابل . لكن رأس المال لا يهرب عندما ترفع الحكومة الضرائب لتمويل البنية الأساسية والتعليم والخدمات الأخرى اللازمة لتعزيز الإنتاجية . وبالمثل ، يختار أناس أثرياء كثيرون ، ممن يستطيعون العيش فى أى مكان ، أن يعيشوا فى الأماكن مرتفعة الضرائب ، مثل مانهاتن أو باريس ، لأنهم يشعرون بأن المنافع تتكافأ مع التكاليف . ولو كانت الضرائب المرتفعة هى المسألة المهمة فى نظر بيل جيتس ، ووارين بوفيت ، أو معظم المليارديرات الآخرين فى أمريكا ، لكانوا قد رحلوا منذ زمن طويل إلى مناطق تفرض سلطاتها ضرائب قليلة[٧] . ورغم

---

(٦) يمكن أن تنخفض الأجور الحقيقية لأى سبب من الأسباب الثلاثة التالية : إذا انخفضت الأجور الاسمية ؛ إذا زاد التضخم ، مما يقوض القوة الشرائية الحقيقية لأجر اسمى معين ؛ أو إذا تم تخفيض قيمة العملة ، مما يقلل من القوة الشرائية لأجر حقيقى معين ، لأن تخفيض قيمة العملة يؤدى إلى أسعار أعلى للواردات .

(٧) ومع ذلك ، فإن النمو الناهض « للتجارة الإليكترونية » ، المتحقق عبر الإنترنت ، قد يشكل فى النهاية خطرا كبيرا على قدرة الحكومات على تقدير وتحصيل الضرائب ، حيث إنه يسهل جدا على الشركات أن تنقل وحدات الخدمة الخاصة بها ، وأن تقوم بالعمل فى أماكن تقع تحت ظل سلطات تفرض ضرائب منخفضة . انظر ليتان ونيسكانن (١٩٩٨) .

الضرائب التى قد يدعى البعض أنها مرتفعة أكثر مما ينبغى ، وإن كانت فى الواقع من بين أدناها فى العالم الصناعى ، لا تزال الولايات المتحدة هى قطب الجذب للناس من مختلف أنحاء العالم ، المهرة وغير المهرة على حد سواء .

وللسبب نفسه ، ينبغى عدم المبالغة فى الحراك الدولى للاستثمار المباشر - رأس المال المستثمر فى شكل أصول مادية أو الحيازات الكبيرة فى أسهم الشركات . وفى حين أن استثمارات المحفظة تتحرك عبر الكرة الأرضية بسرعة البرق ، وأن بعض الشركات رحّالة ، ومن ثم فهى جدّ حساسة للضرائب وغيرها من التدابير التى ترفع التكلفة ، فإن معظم الشركات تجد أنه من المجزى لها أن تتوطن حيث تقوم بأعمالها . وتواجه الشركات التى رسخت جذورها فى مكان ما تكاليف ضخمة إذا انتقلت منه . والواقع ، أن هناك أدلة كثيرة تبين أن معظم المستثمرين لديهم تحيز قوى نحو الاحتفاظ بثرواتهم فى أصول محلية ، وأن معظم الادخار المحلى يستثمر فى الداخل[٨] .

وتثار شكوى أخيرة - خاصة تجاه تكنولوجيات الاتصالات المتقدمة والإنترنت - هى أنه نظرا لأنها توسع فرص حصول المستهلكين على المعلومات والترفيه ، على وجه التحديد ، بالإضافة إلى السلع والخدمات التقليدية ، فإن الثقافة العالمية البازغة تهدد المعايير المحلية وأيضا موردى المعلومات والثقافة المحليين . ومع ذلك ، فكما هو الحال فيما يتعلق بالتنظيم وفرض الضرائب ، لا يبدو أن هناك أى دليل على حدوث سباق نحو القاع . وفى حين أن « لهوليوود » و « كوكاكولا » وجود كلى فى كل مكان حاليا ، فإن الحشد الثرى من المنتجات والمصنوعات المتاحة فى كثير من أنحاء العالم حاليا يتجاوز كثيرا ما كان متاحا فى أى وقت فى الماضى . وقد يشعر دعاة القومية بأن الخيار الإضافى يمثل انتقاصا من الرفاهية البشرية ، لكن الغالبية العظمى من الناس تعتقد العكس بصورة واضحة . وطوال قرنين من الزمان ، انجذب سكان البلدان ، الغنية والفقيرة على حد سواء ، نحو المناطق الحضرية بغية الاستفادة من الخيار الأوسع فى العمالة

---

(٨) رودريك (١٩٩٧) .

والسلع والخدمات التى يمكن شراؤها . ولم يبدأ الانتقال من المناطق الحضرية الكبيرة فى المجتمعات الغنية إلا عندما أتاحت التحسينات فى النقل والمواصلات الفرص للمقيمين فى الضواحى ، ثم فى المناطق الريفية ، للتمتع بطائفة مماثلة من الاختيارات .

خلاصة القول ، إن التجارة الحرة ورأس المال المتحرك لا يستبعدان قدرة المجتمع على الأخذ بسياسات نشيطة للتدخل وللرعاية الاجتماعية . قد تعقد العولمة قدرة الحكومات على إعادة توزيع الدخل ، إما مباشرة أو من خلال التنظيم . لكن العولمة لا تمنع البلدان من فرض ضرائب على الدخول الأجنبية ، أو تقديم سلع عامة من خلال الإنفاق الحكومى والضرائب والتنظيم ، ما دامت هذه السلع (خالصة من تكاليفها الضريبية) محل تقدير الشركات والناس القادرين على الحركة ، أو يتم دفع مقابل لها من جانب ممن ليسوا كذلك .

اتفاقيات التجارة الدولية والسيادة الوطنية

لكى يكون لاتفاقية ما ، سواء بين فردين أو بين عدة بلدان ، معنى ، فلابد أن تقيّد أعمال الموقعين عليها مستقبلا . ولكن مثلما أن الفرد الذى يوقع عقدا لا يخسر حريته ، فإن الولايات المتحدة لا تخسر سيادتها عندما توقع اتفاقية تجارية . ومثل كل الاتفاقيات التجارية الكبيرة ، تم التوقيع على « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » واتفاقية « منظمة التجارة العالمية » من قبل رئيس منتخب ، ووافق عليهما كونجرس منتخب . وكان لمن اعترضوا على هاتين الاتفاقيتين الحق فى مناقشتهما وتفنيدهما . وقد فعل كثيرون ذلك وخسروا النقاش . وهذه العملية ونتائجها التى لا تحد بأى حال من حرية مواطنى الولايات المتحدة ، عملية ديمقراطية وتتسق تماما مع الحفاظ على السيادة الوطنية .

وليست القضية الأساسية التى تثيرها اتفاقيات التجارة الدولية هى ما إذا كانت تقلل السيادة الوطنية أم لا ، وإنما ما إذا كانت الالتزامات والمتطلبات المحددة التى تفرضها على بلد ما أكثر أو أقل من المنافع التى يحصل عليها نفس البلد من تطبيق نفس المتطلبات على الآخرين (إلى جانب تطبيقها على نفسها) . ووفق هذا المعيار ، فإن المنافع التى تعود على الولايات المتحدة

من الانضمام « لمنظمة التجارة العالمية » تفوق التكاليف بصورة ضخمة . فالاتفاقية بمنحها أمريكا مركز الدولة الأولى بالرعاية مع جميع الـ ١٢٥ عضوا ، تحسّن فرص وصول الولايات المتحدة للأسواق الخارجية . كما تحد من قدرة البلدان الأخرى على استخدام تدابير حمائية لاعتراض طريق الولايات المتحدة إلى أسواقها . وبالإضافة لذلك ، تكسب الولايات المتحدة من القيود التى تفرضها المنظمة على الدعم الذى تقدمه ، وعلى إجراءاتها لمكافحة الإغراق ، مما سيقلل التكاليف المحلية لهذه السياسات .

وفى الوقت نفسه ، فإن قواعد المنظمة تحافظ على إمكان وجود فروق قومية واسعة فى السياسات المحلية . فالاتفاقية لا تطالب الدول بتبنى سياسات محددة ، ولكنها تلزمها بأن تطبق السياسات بطريقة لا تمارس التفرقة ضد الدول الأعضاء أو فيما بينها . ويرد هذا المبدأ فى المادة ٢٠ من اتفاقية « الجات » :

> بمقتضى شرط عدم تطبيق هذه التدابير بطريقة تشكل ... تقييدا مستترا للتجارة الدولية ، فليس هناك شىء فى هذه الاتفاقية يمكن فهمه على أنه يمنع تبنى أو إنفاذ أى طرف متعاقد للتدابير : ... الضرورية لحماية الأخلاق والمعنويات العامة ، ... وحياة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات ... أو الكنوز الوطنية ذات القيمة الفنية والتاريخية أو الأركيولوجية ، وصون الموارد الطبيعية القابلة للاستنفاد [أو] الناتجة عن عمل السجناء[٩] .

وفى التحليل الأخير ، تستطيع « منظمة التجارة العالمية » أن تجبر دولة عضوا على الامتثال لأحكامها . وإذا وجد فريق خبراء المنظمة أن الولايات المتحدة انتهكت أى قاعدة من قواعد « الجات » ، ورفضت الولايات المتحدة تغيير ممارساتها أو التخفيف من آثارها بإنقاص حاجز آخر أمام التجارة ، فإن أسوأ ما يمكن أن يحدث هو أن يسحب البلد الشاكى الامتيازات التجارية التى كان قد سبق أن قدمها للولايات المتحدة . ويدعى

---

(٩) « الجات » (١٩٥٢) .

منتقدو المنظمة ، مثل رالف نادر ولورى والاش ، أن هذه النتيجة تعادل فرض « عقوبة تجارية دائمة »[١٠] . ولكنهم يتجاهلون المنافع التى تحصل عليها الولايات المتحدة من الانضمام للمنظمة وتكاليف الانسحاب منها . فبالانسحاب ، تخسر الولايات المتحدة القدرة على استخدام آلية المنظمة لحضّ البلدان الأخرى على تقليل حواجزها التجارية ، مما يضر صناعات التصدير الأمريكية وعمالها .

وأخيرا ، فليس هناك شعب حر سيتخلى عن حقه فى تقرير المصير . بيد أنه فى بعض الأوقات ، تجد البلدان أنه مما يتفق مع مصلحتها الذاتية الرشيدة أن تخضع قرارات جارية لقيد خارجى ، حتى وإن كانت هذه القرارات تتحدد بصورة ديمقراطية . إن دستور الولايات المتحدة يشكل مثل هذا القيد الخارجى على الأعمال التى يستطيع أن يقوم بها حاليا ، الناخبون والكونجرس والرئيس . إن الأمريكيين أحرار فى تعديل الدستور ، لكن العملية المحددة لذلك صعبة تماما عن قصد ، لأن هدف واضعيه كان يتمثل فى إنشاء نظام يمكن التنبؤ به ودائم يحكم شئون الأمة .

وبنفس الطريقة لحد كبير ، اختار الكونجرس بصورة ديمقراطية الانضمام للاتفاقيات التجارية الدولية التى تفرض قيودا على السلوك القومى . وقد يتطلب الأمر أحيانا أن تغير دول فرادى سياساتها التى تتعارض مع هذه الاتفاقيات . ولكنها إذ تفعل ذلك ، فإنها لا تتخلى عن سيادتها . على العكس ، عندما تثور المنازعات التجارية ، يستطيع البلـ

(١٠) نادر ووالاش (١٩٩٦) . ويزعم نادر ووالاش أن « أى معيار قومى ، أو على مستوى الولاية ، أو محلى يوفر حماية أكبر مما يوفر معيار دولى يتم تشكيله حسب صناعة معينة ، لابد أن يمر بتحدى اختبارات « منظمة التجارة العالمية ، حتى يتفادى وصفه بأنه « حاجز تجارى غير قانونى » (ص ٩٧) . والواقع أنه مثلما أوضح الباحث آلان سايكس ، عندما ثارت اختلافات فى الرأى عميقة الجذور حول مستويات المخاطر الملائمة أو الجدل العلمى ، فإن الأمم المستوردة قد تجد أن هناك أساسا عريضا فى نصوص « الجات » لمقاومة التغيير فى سياساتها . وبالمثل ، فإن « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » تلزم الأطراف بالتوفيق بين « مقاييسها المتعلقة بالمعايير لأقصى حد ممكن عمليا » ، بشرط ألا يقلل ذلك « من مستوى الأمان أو الحماية لحياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات ، أو البيئة أو المستهلكين » . سايكس (١٩٩٥ ، ص ١٠٨) .

المرتكب للمخالفة إما أن يخضع للعقوبة الناجمة عن انتهاك التزامات المعاهدة ، أو الانسحاب من الاتفاقية إن لم تعد مبادئها متسقة مع مصالحه .

وبالإضافة لذلك ، يمكن تقاسم السيادة بتشكيلة متنوعة من الطرق . فمن النادر أن تطبق بصورة دولية كافة المبادىء والتنظيمات وأن يتم إنفاذ الاتفاقيات الدولية . فبموجب « منظمة التجارة العالمية » ، يتم اعتماد المبادىء العامة فى المنتديات الدولية ، لكن تنفيذها تقوم به البلدان فرادى ، ويخضع لإجراءات تسوية المنازعات . وبموجب « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » ، فإن قضايا الإغراق والرسوم الموازنة تحكمها القوانين الوطنية ، وتنفذ الاتفاقيات الجانبية بشأن معايير العمل والبيئة على النطاق الوطنى ، ولكن مع إشراف دولى عليها جميعا .

وفى بعض الحالات ، أدت الاتفاقيات الدولية إلى تحقيق التناغم بين تشكيلة متنوعة من القواعد المتعلقة بالتنظيم الاقتصادى . وقد حدث هذا مثلا ، فيما يتعلق بالقواعد التى تحكم متطلبات الحد الأدنى من رأس المال للبنوك الواقعة فى الولايات المتحدة وبعض البلدان الصناعية الأخرى . وفى حالات أخرى ، اتفقت الدول على معايير الحد الأدنى ، مع إطلاق حرية كل بلد فى الأخذ بمعايير أكثر تشددا . وهناك نهج ثالث يتمثل فى الاعتراف المتبادل بالمعايير القومية . ففى الاتحاد الأوروبى مثلا ، فإنه إذا أوفى منتج ما بمعايير أى بلد عضو ، فيمكن بيعه فيها جميعها .

الانفتاح والمعايير

تقتضى التجارة الدولية تبادل السلع بين البلد الذى تنتج فيه والبلدان الأخرى التى تستهلك فيها . ويستطيع أى بلد أن يطبق قواعد يختارها ، من أمان وسلامة العمال إلى نوعية البيئة ، على الجانب المتعلق به من هذا التبادل : إذ يستطيع البلد المنتج أن ينظم الإنتاج ، ويستطيع البلد المستهلك أن ينظم الاستهلاك .

بيد أن هذا المبدأ البسيط غير كاف بالنسبة لبعض النقاد . ويقولون إنه ينبغى للولايات المتحدة ألا تتاجر ، أو على الأقل ينبغى لها ألا تتفاوض على مزيد من تقليل الحواجز التجارية ، مع البلدان التى لا تلتزم بحد أدنى أساسى معين من المعايير التنظيمية . فعلى سبيل المثال ، عارض البعض

اقتراح إدارة كلينتون المتعلق بسلطة التفاوض التجارى سريع المسار ، لأنها لا تكفل أن الولايات المتحدة لن تتفاوض إلا مع البلدان التى تلتزم بقائمة معايير العمل التى وضعتها « منظمة العمل الدولية » ، بما فى ذلك حق العمال فى تكوين نقابات والمساومة الجماعية ، وحظر تشغيل الأطفال وأعمال السخرة ، ووضع ضمانات ضد التفرقة ، والأجر المتساوى للمرأة والرجل . وانتقد آخرون اقتراح المسار السريع لأنه قاصر فى مجال حماية البيئة . ورغم أنهم كانوا أقل تحديدا ، فقد كانوا يقصدون على ما يبدو أنه يجب على الولايات المتحدة ألّا تبرم اتفاقات إلّا مع البلدان التى تحتفظ بمعايير بيئية تزيد على عتبة الحد الأدنى . وقد أثيرت فى أوروبا انتقادات مماثلة لاتفاقيات تحرير التجارة . فقد حاول الاتحاد الأوروبى مثلا منع بيع اللحوم الأمريكية المنتجة باستخدام الهرمونات (ولكن « منظمة التجارة العالمية » هزمته ، وقضت بأن هذه المحاولة انتهاك لأحكام « الجات »)[11] .

ولتقييم هذه الادعاءات ، من الضرورى التمييز بين إطارين للتنظيم . فمن ناحية ، يمكن لتنظيمات وأنشطة معينة فى أحد البلدان أن تؤثر على البلدان الأخرى . ومثلما ناقشنا فى الفصل الخامس ، فإن التلوث الذى يعبر الحدود القومية يقدم تصويرا واضحا لمثل هذا التأثير الخارجى . وبالمثل ، فإن قواعد الهجرة فى بلد ما قد تؤثر على حجم قوة العمل فى بلد آخر . وفى هذه الحالات ، هناك مبرر جيد للقواعد الدولية أو التنسيق الدولى[12] . وقد اعترفت الولايات المتحدة بذلك بالاشتراك فى منتديات دولية مثل مؤتمر ريو المعنى بالبيئة العالمية و « منظمة العمل الدولية » .

---

(١١) ومع ذلك ، فإن قواعد « منظمة التجارة العالمية » تزود البلدان بقدر كبير من السماح ، خاصة فيما يتعلق بالصحة العامة ، لحماية مواطنيها من أى تأثير ضار للواردات . وفى حالة النزاع على هرمونات اللحوم ، فإنه حتى مع رفض اعتراضات الاتحاد الأوروبى ، فإنه يظل فى إمكانه رفض استيراد اللحوم الأمريكية . لكن بقيامه بهذا ، يحق للولايات المتحدة أن تلتمس تعويضا بموجب إجراءات المنظمة .

(١٢) إذا رغبت عدة بلدان فى الاشتراك فى سوق عمل واحدة (أى إذا سمحت للعمال بأن يهاجروا دون قيود ، مثلما يحاول الاتحاد الأوروبى أن يفعل) ، يكون الداعى لأن تتفق هذه البلدان المشاركة على معايير عمل مشتركة ، أقوى منه فى حالة خضوع الهجرة للقيود .

ومن ناحية أخرى ، هناك تلك القواعد التى تستهدف النشاطات المحلية فى طبيعتها بصورة صرفة . ويقع فى هذه الفئة ، معظم معايير العمل وسياسات حقوق الإنسان . إن القواعد التى تضعها سنغافورة أو تايلند لموظفيها وعمالها – فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور ، وتشغيل الأطفال ، وحق الانتماء لنقابة ما على سبيل المثال – لا تؤثر بصورة مباشرة إلا على الموظفين والعمال فى هذين البلدين . وأى آثار قد تترتب على هذه القواعد فى بلدان أخرى ، هى آثار غير مباشرة ولا تحدث إلا من خلال تدفقات الاستثمار والتجارة العادية . وفى هذه الحالة ، من الصواب التساؤل عما إذا كان ملائما أن يفرض أى بلد قيمه على الآخرين . فقد يتفق مواطنو الولايات المتحدة مثلا على أن إجبار بلد ما على السماح لعماله بتنظيم أنفسهم سيثمر توزيعا للدخل أكثر إنصافا ، أو أن تدابير الأمان فى أماكن العمل ستزيد من استعداد الناس للعمل . ولكن حتى مع افتراض أن تطبيق هذه المعايير سيحقق منافع ، يظل السؤال قائما عن السبب فى أن بلد ما يجب أن يكون قادرا على إجبار بلد آخر على اتخاذ مثل هذه الخطوات .

إن العالم جدّ متنوع ، وقد يكون بلد ما يقدس البقر مجاورا تماما لبلد يعد فيه لحم البقر هو الوجبة المفضلة . وليس هناك ضمان بأن فرض نفس المعايير على البلدان التى تختلف فيها الظروف والقواعد المرعية ، سيحقق نتائج مُثلى أو حتى مستصوبة . فعلى سبيل المثال ، فإن المعايير البيئية المتشددة من المرجح أن تقلل التلوث ، لكن ذلك يتم عادة بتكلفة كبيرة ، قد تعجز عن تحملها البلدان ذات المعايير المتهاونة . وكقاعدة عامة ، فإنه إذا أُضير بلد ما من سلوك بلد آخر فى منطقة ما ، فإنه ينبغى للبلد الأول أن يكون مستعدا للمشاركة فى تحمل تكلفة تغيير هذا الوضع ، مثلما يفعل الاتحاد الأوروبى بتقديم تحويلات ضخمة إلى أعضائه الأكثر فقرا فى حين يصر على أن يأخذ هؤلاء الأعضاء بمعايير الاتحاد الأعلى .

وفى المناقشات التى دارت حول سلطة المسار السريع ، أكد ممثلو المنظمات العمالية أن ربط التفاوض حول القضايا التجارية بمعايير العمل ، لا يختلف عن السعى لجعل البلدان الأخرى تدعم قواعد الملكية الفكرية لديها . ويزعمون أنه فى الحالتين ، تسعى الولايات المتحدة إلى فرض آرائها وقيمها على البلدان الأخرى . وهذا التشبيه فى غير موضعه .

فمعايير العمل قد تؤثر على التجارة ، لكنها لا تشكل حاجزا تجاريا[١٣] . وعلى النقيض من ذلك ، فإن قواعد الملكية الفكرية الضعيفة يمكن أن تعمل كحواجز أمام التجارة : فشركات برامج الكمبيوتر الجاهزة الأمريكية لن تجد ما يشجعها على تصدير برامجها للبلدان التى يمكن فيها نسخها بسهولة دون التعرض لعقوبة ما . كما يحسن بهؤلاء النقاد أن يتذكروا أنه بشن الولايات المتحدة حملة صليبية لجعل باقى العالم يأخذ بمعاييرها الخاصة ، فإنها تجعل نفسها عرضة لحملات صليبية يقوم بها الآخرون ، الذين يمكنهم اتهامها مثلا بأن معاملتها للعمال المهاجرين ، أو بأن جهودها الضعيفة لخفض استهلاك الطاقة ، يشكلان ممارسات « غير عادلة » تشوه التجارة لصالحها بصورة مصطنعة .

وبصفة أعم ، هناك مفارقة فى الادعاء بأنه من مصلحة أمريكا الذاتية الإصرار على أن تفى البلدان الأخرى بمعايير متشددة للبيئة والعمل . فأى ضرر مزعوم ينجم عن المعايير المتساهلة يعانى منه *المقيمون فى الخارج* ، وليس فى الولايات المتحدة . وبقدر ما يكون هدف بلد ما الرئيسى فيما يتعلق بالبيئة هو حماية هوائه ومائه ، فإن سياسة الانفتاح تحسن فعلا البيئة المحلية . ولو كانت سياسة الولايات المتحدة التجارية تسترشد بمصلحتها الاقتصادية الذاتية فقط ، كان لابد أن تتلهف على استيراد السلع من البلدان ذات المعايير الضعيفة فيما يتعلق بالعمل والبيئة ، وكان يمكنها عندئذ أن تتخصص فى إنتاج السلع والخدمات التى لا تولد تلوثا وتوفر فى العمل غير الماهر . وكان الهواء والماء سيصبحان أنظف فى أمريكا ، ويتحمل الناس فى الخارج آثار الجانب الخبيث من معايير التلوث والعمل الضعيفة[١٤] . ولذلك فإنه من الغريب نوعا ما المناداة بأن تضحى الولايات المتحدة بأوراقها للمساومة فى المفاوضات التجارية لتقاتل من أجل المنافع التى

---

(١٣) الواقع ، أن الأدلة التجريبية تبين أنه حتى معايير العمل الضعيفة ليس لها تأثير كبير إحصائيا على تدفقات التجارة ؛ جولوب (١٩٩٧) .

(١٤) مثلما ناقشنا من قبل ، فإن هذه الاطروحة لا تصمد عندما يعبر التلوث الحدود القومية . لكن كثيرا من التلوث لا يقلل من نوعية الحياة إلا بالنسبة للمقيمين المحليين ، وليس بالنسبة لأناس يعيشون على بعد آلاف الأميال .

تتحقق أساسا للأجانب . ألا ينبغى لها بدلا من ذلك ، أن تقاتل من أجل المنافع التى تفيد الأمريكيين أساسا ، وأن تترك للأجانب القلق بشأن رفاهية مواطنيهم ؟ ونحن لا نقول إن الأمريكيين يجب ألا يهتموا بنوعية البيئة فى البلدان الأجنبية . بيد أننا نعتقد أنه من الحماقة معاملة هذا الاهتمام باعتباره مسألة تتعلق بمصلحتنا الاقتصادية الذاتية .

إن كثيرين من أنصار وخبراء البيئة يريدون تحسين البيئة فى الداخل والخارج على حد سواء . بيد أنه ينبغى لهم أن يواجهوا حقيقة أن هناك حدودا لقدرة أمريكا على التأثير على سياسات البيئة فى الخارج . وصانعو السياسة الأجانب الذين لا يشاركون أنصار البيئة آراءهم ، لا يمكن دفعهم لقبول معايير الحد الأدنى البيئية إلا إذا قدمت البلدان الأخرى معونة كبيرة أو تسهيلات تجارية فى المقابل . وبقدر ما يمنح صانعو السياسة الأمريكية هذه المعونة والتسهيلات ، سيستخدمون بعضا من قدرتهم على المساومة فى إقناع الحكومات الأجنبية بفتح الأسواق المحلية أمام المنتجين الأمريكيين وغيرهم . ومن ثم ينبغى للمرء أن يكون مستعدا للتنازل عن درجة من فرص الوصول لأسواق الآخرين بغية الحصول على « تنازلات » بشأن معايير البيئة (أو العمل) لصالح مواطنى البلدان الأخرى .

ويتعين على المنادين « بالربط بالمعايير » أن يواجهوا بأمانة حقيقة أن الإصرار على أن يأخذ بلد آخر بمعايير أكثر تشددا بشأن البيئة والعمل من أجل مواطنيه ، سيقلل من احتمال الوصول إلى أى اتفاق . وفى ضوء هذا ، من المشروع التساؤل عما إذا كان الهدف الحقيقى لمن يحبذون الربط بالمعايير فى الصفقات التجارية هو مساعدة من هم فى الخارج أو حماية عمال معينين فى الداخل .

فعلى سبيل المثال ، فإنه لمنع المنافسة « غير العادلة » فى تعدين الفحم فى البلدان الأخرى ، قد يصرّ المرء على أن تحتوى أى اتفاقية تجارية على معايير متشددة بشأن الصحة والسلامة تجبر الشركات الأجنبية على إنتاج الفحم بحيث يتحمل عمال المناجم نفس المخاطر التى يواجهها نظراؤهم فى الولايات المتحدة . ومع ذلك ، فبالنسبة للبلدان التى تفتقر إلى التكنولوجيات أو معدات توفير السلامة المتاحة فى الولايات المتحدة ، قد يكون هذا مستحيلا من الناحية العملية – مثلما كان الحال فى الولايات المتحدة من

ثلاثين أو أربعين سنة مضت . وحتى على الرغم من الصخب الطنان وراء القول بأن مركز أمريكا فى المساومة يمكّنها من التركيز على تحسين معايير السلامة فى عمليات التعدين فى الخارج ، ففى واقع الأمر أن تأثير جعل البلدان الأخرى تأخذ هذا الموقف يتمثل فى حماية تعدين الفحم فى الولايات المتحدة .

أو لنتأمل موقف المنادين بأن تأخذ البلدان الأخرى بمعايير صارمة للعمل ، والذين يعترفون بقصدهم النبيل فى تحسين رفاهية العمال الأجانب . هل هذه هى أفضل طريقة لمساعدة هؤلاء العمال ؟ أو هل من الأفضل تقديم تجارة بلادهم التى يتم تحريرها ، باعتبارها وسيلة لتوسيع فرص التوظف فى صناعات التصدير فى الخارج ؟ وحتى رغم أن الوظائف فى هذه الصناعات توفر أجورا وظروف عمل قد تبدو مروعة بالمعايير الأمريكية ، فإنها عادة هى أفضل الفرص المتاحة للعمال غير المهرة فى العالم النامى . هل الاعتبارات الإنسانية تقضى بأن ترفض الولايات المتحدة التجارة مع هذه البلدان لأن معاييرها الخاصة بالعمل ليست مرتفعة بالقدر الذى تفضله ؟ إن نتيجة اتخاذ هذا الموقف هى أنه لن يكون لكثير من العمال فى العالم الثالث أى وظائف على الإطلاق ، أو أن يقوموا بالوظائف التى تدفع أجورا أقل ، وفى ظروف عمل أسوأ حتى من تلك المتاحة حاليا فى القطاع المتجه للتصدير .

ويلخص بول كروجمان المسألة بهذه الطريقة :

> هل يرغب من يريدون فرض قيود على الواردات على البلدان التى لديها معايير منخفضة فيما يتعلق بالعمل ، فى رفع هذه القيود عن البلدان التى بدأت تدفع أجورا لائقة ؟ فحوالى سنة ١٩٧٠ ، كانت اليابان لا تزال بلدا منخفض الأجور ، واتهمت بأنها تبقى على عمالها فى « أقفاص الأرانب » بغية استمرار حملتها التى لا تهدأ من أجل التصدير . وبحلول مطلع التسعينيات ، كانت الأجور اليابانية أعلى عمليا منها فى الولايات المتحدة . فهل خفّ الهجوم على اليابان ؟ وفى ١٩٧٥ ، كانت الأجور فى كوريا الجنوبية تبلغ ٥ فى المائة فقط منها فى الولايات المتحدة ؛ وبحلول عام ١٩٩٥ ، ارتفعت إلى ٤٣ فى المائة . فهل

اختفت المعارضة للصادرات الكورية ؟ إن الشكوى الحقيقية ضد البلدان النامية ليست أن صادراتها تقوم على أجور منخفضة وورش تستنزف عرق العمال ، بل الشكوى تكمن فى أنها تصدر أصلا[١٥] .

لكن لنفترض أن كروجمان على خطأ ، وأن من يلحون على الربط بين المعايير والتجارة يريدون حقا مساعدة العمال الأجانب . فإذا نحينا جانبا ما إذا كان الربط سيحقق هذا الهدف حقا أم لا ، فإن الناخبين وصانعى السياسة يجب أن يتساءلوا عن الثمن الذى يكون الأمريكيون على استعداد لدفعه لمساعدة الآخرين فى الخارج ، وذلك من زاوية فقد فرص الوصول إلى أسواق أجنبية . لكننا نشك فى أن هذا الثمن كبير ، وذلك حكما من عدم شعبية برامج المعونة الأجنبية التى تمولها الحكومة . ويفسر من يطالبون بقوة بالربط بالمعايير مسعاهم ، هذا إن فسروه مطلقا ، بأنهم ينادون فى الواقع بنوع من برامج المعونة الأجنبية يتم تمويله عن طريق أسعار أعلى بصورة منتقاة على واردات معينة والوظائف الضائعة فى صناعات التصدير الأمريكية . إن هذه الصناعات كان يمكنها أن تظفر بمبيعات إضافية لو استطاعت الولايات المتحدة الحصول على حواجز تجارية مخفضة من شركائها التجاريين الأجانب ، وهى تنازلات يقل احتمال تحقيقها إذا أصرت على معايير العمل الأعلى .

ومن الممكن أن يكون سلوك بلد ما مستحقا للوم – من خلال ممارسة الفصل العنصرى أو العبودية ، أو ارتكاب المذابح ضد المدنيين الأبرياء ، أو إساءة معاملتهم – بحيث يرفض بلد آخر من جانب واحد أن يتاجر معه . لكن هذه حالات نادرة . فعندما يختار بلد ما مثل هذا المسار ، يجب أن يكون مستعدا لقبول أن ذلك قد يفرض تكاليف حقيقية على منتجيه ومستهلكيه ، وأحيانا على ضحايا فى الخارج يحاول أن يساعدهم .

وعندما لا يكون هناك توافق وطنى فى الرأى ، بالطبع يكون المستهلكون فرادى أحرارا فى تطبيق عقوباتهم الخاصة . فأى شخص يؤمن بأن تشغيل الأطفال أو عمل السخرة خطأ ، يستطيع أن يختار عدم

(١٥) كروجمان (١٩٩٧ أ) .

شراء المنتجات من البلدان التى تسمح بهذه الممارسات . ويمكن للمنظمات الدولية ، مثل منظمة العمل الدولية ، أن تيسر هذا الضغط الذى يمارسه المستهلكون بنشر قوائم بالبلدان « المخالفة » ، وكذلك البلدان التى تمنع مفتشى منظمة العمل الدولية من التحقق مما إذا كانت هذه الممارسات سارية ، مثلما تفعل مختلف منظمات حقوق الإنسان بالفعل . وإذا كانت غالبية الناخبين تؤمن بأن المعلومات الكافية والدقيقة لا يتم توفيرها للمستهلكين بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم بالشراء ، ففى مقدور الحكومات الوطنية نشر مثل هذه المعلومات على مواطنيها . وتستطيع حكومة الولايات المتحدة أن تساعد المستهلكين الأمريكيين بهذه الطريقة ، بمطالبة البائعين فى أسواقها بأن يضعوا على منتجاتهم بيانات دقيقة عن بلد المنشأ ، وتشجيعهم على تحديد تلك البلدان « الآمنة بيئيا » وتلك « الصديقة للدرافيل »[١٦] .

خاتمة

الادعاء القائل بأن العولمة كلفت الولايات المتحدة سيادتها ، فاسد من الناحية الفكرية . فالولايات المتحدة تنضم للصفقات التجارية لتحقيق مصالحها الاقتصادية . ولا ريب أن الاقتصاد العالمى يفرض بعض القيود على عملية صنع القرار فى كل من القطاعين العام والخاص ، ولكن تكاليف هذه القيود تتضاءل بالمقارنة بالمنافع الاقتصادية التى يحصل عليها الأمريكيون من التجارة الأكثر حرية . ولو كانت الولايات المتحدة أقل تكاملا بصورة وثيقة مع باقى العالم بشأن الأمور الاقتصادية ، لكان مواطنوها فى مجموعهم أسوأ حالا .

والعولمة لا تضفى منافع متساوية على الجميع ، والواقع أن بعض العمال قد يصبحون أسوأ حالا نتيجة للتدفقات الدولية الأكثر حرية للسلع

---

(١٦) بالطبع إن وضع البيانات لا يلغى الضرر الناجم عن الممارسات محل الاعتراض . وعندما يرفض المستهلكون المطلعون شراء منتجات صنعت بعمل العبيد ، فإنهم يتفادون الضرر السيكولوجى الذى قد يتعرضون له إذا اشتروا دون قصد منتجات عمل العبيد . ولكن ما لم ينضم إليهم ملايين آخرون من المستهلكين فى عملية المقاطعة ، فمن المرجح أن يستمر شر العبودية .

والخدمات . والتحدى الذى يواجهه صانعو السياسة يتمثل فى إيجاد طرق فعالة لتخفيف وقع اللطمة التى يتلقاها هؤلاء العمال . وهذا النوع من السياسة رشيد لسببين على الأقل . فمن الإنصاف والإنسانى القيام بهذا . وبالإضافة لذلك ، فإنه من الناحية العملية ، إذا لم تعالج المخاوف المشروعة لمن يفقدون شيئا من جراء التجارة الحرة أو يتهددهم خطر ذلك ، فإن صانعى السياسة سيواجهون ضغطا سياسيا متزايدا لعكس مسار تحرير التجارة الذى حقق حتى الآن منافع ضخمة للاقتصاد الأمريكى .

الفصل

٧ التصدى للاختلال وعدم المساواة

حاولنا فى الفصول السابقة توضيح أمر واحد : أن القليل من هجمات الهلع من العولمة على التكامل الاقتصادى العالمى الأوثق ، له أى قيمة . فروابط أمريكا الاقتصادية المتنامية مع باقى العالم ليست مسئولة عن النمو الأبطأ لمتوسط الدخل ، وارتفاع البطالة ، وانخفاض الإنتاجية . والتكامل الاقتصادى الأوثق مسئول على أقصى حد عن نسبة صغيرة من خسارة الوظائف فى الصناعة ، وعن التفاوت المتزايد في الأجور فى الولايات المتحدة[١] . والتهمة القائلة بأنه يتعين على العمال الأمريكيين والشركات الأمريكية أن يتنافسا فى ساحة غير متكافئة الفرص ، تعكس سوء فهم أساسى لماهية التجارة والتبادل . إن هدف التجارة هو استغلال مزايا الفروق بين الأمم . وستكون المكاسب المتحققة من التجارة أصغر بصورة هائلة لو كانت كل البلدان متماثلة .

إن العولمة لم تقوض سيادة الولايات المتحدة . والدعوة إلى ألا تتفاوض الولايات المتحدة على اتفاقيات التجارة سوى مع البلدان التى تفى بمعايير الحد الأدنى الخاصة بالبيئة والعمل ، تتجاهل مصالح مستهلكى ومصدرى الولايات المتحدة . وحتى إذا التفت المفاوضون لهذه الدعوة ،

---

(١) ربما لعبت اتجاهات الهجرة الأخيرة دورا أكبر فى عدم المساواة المتزايد فى الأجور ، مثلما نوقش فى الفصل الرابع .

فإنهم لن يحسنوا بالضرورة رفاهية العمال ذوى الأجر المنخفض فى العالم الثالث ، المستفيدين المفترضين من معايير الحد الأدنى للعمل . وفى كثير من الأحيان ، يوقف إصرار الولايات المتحدة على معايير الحد الأدنى توسع القطاع الحديث فى بلدان العالم الثالث ، ويحد بذلك من فرص العمال الفقراء فى تحسين مستويات معيشتهم .

وإذا كان المبرر الفكرى للهلع من العولمة ضعيفا ، لماذا تستمر المنافسة العالمية فى إثارة مثل هذا القدر الكبير من المخاوف بين الأمريكيين العاديين ؟ لماذا الهلع من العولمة بمثل هذه الجاذبية فى السوق السياسية ؟ نعتقد أن السبب الرئيسى هو أن الخوف من التكامل العالمى ناجم عن رصيد كبير من القلق العام من النمو البطىء للدخل ، واحتمال فقد الوظائف ، وتزايد عدم المساواة ، وفقد السيطرة الظاهرى على مصيرنا الاقتصادى . فعلى الرغم من المعدل القومى المنخفض للبطالة خلال خمسة وعشرين عاما ، لا يزال أمريكيون كثيرون يخافون من أنهم قد يصبحون ، فجأة ودون إنذار ، ضحايا « لتخفيض حجم » الوظائف أو « إعادة هندستها » .

وعلى الرغم من هذا الخوف ، فإن الناخبين غير مستعدين ، على ما يبدو ، لدفع ضرائب أعلى لتغطية الزيادات الكبيرة فى الإنفاق الحكومى على المساعدات أو الإعفاءات الضريبية للعمال الأدنى دخلا ، حتى على الرغم من أن مثل هذا الإنفاق قد يقلل عدم الأمان فيما يتعلق بدخول العمال ، ويعوض جزئيا تأثير التفاوت الأوسع فى الأجور . وليس من الصعب تفسير ممانعة الناخبين فى تمويل مثل هذه المبادرات . فالنمو الاقتصادى الأبطأ جعل الأمريكيين أقل استعدادا لتحمل الضرائب ، وخبرة الناخبين مع المبادرات العامة السابقة لم تكسبهم ثقة كبيرة فى أن توسعا كبيرا فى الإنفاق الحكومى سيقلل عدم تمتعهم بالأمان فى واقع الأمر .

إن إلقاء الرمال فى محرك العولمة يمثل على النقيض من ذلك ، عملا ملموسا يستطيع السياسيون القيام به لتغيير الوضع . والأفضل من ذلك ، أنه لا يتطلب إنفاقا حكوميا إضافيا . وفى حين أن الاقتصاديين قد يخترمون ثقوبا فى النظريات والأدلة الحمائية ، فإن منتقدى التكامل العالمى يمكنهم أن يشيروا إلى الحكايات والحقائق المقنعة فى ظاهرها : نمو الأجور المصاب بالأنيميا ، العمال المطرودين من وظائفهم والذين يمكن تحديدهم ،

المصانع التى نقلت لمواقع فى الخارج ، وادعاءات الإدارة بأنه يتعين اتخاذ هذه الخطوات غير السعيدة بسبب الآثار المشئومة للمنافسة العالمية . إن زيادة الحواجز الأمريكية أمام التجارة الأجنبية ، أو رفض الدخول فى صفقات تجارية جديدة مع البلدان منخفضة الأجور ، إن لم تكن لهما آثار أخرى ، يوفران الوهم المريح بأن هذه التطورات يمكن عكس اتجاهها أو وقفها .

وينبغى أن يعالج من يؤمنون مثلنا بأن التكامل الاقتصادى الأوثق هو فى مصلحة أمريكا لأقصى حد ، أوجه القلق المشروعة الكامنة وراء خوف الأمة من التكامل . فعندما تقتضى سياسات التجارة المفتوحة التى تفيد البلد كله ، ثمنا من مجموعات معينة من العمال ، فإن الأمة تقع عليها المسئولية بشكل ما فى تعويضهم . وبالإضافة لذلك ، فإن التقاعس عن القيام بذلك ، سيثير رد فعل ارتجاعيا متناميا من قبل الناخبين ، قد يقلب مسار التقدم الذى تم إنجازه بالفعل صوب أسواق أكثر انفتاحا ، ويبدد المكاسب الاقتصادية التى حظيت بها الولايات المتحدة نتيجة لهذا التقدم . والخطر واضح بالفعل . فقد هاجم عدد كبير من أعضاء الكونجرس ، يحركهم فى ذلك التشكك العام ، بمرارة المشاركة الأمريكية فى الإغاثة المالية التى ساعدت على منع إعسار المكسيك على نحو يجعلها عاجزة عن دفع ديونها فى ١٩٩٥ . ويرفض الكونجرس حاليا بصورة روتينية الطلبات المقدمة بتقديم مساهمات أمريكية إضافية فى رأس مال البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، حتى على الرغم من أن هاتين المؤسستين تلعبان دورا حاسما فى الحفاظ على استقرار النظام المالى العالمى ، الذى تعد الولايات المتحدة مشاركا ومستفيدا رئيسيا منه . ففى أواخر ١٩٩٧ ، رفض الكونجرس منح الرئيس ما كان يعتبر من قبل ترخيصا روتينيا بالتفاوض حول صفقات تجارية على أساس المسار السريع . ويحدّ هذا التقاعس من قدرة الإدارة على إبرام صفقات تفتح أسواقا أجنبية جديدة أمام الصادرات الأمريكية مقابل انفتاح أكبر فى أسواق الولايات المتحدة . وفى الكساد التالى ، يمكن أن يكون هناك خطر أكبر بصورة هائلة فى أن تتخذ الولايات المتحدة خطوات عدوانية لإغلاق أسواقها أمام الأجانب ، مما يؤدى إلى عكس اتجاه السياسة التجارية لأمريكا بعد الحرب .

إننا لا نقدم حلولا شافية للمشاكل الاقتصادية التى أثارت الهلع من العولمة . وفى ١٩٩٣ ، طرح اثنان من مؤلفى هذا الكتاب (بيرتلس وليتان) مجموعة من المقترحات الرامية لتحقيق تحسن كبير فى كل من النمو الاقتصادى والتوزيع المنصف لمنافع الازدهار[٢] . وشملت مقترحاتهما عددا من المبادرات : إجراء خفض كبير فى عجز الميزانية الاتحادية ، والذى سيساعد عن طريق تقليله لأسعار الفائدة ، على حفز الزيادة فى الاستثمار الخاص ؛ ومضاعفة الائتمان الضريبى الاتحادى للبحوث والتنمية التى يقوم بها القطاع الخاص ؛ وإعادة المعاملة الضريبية السخية للمبالغ التى تنفقها الشركات على المصانع والمعدات ؛ واتخاذ تدابير لزيادة مستوى ، وتحسين الإنصاف فى ، إنفاق القطاعين العام والخاص على تدريب العمال ؛ والقيام بمبادرات لتحرير القواعد التى تحكم التجارة والاستثمار الأجنبيين ، وكذلك وضع استراتيجية جديدة لتشجيع شركاء الولايات المتحدة التجاريين على تحرير قواعدهم . وقد تم الأخذ بأول هذه الاقتراحات ، ويتراءى حاليا فى سياسة الميزانية الأمريكية . وكاستجابة لذلك ، قفز الاستثمار الخاص الأمريكى قفزة كبيرة ، كما توقعنا ، سواء من الناحية المطلقة أو كنسبة من إجمالى الناتج الأمريكى . كما نفذ بشكل ما زوج من المقترحات الأخرى ، بما فى ذلك تحسين الائتمان الضريبى للبحوث والتطوير . وارتفع نمو الإنتاجية نوعا ما منذ ١٩٩٣ ، لكن عدم المساواة فى الدخول لم ينخفض إلّا بصورة طفيفة .

وقد اقترح واحد آخر من مؤلفى هذا الكتاب (شابيرو) ، من قبل ، حفز النمو طويل الأجل من خلال إجراء تغيير رئيسى فى سياسات الضرائب والإنفاق التى تتبعها الحكومة الاتحادية : بإلغاء الدعم الضريبى والإنفاقى المقدم لصناعات محددة على مراحل ، وتقليل القوة العاملة الاتحادية والتكاليف الإدارية ، وتحويل الموارد لتخفيض العجز والاستثمارات العامة الموجهة فى التعليم والبنية الأساسية والبحوث والتطوير . كما قدم مقترحات لإصلاح النظام الضريبى وقيام الهيئات

---

(٢) بايلى ، بيرتلس ، وليتان (١٩٩٣) .

العامة بتوفير التعليم والتدريب على الوظائف . وقد تم الأخذ ببعض هذه الاقتراحات ، فى حين لم يتم الأخذ بالبعض الآخر .

وقدم نقاد آخرون للأداء الاقتصادى الأمريكى مقترحات أكثر طموحا لتدعيم معدل النمو فى البلاد . فمن اليمين جاءت الدعوة لإجراء تخفيض كبير فى سعر ضريبة مكاسب رأس المال (والتى أذعنت لها الإدارة) ، أو إجراء تحول طموح نحو ضريبة للدخل أو الاستهلاك بسعر موحد . وزعموا أن كلا النوعين من الإصلاحات ، سيساعد على إطلاق موجة من الاستثمار ونشاط منظمى المشروعات مما يؤدى إلى نمو شامل أسرع . ونحن لا نتشكك فى هذه الادعاءات فحسب ، بل نعتقد أن الإصلاح الضريبى وفق هذه الخطوط سيزيد سوءا مشكلة البلاد الاقتصادية الأخرى : زيادة عدم المساواة .

وفى الطرف الآخر من النطاق السياسى ، قدم الليبراليون مقترحات لتعزيز الإنفاق العام على التعليم والنقل والأنشطة العامة الأخرى التى قد تساعد الاقتصاد على النمو على نحو أسرع . ومع ذلك ، فإن إنفاق مزيد من الأموال دون إجراء إصلاح أساسى لطريقة استخدام النقود ، ربما لن يكون له سوى تأثير ضئيل على « ناتج » هذه الأنشطة العامة . ويتضمن الإصلاح الأساسى تحسين الحوافز المقدمة إلى التوفير الكفء والفعال لهذه الخدمات العامة . ويمكن تحقيق هذا مثلا ، بزيادة حوافز الطلاب على التعلم ، أو زيادة الرسوم على مستخدمى الطرق السريعة خلال فترات ذروة الاستخدام . والمشكلة الأساسية فى النهج الليبرالى هى أنه فى عصر الميزانيات المتوازنة ، يبدو من غير المحتمل أن يكون هناك أموال عامة إضافية كبيرة لجدول أعمال النمو . ولن يصبح المزيد من الموارد العامة متوافرا إلا إذا استطاع الزعماء السياسيون إقناع الأمريكيين بقبول زيادة الضرائب ، وهو احتمال لا يبدو مرجحا فى ١٩٩٨ .

ولا يبدو أن زعماء أى من الحزبين مستعدون للقيام بخطوات كبيرة لعلاج مشكلة عدم المساواة المتزايد . ولا ريب أن هذه القضية قد ولدت موجة جديدة من الاهتمام فى الدوائر الأكاديمية . فقد اقترح إدموند فيلبس ، من جامعة كولومبيا ، أن تبدأ الحكومة الاتحادية برنامجا ضخما لدعم أجور

العمال الملتصقة بقاع سلم الأجور[٣] . وقال إن هذا سيدعم بصورة فعالة الأجر الصافى للعمال المدعومين ، وسيرفعه إلى ٨ دولارات فى الساعة ، فى حين يترك تكاليف الأجور التى يتحملها أرباب الأعمال دون تغيير أو حتى يخفضها . وهذا الدعم لابد أن يحفز نمو العمالة ، ويقلل فى الوقت نفسه عدم المساواة فى الأجر الصافى . ويقترح بروس أكرمان ، وآن ألستوت ، من مدرسة ييل للقانون ، خطة أكثر جرأة حتى من ذلك لتوفير فرصة متكافئة[٤] ، تقدم لجميع الشبان « حصة » نقدية من المجتمع الأمريكى يبلغ حدها الأدنى ٨٠ ألف دولار . ويستطيع الوافدون الجدد لسوق العمل أن يستثمروا حصصهم هذه فى الحصول على مزيد من التعليم ، والتدريب المتخصص ، وإقامة مشروعات أعمال جديدة ، أو أى نشاط من طائفة عريضة من الأنشطة الأخرى . ولا شك أن هذه الخطة ستحقق تكافؤ الفرص الأولى فى أمريكا ، وإن كان بتكلفة عامة ضخمة خلال العقود العديدة التالية . وفى إطار المناخ السياسى الراهن ، لا يمكن تنفيذ لا اقتراح فيلبس ، ولا اقتراح أكرمان – ألستوت من الناحية السياسية . ولكن مثل هذا النوع من الاهتمام الأكاديمى قد يرسى الأساس الفكرى لوضع حلول مقبولة سياسيا فى نهاية الأمر .

إن طموحاتنا فى هذا الكتاب أضيق نطاقا . إن المشكلتين المستمرتين المتعلقتين بالنمو البطىء ، وتزايد عدم المساواة ، كلتيهما قضيتان عامتان خطيرتان ، وأى حلول لهما تتجاوز نطاق هذا المؤلف . وبدلا من ذلك ، فإننا نقدم فى هذا الفصل الختامى اقتراحات لعلاج الاختلالات الاقتصادية التى يعانيها العمال والشركات نتيجة للتجارة المحررة . لقد سلم الاقتصاديون منذ زمن طويل بأنه فى حين أن التجارة الحرة تخلع على الاقتصاد بأسره منافع صافية ، فإنها تلحق الضرر أيضا بعمال معينين وشركات معينة ، والذين يعانون من خسائر اقتصادية نتيجة لزيادة المنافسة التى تخلقها التجارة المحررة . وهناك علاج نمطى للآثار الاقتصادية الناجمة عن التجارة الحرة هو المطالبة بأن يتقاسم الفائزون بعض مكاسبهم

---

(٣) فيلبس (١٩٩٧) .

(٤) أكرمان وألستوت (١٩٩٨) .

مع الخاسرين خلال شكل ما من التعويض . ونحن نأخذ هذا بجدية باعتباره متطلبا سياسيا والتزاما أخلاقيا .

علاج الاختلال من كل المصادر

من المفيد أن نبدأ باستعراض مختصر للسياسات الحكومية الراهنة لحماية العمال من الخسائر الاقتصادية مهما كان سببها ، سواء كان متصلا بالتجارة أم لا . إن التجارة مجرد مصدر من مصادر كثيرة للتغيير فى اقتصاد دينامى . وقد لاحظ الاقتصادى جوزيف شومبيتر أن الرأسمالية الصحية تخلق بيئة من « التدمير الخلّاق » . فالأسواق الرأسمالية تعمل من خلال استبدال الأفكار والمنتجات وأساليب الإنتاج الجديدة والأفضل بالقديمة منها . وتستفيد الغالبية العظمى من المستهلكين والمنتجين فى النهاية من هذه العملية ، وتتكيف الغالبية الساحقة معها بطريقة ما . لكن قلة من العمال والمنتجين تعانى من خسائر ضخمة ودائمة على امتداد الطريق .

وقد وضعت الحكومات تشكيلة متنوعة من برامج شبكات الأمان لمساعدة العمال على التغلب على انعدام الأمان الحتمى فى مناخ التدمير الخلاق . وهذه البرامج لا تحمى الأفراد من أسوأ الآثار الجانبية للتغيير فحسب ، وإنما تساعد أيضا فى تقليل تفاوت الدخول الذى يحدث حتى فى اقتصاد يعمل بسهولة ويسر . ونعتقد أنه يمكن تحسين برامج شبكات الأمان الأمريكية لتقليل عدم الأمان الذى يواجهه العمال فى الاقتصاد العالمى الجديد . وفى الوقت نفسه ، يمكن أن تخفف بعض التغييرات التى نقترحها من أوجه التفاوت الواسعة فى الدخول فى الولايات المتحدة .

ومن وجهة نظر العمال والعاملات ، فإن التأمين ضد البطالة من أهم عناصر شبكة الأمان . لقد أقيم نظام التأمين ضد البطالة فى الولايات المتحدة كجزء من مرسوم الضمان الاجتماعى الذى شرّع خلال الكساد الكبير . واكتسب البرنامج شكله ونطاقه الحاليين بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة . ويقوم النظام بوظيفتين حاسمتين ، فهو يوفر للعمال حماية أساسية للدخل عندما يتعطلون عن العمل مؤقتا نتيجة للتسريح ، وبمساعدته العمال العاطلين على الحفاظ على الاستهلاك فى أوقات الشدة ، يوفر أيضا للاقتصاد حافزا يلقى ترحيبا عندما تكون البطالة الشاملة عالية .

ولكل من الولايات الخمسين برنامج البطالة الخاص بها ، والتى تغطى معا أكثر من ٩٧ فى المائة من العاملين بأجر ومرتب . ولبرامج جميع الولايات عدة سمات مهمة مشتركة . فالعمال يصبحون مؤهلين للحصول على منافع البطالة بالعمل لحد أدنى من الزمن ، فى وظائف يغطيها النظام . وعندما يتم تسريح العمال ، يقدمون طلبا للحصول على منافع أسبوعية يمكن أن تستمر حتى نحو ستة أشهر أو حتى يعاد استخدامهم ، أيهما يحدث أولا . وبالنسبة للعمال الذين يحصلون على الأجر المتوسط أو دون المتوسط ، فإن المنافع الأسبوعية تحل محل نحو نصف الأجور الضائعة . ونظرا لأن الولايات تضع حدّا أقصى للمنافع الأسبوعية ، فإن العمال ذوى الأجور المرتفعة لا يحصلون على مثل هذه النسبة المئوية العالية من أجورهم الضائعة . وكان متوسط شيك البطالة فى ١٩٩٦ يبلغ نحو ١٩٠ دولارا فى الأسبوع . وتقدم الولايات التى توجد بها معدلات مرتفعة بصورة خاصة من البطالة منافع ممتدة ، قد تضيف ما يصل إلى ثلاثة أشهر إلى الأشهر الستة من المنافع المتاحة عادة . وعندما يكون معدل البطالة القومى مرتفعا ، يرخص الكونجرس أحيانا بتمديد أكبر للمنافع ، مما قد يضيف من شهرين إلى أربعة أشهر لمدة الاستحقاق . وبصفة عامة ، فإن العمال الذين يتعطلون مدة تزيد على ستة أشهر يمكنهم طلب طوابع الأغذية أو منافع المساعدة العامة ، لكن استحقاق هذه المنافع مقيد باختبارات صارمة تتعلق بالدخل والأصول .

وعلى الرغم من أن معظم الأمريكيين يتفقون على أن التأمين ضد البطالة جزء أساسى من شبكة الأمان ، فإن كثيرين يعترفون أيضا بأن البرنامج يخلق بعض مشاكل الحوافز الخطيرة بالنسبة للعمال العاطلين . فنظرا لأن شيكات البطالة تحل محل نسبة كبيرة من الإيراد الضائع نتيجة للبطالة ، فإنها تقلل الضغط على العامل لقبول وظيفة أخرى . ويمكن أن يكون هذا شيئا طيبا إذا كان يكفل للعامل ترف رفض عروض الوظائف السيئة والاستمرار فى البحث عن آفاق أفضل . لكن الشيكات الأسبوعية تخلق حوافز سلبية ، عندما تتيح للعمال التوقف عن البحث الجاد عن وظيفة جديدة ، أو تشجعهم على رفض عروض جيدة للوظائف . وفى كلتا الحالتين ، يضطر دافعو الضرائب للاستمرار فى دفع منافع البطالة للعامل ، حتى لو لم ينهمك العامل بطريقة مثمرة وجادة فى البحث عن

وظيفة . إن نظام التأمين ضد البطالة ينتهى بدعم إجازة يقوم بها العامل العاطل ، بدلا من أن يشجعه على إيجاد وظيفة بسرعة أو التنازل بقبول أفضل وظيفة ممكنة . وفى مناقشتنا لبرامج التعويض للعمال المتأثرين بالتجارة ، اقترحنا تمديدا كبيرا لتأمين البطالة يقلل كثيرا الحوافز السلبية للبرنامج .

وتقدم برامج الحكومة للتعليم والتدريب خط دفاع ثانيا لبعض العمال الذين سرحوا من وظائفهم . ويستطيع العمال العاطلون المسجلون فى هذه البرامج أن يحسنوا مؤهلاتهم الوظيفية ، مما يجعل من الأسهل عليهم العثور على وظائف جديدة - ربما وظائف أفضل من تلك التى فقدوها . وقد وضعت الحكومة الاتحادية عددا من البرامج لتمويل تدريب العمال ، رغم أن معظم الأموال خصص للعمال ذوى الدخل المنخفض أو العمال فى مجموعات مستهدفة ، بما فى ذلك السكان الذين تستهدفهم برامج الرعاية الاجتماعية . وبالمقارنة بعشرات الملايين من العمال الذين يفقدون وظائفهم فى كل عام ، فإن هذه البرامج متواضعة تماما فى حجمها . فقد بلغ إنفاق وزارة العمل الأمريكية على برامج التدريب ٥,٢ مليار دولار فحسب فى ١٩٩٧ ، أو تقريبا خُمس الأموال المنفقة على التأمين ضد البطالة . وتم تكريس نحو ١,٣ مليار دولار من أموال التدريب لتوفير المساعدة للعمال ذوى الخبرة الذين فقدوا وظائفهم نتيجة لإغلاق المصانع أو التسريح الجماعى . وهدف هذا الإنفاق هو مساعدة الولايات والمجتمعات المحلية لتقديم مساعدة فى البحث عن عمل ، والتدريب ، وتسهيل إعادة التوطن للعمال المسرحين . ولكن نحو نصف مليون عامل فقط اشتركوا فى برنامج العمال المسرحين فى ١٩٩٧ .

ولا تقتصر مساعدة الحكومة على برامج إعادة تدريب العمال . إذ تقدم الولايات والحكومات المحلية مساعدة كبيرة للطلاب الذين يلتحقون بكليات عامة لمدة عامين أو أربعة أعوام . وتقدم هذه المساعدة بصورة مباشرة من خلال المنح الدراسية ، وبصورة غير مباشرة من خلال دعم التشغيل المقدم إلى الكليات العامة . وبالإضافة لذلك ، تقدم الحكومة الاتحادية قروضا مدعومة للطلاب فى الكليات ، وكذلك للمشتركين فى برامج لتدريب الملاك ، وتقدم منحا للتدريب والتعليم للطلاب الذين ينتمون لأسر منخفضة

الدخل . وقد خصص الكونجرس نحو ١٢ مليار دولار لقروض ومنح الطلاب الاتحادية فى ١٩٩٧ . ورغم أن هذه الأموال متاحة للذين فقدوا وظائفهم نتيجة للتغيير الاقتصادى ، فإن معظم الأموال يستخدمه خريجو المدارس الثانوية حديثا ، والشبان الذين لم يبدأ بعد مستقبلهم الوظيفى . ويعتقد معظم العمال الأكبر سنا بحق أنهم قد جمعوا بالفعل المهارة والخبرة الوظيفية الكافية لتقوية مركزهم فى سوق العمل . وعندما يفقدون وظائفهم ، قد يحتاجون لبعض من إعادة التدريب ، لكن معظم العمال فوق سن الثلاثين يحجمون عن بدء دورة دراسة جامعية تستغرق عدة سنوات . وبالنسبة لمعظم العمال البالغين العاطلين ، لا يبدو الدعم الحكومى لإعادة التدريب أو التعليم الجامعى جذّابا بصفة خاصة .

وهناك عنصر آخر لشبكة الأمان مهم للعمال ذوى الأجر المنخفض ، هو « ائتمان ضريبة الدخل المكتسب » . والائتمان هو خصم ضريبى قابل للرد يدفع مباشرة للأسر ذات الإيراد المنخفض . وهو يوفر ما يصل إلى ٣٥٥٦ دولارا سنويا للعمال ذوى الأجر المنخفض الذين يعولون طفلين أو أكثر ، ومبالغ أقل للعمال بلا أطفال والذين يعولون طفلا واحدا . والائتمان الضريبى هو فى الأساس تكملة للإيراد لزيادة أجور عائلى الأسر الذين يحصلون على أجر منخفض . وهو لا يتاح للأسر منخفضة الدخل ، إلا إذا كان فيها عضو واحد على الأقل يكسب أجرا ، وهو يزيد بزيادة إيراد العائل ، إلى حد معين . وبالنسبة للعائل الذى لديه طفل واحد ، يرتفع الائتمان بمقدار ٣٤, دولار لكل دولار فى الأجر الإضافى ، حتى يصل إلى حد سنوى للأجر يبلغ ٦٣٣٠ دولارا . وبالنسبة للعائل الذى لديه طفلان أو أكثر ، يرتفع الائتمان إلى ٤, دولار مقابل كل دولار من الإيراد الإضافى ، حتى حد سنوى مقداره ٨٨٩٠ دولارا . ومن ثم ، فإن الحد الأقصى للائتمان هو ٢١٥٢ دولارا للأسرة ذات الطفل الواحد ، و ٣٥٥٦ دولارا للأسرة التى لديها طفلان أو أكثر . ويتم إلغاء الائتمان تدريجيا بمجرد زيادة الإيراد السنوى للعائل على ١١٦١٠ دولارات[٥] .

---

(٥) هذه المبالغ بالدولار كانت سارية فى ١٩٩٦ . ويتم تصحيح حدود الإيراد ومبالغ الإلغاء كل سنة ، حسب التضخم .

وعلى خلاف معظم برامج المعونة الحكومية للأسر منخفضة الدخل ، فإن برنامج « ائتمان ضريبة الدخل المكتسب » يخلق حافزا كبيرا على العمل ، على الأقل بالنسبة للعائل المحتمل الذى لم يكن يعمل أصلا أو الذى لا يعمل سوى بضع ساعات قليلة . ويستطيع العمال الذين يفقدون وظائف جيدة الأجر ويضطرون إلى قبول وظائف ضعيفة الأجر ، الحصول على منافع كبيرة بموجب الائتمان . فعلى سبيل المثال ، فإن عاملا أعزب يتم تسريحه من وظيفة أجرها ٢٥ ألف دولار سنويا ويضطر لقبول وظيفة أجرها ١٣ ألف دولار ، يحصل على ائتمان يبلغ نحو ١٩٠٠ دولار إذا كان لديه طفل واحد ، أو ٣٣٠٠ دولار إذا كان لديه طفلان أو أكثر . ويستمر هذا الائتمان ما دام أجر العامل بقى عند ١٣ ألف دولار . وبذلك يعوض الائتمان جزءا من الخسارة فى الإيراد التى يتعين على العامل قبولها عندما يتولى وظيفة جديدة .

وتغدو شبكة الأمان الاجتماعية المخصصة للأسر فى سن العمل أقوى كثيرا إذا كفلت للعمال ومن يعولونهم منافع التأمين الصحى . وعلى النقيض من حكومات البلدان الصناعية الأخرى ، لا تقدم الحكومة الأمريكية التأمين الصحى للعمال ومن يعولونهم ، ولا تطالب أرباب الأعمال بذلك . وفى ١٩٩٦ ، لم يكن نحو ٤٢ مليون أمريكى - أكثر من واحد من كل سبعة - مشمولين بخطة عامة ، أو خاصة ، للتأمين الصحى خلال أى جزء من السنة[٦] . وفى حين أن معظم غير المؤمن عليهم كانوا من العمال ومن يعولونهم ، فإن كثيرين من العاطلين يفتقرون إلى التأمين هم أيضا - وقد فقد كثيرون منهم تأمينهم الصحى مع فقدهم لوظائفهم الأخيرة . ويتوافر لمعظم الأمريكيين غير المؤمن عليهم بعض فرص الحصول على الرعاية الطبية قليلة التكلفة أو المجانية فى حالات الطوارىء ، من خلال المستشفيات العامة ، والرعاية الخيرية فى المستشفيات الخاصة ، أو عيادات الصحة العامة . ومع ذلك ، فإن الافتقار إلى تغطية التأمين الصحى يحدّ من اختيار الناس للأطباء والمستشفيات ، ويثنيهم عن الحصول على الرعاية المفيدة . ويسلم عمال كثيرون بأنهم عندما يفقدون وظائفهم ،

---

(٦) بنفيلد (١٩٩٧ ، ص ١) .

قد يفقدون فى نهاية المطاف فرص الحصول على تأمين صحى يطيقون تكاليفه ، حتى إذا وجدوا وظيفة أخرى . ونشك فى أن قدرا كبيرا من قلق الأمريكيين من فقد وظائفهم ، ينبع من خوفهم من أنهم قد يفقدون التغطية الصحية الأساسية على نحو دائم .

وقد فشلت إدارة كلينتون فى محاولتها لكفالة نظام قومى يقدم تغطية التأمين الصحى الشاملة والكاملة . ونحن لا نزعم أننا نعرف ما هى الخطة البديلة التى ستحظى بتأييد شعبى أوسع نطاقا . قد يوافق الناخبون على فكرة تغطية التأمين الشاملة ، لكن قلة ممن يحظون بالفعل بتغطية جيدة هم الذين يمكن إقناعهم بدفع أقساط أو ضرائب أعلى لضمان أن تتوافر لباقى السكان فرصة الحصول على تأمين جيد . وقد وجد المشرعون على نطاق الولايات ، وعلى النطاق الاتحادى ، أن الناخبين أكثر استعدادا للدفع من أجل إنفاق عام أكبر مكرس لتحسين التغطية الصحية للأطفال . وقد أنفقت الأموال العامة لتزويد الأطفال بالتغطية بعدة طرق . وعن طريق الدعم الاتحادى المشجع والسخى ، تم تشجيع حكومات الولايات على تقديم تأمين صحى مجانى بموجب برامج المعونة الطبية لنسبة أكبر من أطفال الأسر منخفضة الدخل . وقامت الولايات بمبادرة ذاتية منها ، بوضع برامج للتأمين الصحى المدعوم للعمال ذوى الأجور المنخفضة ومن يعولونهم من الأطفال . وفى ١٩٩٧ ، قدم الكونجرس دعما إضافيا على المستوى الاتحادى لتشجيع كل الولايات على تقديم خطط مدعومة للأطفال ذوى الدخل المنخفض الذين لا تغطيهم برامج المعونة الطبية .

وفى حين أن هذه الخطوات ستزيد نسبة الأطفال الذين يشملهم التأمين ، فإنها لن تخفف قلق معظم العمال من إمكان فقد التأمين الصحى عندما يفقدون وظائفهم . إن توسيعا مفيدا لبرنامج التأمين ضد البطالة سيوفر الدعم العام للعاطلين ، حتى يستطيعوا الاستمرار فى دفع مقابل التغطية التأمينية للثمانية عشر شهرا الأولى بعد فقد وظائفهم . وهناك بالفعل قانون اتحادى صادر فى ١٩٨٥ يطالب أرباب الأعمال الذين يوفرون التأمين الصحى بأن يكفلوا للعمال المسرحين الاستمرار فى التمتع بالتغطية الصحية لمدة ثمانية عشر شهرا على الأقل بعد إنهاء عملهم . ويعطى القانون لهؤلاء العمال السابقين الحق فى الاحتفاظ ، على حسابهم الخاص ، بالتغطية

بموجب مشروع الصحة ، بتكلفة مماثلة لما كان سيتحمله العمال المسرحون لو كانوا لا يزالون أعضاء فى مجموعة رب العمل . بيد أنه نظرا لأن قلة من أرباب الأعمال تستمر فى دعم تكلفة اشتراك العمال بعد تسريحهم ، فإن القسط يكون عمليا أعلى ولا يستطيع كثيرون من العمال بدون عمل أن يتحملوا تكاليف استمرار التغطية .

ويتمثل علاج جزئى لهذه المشكلة فى دعم مدفوعات أقساط العمال المسرحين من الصندوق الاستئمانى الاتحادى للتأمين ضد البطالة[٧] . فعلى سبيل المثال ، فإن العمال الذين يقل الدخل السنوى لأسرهم عن ٧٥ ألف دولار ، يمكن أن يكونوا مؤهلين للحصول على هذا الدعم لمدة تصل إلى ثمانية عشر شهرا ، ما داموا عاطلين أو لم تشملهم خطة للصحة تابعة لرب عمل آخر . ويمكن تغطية تكلفة هذا التحسين فى الحماية من البطالة بتغيير ضريبة التأمين ضد البطالة الاتحادية . ولا يدفع أرباب الأعمال حاليا ضرائب البطالة إلا على الأجور النقدية التى يدفعونها للعمال . ولتمويل الدعم اللازم لاستمرار التغطية الصحية ، يمكن فرض ضرائب على اشتراكات أرباب الأعمال الذين يقدمون تأمينا صحيا ، فى خطط التأمين الصحى على مستخدميهم . أما أرباب الأعمال الذين لا يقدمون تأمينا صحيا ، فلن يدفعوا أى ضرائب إضافية ، لكن عمالهم المسرحين لن يكونوا مستحقين للدعم المقدم من أجل التأمين الصحى فى حالة التسريح . وفى حين أن هذه الخطة لا توفر غوثا للذين لا تشملهم خطط أرباب الأعمال الصحية ، فإنها توفر قدرا إضافيا من الأمن لـ ٨٤ فى المائة من العاملين كل الوقت ، و ٧٨ فى المائة من العاملين جزءا من الوقت ، المؤمن عليهم بموجب خطة يشرف عليها رب العمل[٨] .

التصدى للخلل الذى تستحثه التجارة

فى حين أن برامج شبكة الأمان الاجتماعية حاسمة لحماية كل العمال

---

(٧) امتنع روبرت شابيرو عن الاشتراك فى التوصيات الخاصة بالمناقشة وبالسياسة المقدمة من وجهة النظر هذه فى هذا الفصل .

(٨) بنفيلد (١٩٩٧ ، ص ٢) .

الذين يعانون من الخلل ، هناك سبب عملى لضرورة توفير مساعدة إضافية موجهة ، مرتبطة بالاضطرابات التى تستحثها التجارة . وعلى النقيض من التغييرات فى الطلب الإجمالى ، والتكنولوجيا ، والممارسة الإدارية التى قد تتسبب فى فقد بعض العمال لوظائفهم ، فإن الاختلالات الناجمة عن التجارة هى أهداف أكثر وضوحا فى العادة ، ومن ثم فهى جذابة للتدخل السياسى . والواقع أن دستور الولايات المتحدة ميّز التجارة بمعاملة خاصة . ففى حين يحظر الدستور التدخل فى التجارة فيما بين الولايات ، فإنه يمنح الكونجرس بصراحة سلطة تنظيم التجارة الدولية . وهكذا ، فإن المشرعين الاتحاديين معرضون لضغط سياسى كثيف من المجموعات التى قد تخسر من تغيير قوانين البلاد التجارية . وهكذا ، فإنه لأسباب سياسية محضة ، يصبح من الملائم تقديم معونة مؤقتة للعمال والشركات التى تتأثر سلبا بالتطورات التجارية . وعندما تصحب مثل هذه المعونة اتفاقيات تجارية جديدة ، فيمكنها أن تقلل المعارضة السياسية للتجارة الأكثر حرية . ومع ذلك ، فنحن نسلم بأنه ليس من المرجح أن تلغى حتى أكثر برامج التعويض سخاء مثل هذه المعارضة .

ويحتوى القانون الأمريكى بالفعل على حكمين لتخفيف الآثار المعاكسة للتجارة . وفى أحسن الأحوال ، كان تأثيرهما متواضعا فحسب فى مساعدة العمال والشركات التى أضيرت من التجارة ، وفى التخفيف من المعارضة للتجارة الحرة . وكلاهما يمكن إدخال تحسينات كبيرة عليه .

مـادة الشرط الوقائى

يساعد القانون الأمريكى الحالى الشركات (وعمالها) التى تضار من التجارة ، بالسماح للرئيس ، بناء على توصية مؤكدة من لجنة التجارة الدولية ، بأن يرخص بتقديم حماية مؤقتة ضد الواردات التى يتبين أنها تسبب « ضررا خطيرا » للصناعة المحلية . وهذه المادة مدرجة فى القسم ٢٠١ من مرسوم التجارة الصادر فى ١٩٧٤ (فى صورته المعدلة) ، وسمحت بها المادة ١٩ من « الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة » (الجات) ، وتسمى الشرط الوقائى لأنها تعمل كصمام أمان ، بتقليل الضغط السياسى من أجل تحقيق حماية أبعد مدى حتى من ذلك . والواقع ، أن التغييرات التى أدخلت فى ١٩٧٤ على القسم ٢٠١ ساعدت

على إنشاء الكونجرس عن تقرير زيادة عبر الحدود فى الرسوم الجمركية للولايات المتحدة[٩] .

وإعانة مواجهة الواردات بموجب القسم ٢٠١ ، والمادة ١٩ من « الجات » لها عدة سمات متميزة . فأولا ، فإن الإعانة مؤقتة صراحة . ونتيجة لاتفاقية « جولة أورجواى » فى ١٩٩٤ ، تم تعديل القسم ٢٠١ للحد من الحماية من الواردات المقدمة لصناعة ما ، لمدة أربع سنوات فقط مبدئيا ، مع إمكانية المد لحد أقصى هو ثمانى سنوات . ثانيا ، إن قرار الرئيس بمنح إعانة مواجهة الواردات بموجب القسم ٢٠١ هو قرار تقديرى . وهكذا ، تختلف إعانة القسم ٢٠١ عن رسوم مكافحة الإغراق والرسوم الموازنة ، والتى تطبق بصورة آلية بمجرد التقدير الكمى لمبلغ الإغراق أو الدعم واتضاح أنه سبب « ضررا ماديا » . ثالثا ، تطالب المادة ١٩ بأن تطبق البلدان حماية الشرط الوقائى بطريقة لا تتضمن تفرقة . ويعنى هذا أن أى رسوم جمركية أو حصص تفرض ، يجب أن تطبق على الواردات من جميع البلدان ، وليس من بلد واحد أو حفنة من البلدان التى كانت موضع تركيز شكاوى من صناعة محلية ما . وأخيرا ، فإن المادة ١٩ تطالب الأمم أيضا بأن تستخدم الشرط الوقائى لتقديم تعويض للبلدان التى يمكن أن تتأثر صادراتها بصورة معاكسة (على الرغم من أنه إذا دامت الحماية أقل من ثلاث سنوات ، لا يسمح للمصدرين بالحرمان مؤقتا من تنازلات بقيمة مساوية ، مما يقلل من تأثيرهم على التعويض المطلوب) .

ولهذه القيود على معونة الشرط الوقائى تأثير صحى ، بالتقليل لأدنى حد من الضرر الذى توقعه الحماية المؤقتة بالمستهلكين . بيد أنه لهذا السبب ، فإن القيود توفر للصناعات المنافسة للواردات ، حوافز قوية لإيجاد أساليب أخرى أكثر ضمانا ودواما للحصول على الحماية . وهناك بديل مفضل يسمى على نحو مضلل « اتفاقية الامتناع الطوعى » . وبموجب مثل هذه الاتفاقية ، فإن البلد المستورد يفرض بصورة فعالة قيود تصدير معينة على شريك تجارى من خلال اتفاق « طوعى » متبادل . وقد دخلت الولايات المتحدة فى تشكيلة متنوعة من هذه الاتفاقيات على مر السنين .

---

(٩) لورانس وليتان (١٩٨٦ ، ص ٢٥) .

وغطت هذه الاتفاقيات صادرات البلدان الأخرى من طائفة واسعة من المنتجات ، بما فى ذلك الملابس والمنسوجات ، والسيارات ، والكتب ، ومنتجات الألبان ، واللحوم ، والفول السودانى ، والسكر ، والصلب . وباعتبارها اتفاقيات « طوعية » ، فإنها تسمح للبلدان بالتملص من عدم التفرقة ومتطلبات التعويض الواردة فى المادة ١٩ . وعلى الأقل فى حالة الاتفاقيات التى تفاوضت الولايات المتحدة بشأنها ، فإن اتفاقيات الامتناع الطوعى قد وفرت حماية أطول أجلا مما ورد فى القسم ٢٠١[١٠] . ولإحباط استخدام اتفاقيات الامتناع الطوعى ، تقصر اتفاقية « جولة أورجواى » فرصة استخدام أى بلد لمثل هذه الاتفاقيات على اتفاقية واحدة حتى ١٩٩٩ ، وبعدها يتم حظرها .

ويتوقف نجاح تعديلات « جولة أورجواى » فى إحالة الشكاوى بشأن الواردات إلى الأحكام المؤقتة فى القسم ٢٠١ ، إلى حد كبير ، على مدى استخدام الصناعات المحلية لعلاجات رسوم مكافحة الإغراق والرسوم الموازنة المسموح بها بمقتضى القانون الأمريكى و « الجات » . وكما أبرزنا ، فإن المعونة بموجب هذه الأحكام تقدم بصورة آلية ، وتتوافر بمقتضى معيار (« الضرر المادى ») الذى يسهل الوفاء به عن ذلك المطلوب بمقتضى القسم ٢٠١ (« الضرر الخطير ») . وبالإضافة لذلك ، وكما ناقشنا فى الفصل الخامس ، فإن قوانين مكافحة الإغراق تعاقب السلوك التسعيرى للبائعين الأجانب ، والذى يعد قانونيا بالنسبة لمنافسيهم المحليين . ويفسر هذا بلا شك الشعبية المتزايدة لاتخاذ تدابير لمكافحة الإغراق على الطراز الأمريكى فى البلاد الأخرى .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، يجب أن يتمثل هدف أساسى للمفاوضات التجارية مستقبلا ، فى أن تقدم إصلاح – أو حتى إلغاء – قوانين مكافحة الإغراق الخاطئة الخاصة بها ، لتلك البلدان التى تحافظ على سياسات ملائمة للمنافسة ؛ أى سياسات تضمن عدم تشويه أسواقها الداخلية بصورة مصطنعة بالإحجام الانعزالى عن التجارة ، والذى قد يكون مدمرا بالنسبة

---

(١٠) لورانس وليتان (١٩٨٦ ، ص ٤٩) .

للمنافسين الأجانب مثل الحواجز الرسمية التى تفرضها الحكومات(11) . وفى المقابل ، ستوافق هذه البلدان على إلغاء أو إصلاح قوانينها لمكافحة الإغراق بنفس الطريقة . ومن الواضح أن البلدان الأولى المرشحة لمثل هذه « المساومة الكبرى » تشمل أعضاء المجموعة الأوروبية ، التى رسخت تقاليد إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار بصورة نشيطة . وبمجرد الوصول لمثل هذه الاتفاقية ، يمكنها أن توفر حافزا قويا للبلدان الأخرى على الارتقاء بسياستها التنافسية وأنشطة الإنفاذ فيها . ومن جانبها ، ستحسن الولايات المتحدة عدالة قوانينها ، فى حين تظفر للمصدرين الأمريكيين بفرص وصول للأسواق الأجنبية . وبالإضافة لذلك ، فإنه بتقليل فرص الوصول إلى علاجات مكافحة الإغراق والإقلال من جاذبيتها ، فإن الترتيبات من هذا النمط ستغلق الطريق الأشد جاذبية بالنسبة للشركات المحلية فى تجاهل أحكام الحماية المؤقتة للواردات المدرجة فى القسم ٢٠١(12) .

مساعدة التصحيح التجارى

هناك آلية أخرى لتخفيف آلام الاختلال الذى تستحثه التجارة بموجب القانون الأمريكى الراهن ، هى « مساعدة التصحيح التجارى » . ويقدم هذا

---

(11) يتمثل إصلاح مفيد لأحكام مكافحة الإغراق الجارية فى تغيير القواعد التى تحكم التسعير « بأقل من التكلفة » ، مثلما تطبق على البلدان التى يُقضى بأنها تتبع سياسات ملائمة للمنافسة . ويجب أن تتفق القواعد الجديدة مع معايير تحديد « التسعير النهَّاب » بموجب قانون مكافحة الاحتكار الأمريكى . وتستخدم معايير « السعر النهَّاب » التكاليف المتغيرة ، وليس المتوسطة ، كمقياس لتحديد السلوك المحظور . ويتمثل تحسين آخر فى قانون مكافحة الإغراق ، فى استبعاد إمكانية تحديد الإغراق كنتيجة لمجرد تحركات سعر الصرف .

(12) تطالب اتفاقية جولة أورجواى « بإلغاء » أو مراجعة أوامر فرض رسوم لمكافحة الإغراق أو للموازنة المنصوص عليها فى التشريعات لمدة خمس سنوات على الأقل ، بدءا من أواخر ١٩٩٨ . ومن الناحية النظرية ، فإن هذا سيجعل كثيرا من الأوامر مؤقتة ، ويجعلها تتفق مع المتطلبات المماثلة التى تحد من الحماية من الواردات بموجب الشرط الوقائى . بيد أنه يظل يتعين تبين كيف سيتم إلغاء كثير من أوامر مكافحة الإغراق الأمريكية عمليا بموجب عملية المراجعة .

البرنامج منافع نقدية ، وإعادة تدريب للعمال الذين يفقدون وظائفهم نتيجة للتجارة . وهو يوفر مدفوعات ممتدة للتأمين ضد البطالة - إعانات إعادة التصحيح التجارى - بعد حد الشهور الستة من مدفوعات التأمين العادية ، كما يوفر مساعدة للبحث عن عمل ، وإعادة تدريب العمال ، ومصروفات لإعادة التوطن . وقد أنشئت « مساعدة التصحيح التجارى » فى ١٩٦٢ ، ونقحت أخيرا كجزء من مرسوم التجارة الصادر فى ١٩٨٨ . فلأول مرة ، جعل إصلاح ١٩٨٨ ، المنافع النقدية الأسبوعية مشروطة بتسجيل العمال المؤهلين للحصول عليها فى برنامج تدريب أو استكمال التدريب . ومنذ ١٩٧٤ ، تم منح نحو مليونى عامل شهادات باعتبارهم مستحقين لمنافع « مساعدة التصحيح التجارى » (انظر الجدول ٧ - ١) . بيد أنه لا يحصل جميع هؤلاء العمال على المساعدة عمليا ، لأن كثيرين منهم يجدون وظائف قبل أن يصبحوا مستحقين للحصول على المنافع بموجب البرنامج .

وفى حين أننا نقرّ أهداف برنامج مساعدة التصحيح التجارى الراهن ، فإننا نعتقد أن تصميمها معيب بصورة خطيرة . فالبرنامج يقدم تعويضا ماديا قليلا للعمال الذين أثرت عليهم التجارة بصورة سلبية . وتقدم معونة نقدية بطريقة تبطىء من التصحيح لمواجهة الخلل الذى تستحثه التجارة ، بدلا من أن تعجل به . ويقدم البرنامج مساعدة غير نقدية فى شكل ليس جذابا بصفة خاصة أو مفيدا لمعظم العمال الكبار . ولا غرو أن كان للبرنامج أثر ضئيل فى تقليل معارضة العمال الضارية للتجارة الأكثر حرية .

وهناك عيب هيكلى رئيسى فى مساعدة التصحيح التجارى ، يكمن فى تقديمها مدفوعات نقدية . فالبرنامج يقدم إعانات نقدية أسبوعية ، هى تمديد لمنافع التأمين العادى ضد البطالة . والمنافع الأسبوعية التى لها نفس القيمة ، مثل تعويض البطالة العادى ، تستحق الدفع عندما يستنفد العامل المنافع العادية ، ويمكن أن تدوم لمدة سنة . وهكذا ، فإن المنافع النقدية فى تأمين البطالة العادى وإعانة إعادة التصحيح التجارى معا ، يمكن أن تمتدا لمدة ثمانية عشر شهرا . ومثلما أوضحنا بالفعل ، فإن لدى العمال الذين يحصلون على تعويض البطالة حافزا لتأخير العثور على عمل ، أحيانا حتى تستنفد أهليتهم للحصول على المنافع . وكلما طال تأخير العثور على

الجدول (٧ - ١) : العمال الصادر لهم شهادة باستحقاق مساعدة التصحيح التجارى منذ عام ١٩٧٤ ، حسب الصناعة

الصناعة	العدد
معدات السيارات	٨٠٣٠٠٠
الملابس	٤٥٧٠٠٠
المعادن الأولية	٢١٨٠٠٠
المعدات الكهربائية	٢٠٦٠٠٠
النفط والغاز	١٦١٠٠٠
الجلود	١٣٤٠٠٠
منتجات المعادن المصنوعة	٦٢٠٠٠

المصدر : وزارة التجارة الأمريكية (١٩٩٦) .

وظيفة ، زادت شيكات البطالة وإعانة إعادة التصحيح التجارى التى يحصلون عليها . ويخلص كثير من المحللين الذين درسوا تأثير فترات البطالة المطولة على فرص العمال فى إعادة التوظف ، إلى أن أرباب الأعمال يخصمون من مؤهلات المتقدم للوظيفة قدرا أكبر كلما طالت فترة بطالته . وإذ توفر مساعدة التصحيح التجارى أسابيع إضافية لاستحقاق المنافع ، فإنها تزيد الحافز السلبى الموجود فعلا فى التأمين ضد البطالة . وهكذا ، فإن المدفوعات النقدية تبطىء من تصحيح العامل بدلا من أن تعجل بـه .

وهناك عيب ثان يكمن فى إصلاح ١٩٨٨ الذى طالب العمال المستحقين للمنافع النقدية لإعانة إعادة التصحيح التجارى بالتسجيل فى برنامج للتدريب ، أو بأن يكونوا قد استكملوا التدريب . ويبدو هدف هذا التعديل معقولا : لأن الكونجرس عندما اشترط اكتساب مهارات جديدة مقابل المنافع النقدية ، شجع العمال المسرحين بسبب التجارة على الحصول على تدريب . ومن الناحية النظرية ، فإن التدريب يمكن أن يقلل خسائر الأجور التى يعانى منها هؤلاء العمال عادة عندما يعاد توظيفهم . وفى التطبيق ، لا يجد الاقتصاديون أدلة كثيرة على أن التدريب الذى ترعاه

الحكومة قد عوض خسائر الأجور التى يعانيها العمال المسرحون بسبب التجارة . وفى أشمل دراسة حول الموضوع ، يخلص بول ديكر ووالتر كورسون إلى أن التدريب الذى تموله مساعدة التصحيح التجارى يفشل فى إحداث تأثير إيجابى على الإيراد ، على الأقل خلال السنوات الثلاث الأولى بعد حدوث التسريح من العمل[١٣] . وتشير هذه النتائج إلى أن الشك الذى يشعر به كثيرون من العمال المسرحين عن منافع التعليم الإضافى أو التدريب الدراسى ، له ما يبرره تماما . وفى ضوء هذه الحقيقة ، فإن قيمة التدريب الرسمى الذى تعد به مساعدة التصحيح التجارى ، لابد أن تبدو ضئيلة للعامل المسرح بسبب التجارة أو الذى يواجه تسريحا وشيكا من الوظيفة[١٤]

وهناك عيب كبير ثالث لبرنامج مساعدة التصحيح التجارى ، هو أنه يفشل فى تعويض العمال المسرحين بسبب التجارة عن أهم عنصر فى خسارتهم الاقتصادية : انخفاض الإيراد الذى يعانى منه كثيرون عندما يتولون وظيفة جديدة . وقد وجد الاقتصاديون أنه عند تسريح عمال ذوى خبرة من وظائف شغلوها طويلا ، فإن خسائرهم النهائية فى الإيراد قد تصل إلى ٢٥ فى المائة من أجرهم السابق . ولا يواجه العمال الأصغر سنا ، والعمال الذين شغلوا وظائفهم مددا أقل ، والعمال فى الصناعات منخفضة الأجور (مثل الأحذية والملابس) خسائر فى الأجور بهذا الحجم ، أساسا لأن أجورهم قبل التسريح لم تكن لتنخفض بهذا القدر . بيد أنه بالنسبة للعمال المسرحين الذين كانوا يحصلون على إيراد متوسط أو فوق المتوسط ، فإن

---

(١٣) ديكر و كورسون (١٩٩٥) . وقد توصل استعراض سابق وأوسع للأدلة عن تدريب العمال المسرحين لنفس النتيجة ؛ انظر لاى (١٩٩١) .

(١٤) تدفع مساعدة التصحيح التجارى أيضا مساعدة خاصة للبحث عن وظيفة للعمال المسرحين بسبب التجارة . وهناك أدلة أقوى على أن هذا النوع من المعونة يمكن أن تكون له فائدة ملموسة للعمال المسرحين ذوى الخبرة الكبيرة بالوظيفة . ويمكن أن تعجل برامج البحث عن وظائف المصممة جيدا بإعادة التوظف ، خاصة بين العمال الذين لم يحاولوا إيجاد وظيفة أخيرا . لاى (١٩٨٩) .

معظمهم يخسرون عادة نتيجة حصولهم على شيكات أسبوعية أقل ، وليس من التعرض للبطالة بعد تسريحهم مباشرة[١٥] .

ويمكن علاج العيوب الخطيرة فى مساعدة التصحيح التجارى بتحويل البرنامج إلى نظام للتأمين على الإيراد لمدة محددة[١٦] . ويجب أن يوفر التأمين على الإيراد تكملة شهرية أو ربع سنوية للإيراد ، لتعويض العمال المسرحين بسبب التجارة عن نسبة من خسائر الأجر التى يعانون منها نتيجة للتسريح . وإذا أمّن البرنامج العمال عن ٥٠ فى المائة من خسائر إيراداتهم ، مثلا ، فإن العامل المسرح الذى كان أجره السابق ٢٠٠٠ دولار شهريا واضطر لقبول وظيفة جديدة أجرها ألف دولار شهريا فقط ، يحصل على شيك شهرى قيمته ٥٠٠ دولار . ويمكن أن تكون نسبة الإحلال أو التعويض متساوية بالنسبة لكل العمال المستحقين ، أو يمكن أن تتغير حسب سن العامل ومدة توليه لوظيفته السابقة . وعلى أساس الإنصاف ، نرى أن هناك مبررا جيدا لتوفير تأمين أفضل للعمال الأكبر سنا . فهؤلاء العمال عادة يجدون أن العثور على وظيفة جديدة أصعب مما يجده العمال الشبان . كما يزداد احتمال إجبارهم على قبول تخفيض كبير ودائم فى أجر الساعة الذى يتقاضونه . بيد أنه يجب ألّا يتوافر التأمين إلا للعمال الذين لديهم حد أدنى من مدة شغل الوظيفة (مثلا ، سنتان) لدى آخر رب عمل . ونحن لا نرى مبررا اقتصاديا ، أو مبررا يتعلق بالإنصاف ، لتقديم مدفوعات التعويض للمستخدمين الذين يعانون من الفصل بعد العمل لفترة وجيزة فقط لدى رب عمل ما .

وينبغى وضع حد أعلى للمبلغ الإجمالى من التعويض المقدم لعامل ما فى أى سنة ، لنقل ١٠ آلاف دولار مثلا . ويحول ذلك دون حصول العمال الذين يتلقون تعويضا مرتفعا ، على مدفوعات للتأمين مرتفعة بصورة غير عادية ؛ إذ يمكن افتراض أن العمال مرتفعى الأجور لديهم مدخرات

---

(١٥) انظر جاكوبسون ، لالوند ، وسوليفان (١٩٩٢ ، ١٩٩٣) .

(١٦) طالبنا بتطبيق خطط للتأمين على الأجور فى كل مكان ، وإن كان بسمات مختلفة نوعا ما عن الخطة المعروضة هنا ؛ انظر لورانس وليتان (١٩٨٦) وبايلى ، بيرتلس ، وليتان (١٩٩٣) .

يعتمدون عليها أكثر مما لدى العمال ذوى الأجور المتوسطة أو دون المتوسطة . فعلى سبيل المثال ، فإنه بنسبة تعويض قدرها ٥٠ فى المائة ، فإن العامل الذى كان يكسب من قبل ١٢٠ ألف دولار وأصبح يدفع له ٦٠ ألف دولار فحسب فى وظيفة جديدة ، سيتم تعويضه بحد أقصى يبلغ ١٠ آلاف دولار ، حيث إن هذا أقل من مبلغ الثلاثين ألف دولار الذى كان يستحق له فى غير ذلك .

وينبغى وضع حدود على المنافع المقدمة للعمال المسرحين الذين كانوا يعملون كل الوقت وأعيد توظيفهم فى وظائف جزء من الوقت . إن هدف تأمين الإيراد هو تعويض العمال المسرحين بسبب التجارة عن جزء من خسارة الأجر التى يعانون منها ، وليس دعم التخفيض فى ساعات عملهم الأسبوعية . ويتمثل أحد النهج فى قصر مدفوعات التعويض على العمال فى وظائف لكل الوقت ، أى فى وظائف تستمر خمس وثلاثين ساعة أسبوعيا على الأقل بصفة منتظمة . وهناك نهج آخر هو تقديم معدلات تعويض أقل بصورة حادة للعمال الذين يقبلون وظائف جزءا من الوقت .

وهناك عنصر حاسم فى خطتنا ، هو أن استكمالات الإيرادات يجب ألا تكون مستحقة الدفع إلى أن يعاد توظيف العامل ، وأن تتوقف خلال مدة محددة بعد حدوث التسريح (لنقل مثلا بعد سنتين) . والعمال الذين يجدون عملا جديدا فى فترة مبكرة من مدة العامين ، سيستحقون مدفوعات إجمالية أكبر من الذين يتأخرون فى قبول وظيفة جديدة[١٧] . ويزود هذا العمال بحافز قوى للبحث بنشاط عن وظيفة جديدة وقبولها فور العثور عليها . ومن الأسباب الرئيسية لتأخير العمال الذين يعانون اختلالا فى البحث الجاد عن وظيفة ، هو فشلهم فى الإقرار بأن خسارة الوظيفة دائمة . وبتشجيع العمال على قبول هذه الحقيقة فورا ، فإن تأمينات الإيراد ستحث العمال على القيام بعمل بناء ليعاد توظيفهم بأسرع ما يمكن .

---

(١٧) يجب ألا يدفع تأمين الأجر إلا عندما يكون العامل لا يزال يشغل الوظيفة . وإذا حصل العامل المسرّح على وظيفة جديدة ثم تركها أو فصل منها ، يجب أن تتوقف هذه المدفوعات . وعندما يعاد توظيف العامل مرة أخرى ، تستأنف المدفوعات ، ولكن تكون محدودة بفترة معينة للاستحقاق (مثلا ، سنتان) من تاريخ الفصل الأول .

ويتعين أن تتولى مكاتب التأمين ضد البطالة التابعة للولاية برنامج تأمين الإيراد الخاص بمساعدة التصحيح التجارى ، وتمول الحكومة الاتحادية مدفوعات المنافع والتكاليف الإدارية . وستتم مطالبة العمال بأن يقدموا كعب الشيك أو الإيصال ، أو دليلا وثائقيا آخر من رب عملهم الحالى أو السابق لمكاتب البطالة بالولايات بصورة منتظمة ، بغية الحصول على مدفوعات فى حينها من التأمين ضد البطالة على أساس شهرى أو ربع سنوى . وتخضع معلومات كعوب إيصالات الأجر للتحقق ، باستخدام سجلات إيرادات الأفراد التى تحتفظ بها أنظمة التأمين ضد البطالة فى الولايات[١٨] .

ولابد أن تكون ميزات تأمين الإيرادات على برنامج مساعدة التصحيح التجارى واضحة . فالتأمين على الإيرادات يوفر مساعدة ملموسة لنسبة أكبر من العمال الذين يعانون من التسريح الذى تستحثه التجارة . وهو يوفر تعويضا عن خسارة اقتصادية أكثر أهمية : التخفيض فى الأجور . وهو يوفر حوافز أفضل . وللحصول على أقصى حد من المنافع بموجب البرنامج ذى الهيكل ، يتم تشجيع العمال على إيجاد وظائف جديدة بسرعة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن إعانات إعادة التصحيح التجارى توفر للعمال المسرحين حافزا للتأخير فى العثور على وظيفة .

والمسألة الحاسمة هى ما إذا كان يتعين أم لا تقديم تأمين الإيراد لكل العمال المسرحين بسبب التجارة ، أو فقط للذين سرحوا بسبب *اتفاقيات تجارية* جديدة . إن برنامج مساعدة التصحيح التجارى الحالى يعوض كل العمال الذين يتم تسريحهم بسبب التجارة . وبصورة مبدئية على الأقل ، نعتقد أن تأمين الأجر ينبغى ألا يقدم إلا للعمال الذين يتأثرون باتفاقيات تجارية جديدة . فالتجارة لا تختلف عن التغيير التكنولوجى ، والتحولات فى أذواق المستهلكين ، أو تشكيلة متنوعة من مصادر الاختلال الأخرى التى تجعل العمال يعانون من خسارة اقتصادية . وتطلق خسائرهم مدفوعات بمقتضى برنامج أو أكثر من برامج شبكات الأمان ذات الهدف

(١٨) يتم الإبلاغ عن إيرادات العمال فرادى مرة كل ربع سنة من قبل رب العمل المشمول بنظام التأمين ضد البطالة .

العام ، والتى تم إنشاؤها للتخفيف من محنة العمال العاطلين أو ذوى الأجور الضعيفة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن اتفاقيات التجارة الجديدة تمثل إجراءات سياسية معينة ، ويمكن تحديدها ، تتخذها الحكومة الاتحادية التى توجد خاسرين ورابحين محددين جيدا . ومن العملى والإنسانى على حد سواء أن يساعد الرابحون فى تعويض العمال الذين يعانون نتيجة حدوث تغيير فى السياسة .

ولذلك نقترح وضع برنامج للتأمين على الأجر محدد المدة لكل اتفاقية تجارية كبيرة تتطلب ترخيصا من الكونجرس ، أى لكل اتفاقية تتطلب تغييرا فى قانون الولايات المتحدة . وهكذا يجب أن يتضمن التشريع الناجم عن هذا ترخيصا فى الميزانية يوفر تأمينا على الإيرادات للعمال الذين سيتأثرون بصورة معاكسة بالاتفاقية الجديدة . وينبغى أن يحدد الكونجرس حجم الاختلال المتوقع من الاتفاقية وتكلفة توفير التأمين . ولأغراض الميزانية ، سيحدد هذه التكلفة مكتب الميزانية بالكونجرس ، أخذا فى الاعتبار عددا من المتغيرات : العدد المتوقع من العمال المسرحين ، نسبة التعويض المقترحة ، طول فترة التعويض لكل عامل مؤمن عليه ، وطول الوقت المتوقع حدوث التصحيح فيه (عادة أطول من فترة التعويض المقدمة للعمال فرادى)[١٩] .

لنتأمل مثالا لتقدير تكلفة تأمين الإيرادات . لنفترض أن الإدارة توصلت لاتفاقية تجارية تعجل بإلغاء الحصص على الواردات من المنسوجات . وأن المحللين فى مكتب الميزانية فى الكونجرس قدروا أن سدس الـ ٦٠٠ ألف عامل الذين يعملون حاليا فى المنسوجات سيتم تسريحهم بسبب الاتفاقية ، خلال فترة أربع سنوات . ويمكن توقع أن يعانى العمال المسرحون من خسارة متوسطة فى الأجر نسبتها ١٥ فى المائة من إيراداتهم السابقة ، أو إجمالى يبلغ تقريبا ٣٠٠٠ دولار لكل عامل سنويا .

---

(١٩) للتقليل لأدنى حد لحافز العمال لتولى وظائف فى صناعات يحتمل أن تتأثر ، قبل اعتماد اتفاقية تجارية جديدة مباشرة ، يمكن قصر التعويض على الذين اشتغلوا فى الصناعات المتأثرة حدًا أدنى من الوقت (سنتين مثلا) قبل اقتراع الكونجرس النهائى على الاتفاقية التجارية الجديدة .

(يعكس هذا المتوسط حقيقة أن بعض العمال لن يعانوا من أى خسارة فى الأجر ، فى حين سيعانى البعض الآخر خسارة تزيد على ٣٠٠٠ دولار سنويا) . وبموجب هذه الافتراضات ، فإن برنامجا لتأمين الإيرادات يعوض عمال النسيج عن نصف خسارتهم فى الأجر خلال فترة عامين تلى تسريحهم من الوظائف ، سيتكلف ما يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار ، مع فترة إنفاق تمتد ست سنوات ، (أربع سنوات للعمال المسرحين من بدء الاتفاقية زائد سنتين إضافيتين لاستحقاق التأمين للعمال الذين يفقدون وظائفهم قرب نهاية فترة السنوات الأربع هذه) .

ومن المرجح أن يكون تقدير تكلفة برنامج لتأمين الأجور يصحب اتفاقية قطاعية (تحرير الحواجز على الواردات فقط فى عدد محدود من الصناعات) أسهل كثيرا من تقدير تكلفة برنامج متصل باتفاقية متعددة الأطراف (تؤثر عادة على عديد من القطاعات الصناعية المختلفة) . فعلى سبيل المثال ، فإن توسيع نطاق « اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية » ، لتشمل كل الدول فى نصف الكرة الغربى ، أو اتفاقية تجارية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادىء ، سيؤثر عمليا على كل الصناعات التى تكون التجارة الدولية فيها ممكنة . وفى مقدور الكونجرس أن يحدد فى التشريع التجارى تلك الصناعات التى يستحق العمال المسرحون فيها تأمين الإيرادات ، مما يخفف كثيرا من العبء الذى يتحمله مكتب الميزانية فى الكونجرس فى استنباط تقديرات تكاليف التأمين .

ومن الطبيعى أن تؤدى قضية وضع الميزانية اللازمة إلى إثارة مسألة كيفية تمويل تأمين الأجر وحسابه وتسجيله لأغراض الميزانية . وفى حين أن هذا الموضوع قد يبدو ملغزا ، فإنه حاسم بالنسبة لتمويل البرامج الاتحادية التى يكون إجمالى الإنفاق فيها من سنة إلى سنة غير مؤكد . وبموجب إجراءات الميزانية المطبقة منذ ١٩٩٠ ، يتم تصنيف الإنفاق الاتحادى إما باعتباره « إلزاميا » (على سبيل المثال ، الضمان الاجتماعى والرعاية الطبية) أو « تقديريا » (على سبيل المثال ، المنح المقدمة لبناء مكتبات محلية) . وحيث إن من أهداف تأمين الأجر إحباط معارضة العمال السياسية للتجارة المحررة ، لابد أن تتوافر لمن يحتمل تسريحهم نتيجة

اتفاقية تجارية الثقة فى أن أى مساعدة موعودة ستنفذ فى الواقع . والطريقة الوحيدة التى يعول عليها لتحقيق هذا هى تقديم مدفوعات التأمين على الأجر كاستحقاق لكل العمال المؤهلين لذلك ، وتصنيف برنامج التأمين باعتباره إلزاميا .

وينبغى أن يتم تمويل برنامج الاستحقاق بدوره على أساس الأقساط ، بموجب قواعد الميزانية الراهنة . وإذا رخّص الكونجرس لتأمين الإيرادات لفئة معينة من العمال ، فيجب أن « يدفع » النفقات المتوقعة ، إما بزيادة الضرائب أو بتقليل المخصصات فى برامج الاستحقاق الأخرى . وفى تجربتنا ، أنه فى أى سنة توجد أقساط عديدة محتملة يمكن أن تمول برنامجا لتأمين الأجور معتدل الحجم - بما فى ذلك المدخرات فى برامج الاستحقاق الحالية ، ناقصا التعديلات فى قانون الضرائب ، وما إلى ذلك . وإذا تطلب الأمر تمويلا إضافيا ، فإننا نوصى بالحصول عليه بفرض زيادة طفيفة فى ضريبة واسعة الوعاء للغاية ، مثل الضريبة على دخل الفرد أو ضريبة الشركات . إن المكاسب المتحققة من تحرير التجارة يتم توزيعها بصورة واسعة بين المستهلكين الأمريكيين ، وتوزع بصورة أضيق وغريبة بين المنتجين الأمريكيين . ومن ثم ، فليس من الرشد كثيرا تمويل مدفوعات التعويض بزيادة الضرائب التى تقع على فئة ضيقة من دافعى الضرائب .

وحيث إن الكونجرس يحدد مسبقا الصناعات التى يمكن للعاملين فيها الحصول على تعويض تأمين الإيرادات ، فإن محددات الاستحقاق تكون أبسط منها فى التعويضات بموجب برنامج مساعدة التصحيح التجارى ، والتى تتطلب تقديم شكاوى من العمال الذين يعتقدون أنهم سرحوا نتيجة للتجارة . ومع ذلك ، فإن وزير العمل يظل عليه أن يقرر ما إذا كان المتقدمون بطلبات للحصول على تأمين الأجور قد سرحوا بسبب الاتفاقية التجارية أو لسبب ما آخر . ورغم أنه لن يكون من السهل تحديد ذلك ، فإنه ليس أصعب من التحديد الذى ينبغى إجراؤه بموجب قواعد مساعدة التصحيح التجارى الجارية . ومن وسائل تبسيط المهمة ، جعل جميع العمال فى الصناعات التى يحدث التسريح فيها خلال سنتين مثلا من إبرام الاتفاقية التجارية ، مستحقين للتأمين . وفقط بعد فترة السماح هذه التى تمتد عامين ، تتم مطالبة وزير العمل بالتمييز بين التسريح المرتبط بالتجارة ،

وذلك المرتبط بأسباب أخرى . ونحن نقر بأن نظام الاستحقاق هذا قد يجعل البرنامج أكثر تكلفة من نظام يستند إلى تقرير كل حالة على حدة . لكن هذا النظام إذ يطمئن مقدما العمال الذين يحتمل تسريحهم بأنهم سيكونون مؤهلين لتأمين الإيراد ، يمكن أن يقلل معارضتهم السياسية لتحرير التجارة .

وبالمقارنة ببرنامج مساعدة التصحيح التجارى الحالية ، فإن تأمين الإيراد يوفر تعويضا أكثر قيمة للعمال الذين يخسرون نتيجة للتجارة الأكثر حرية ، ويقدم هذا التعويض بطريقة تحسن كثيرا الحوافز على القيام بالتصحيح السريع . ولا ريب ، أن هذا النوع من التأمين يوفر لعمال الطبقة المتوسطة حماية أكثر قيمة ، مما يوفره للعمال ذوى الأجور الضعيفة . إن معظم عمال الطبقة المتوسطة يكسبون أجورا لائقة فى وظائفهم الراهنة ، ومن ثم فإن أجورهم تنخفض كثيرا عندما يتم تسريحهم نتيجة للتجارة . إن العامل الذى يكسب الحدّ الأدنى للأجر لا يمكن أن يعانى من خسارة فى أجر الساعة نتيجة للتسريح ؛ فالوظيفة التالية لذلك العامل لن تدفع له أقل من الحد الأدنى للأجر . ومن ثم ، فإن تأمين الإيراد ليس له قيمة لعمال الحد الأدنى من الأجور .

وفى رأينا أن هذا ليس عيبا فى الاقتراح . فمدفوعات تأمين البطالة أيضا تتناسب مع أجر العامل السابق ، ويحصل العامل الأعلى أجرا على منافع أسبوعية أكثر سخاء . وهدف هذين النوعين من التأمين هو إحلال جزء من الإيراد الضائع نتيجة وقوع الحدث المؤمن ضده . ويحل تأمين البطالة محل جزء من الإيرادات الضائعة نتيجة للبطالة ، ويحل التأمين محل جزء من الإيرادات الضائعة نتيجة لقبول العامل وظيفة أقل أجرا . فإذا كان العامل المسرَّح يكسب ٧,٥ دولار فى الساعة ، فسرعان ما سيجد وظيفة أخرى تدفع ٧,٥ دولار فى الساعة ، ولا يعانى العامل إلا من خسارة طفيفة من التسريح . وإذا قبل عامل يكسب ١٠ دولارات فى الساعة وظيفة تدفع ٧,٥ دولار فى الساعة ، فإنه يفقد ٢,٥ دولار فى الساعة – ٢٥ فى المائة من الأجر السابق . والشكوى من أن العامل الثانى يحصل على معاملة أفضل من العامل الأول تشبه قليلا انتقاد تأمين السيارات ، لأن التسويات التى تدفع عندما يتم تدمير السيارة بأكملها أكبر منها عندما تنبعج .

وسيتساءل البعض عن عدالة قصر تأمين الإيرادات على العمال

المضارين نتيجة لإبرام اتفاقيات جديدة . ولا شك أن العمال الذين يعانون من ضياع الوظيفة نتيجة لأنواع أخرى من التغيير الهيكلى ، يعتقدون أن وضعهم يبرر التعويض هو أيضا . ويظن عمال تعدين الفحم أنهم يستحقون تعويضا إذا أدت التنظيمات البيئية الأكثر تشددا إلى تعثر سوق الفحم الأمريكى . وقد يريد صرافو البنوك تعويضا إذا أدت ماكينات الصرف الآلية إلى إلغاء وظيفتهم . وليس من السهل معرفة أين يقع الخط الفاصل . ونظرا لأن هذا الكتاب مكرس للتكامل الاقتصادى العالمى ، فإننا نركز بطبيعة الحال على تعويض العمال الذين يتأثرون سلبا عندما تأخذ الأمة بقواعد جديدة للاستثمار والتجارة تؤدى إلى أسواق عالمية أكثر تحررا . لكننا نتعاطف مع دعاوى الفئات الأخرى من العمال الذين يضارون من عملية التغيير . وإذا ثبت أن تأمين الإيرادات ناجح ومجدٍ ، وفعال فى مساعدة العمال المسرحين على التكيف مع التغيير المتعلق بالتجارة ، يكون هناك مبرر قوى لمد نطاق هذا التأمين ليغطى مجموعة أوسع من العمال المسرحين[٢٠] .

خاتمة

حققت سياسة الانفتاح التى اتبعتها الولايات المتحدة بعد الحرب منافع ضخمة للأمة وللأمم الأخرى فى كافة أنحاء العالم . بيد أن هذه المنافع تتهددها أصوات متصاعدة لجوقة من الذين يشتكون من تأثير العولمة ، والسياسات التى ساعدت على جعل التكامل الاقتصادى العالمى ممكنا . وفى حين أن معظم هذه الشكاوى تفتقر إلى دليل تجريبى صلب ، فإنها تحدث صداها لدى كثيرين من الأمريكيين بسبب انتشار القلق من نمو الدخل البطىء ، وزيادة عدم المساواة ، والخلل الذى يتعرض له العمال . وبالإضافة لذلك ، فإن قلة من الشكاوى لها أساس فى واقع الأمر . لقد أسهم

---

(٢٠) وفى هذه الحالة ، قد يكون هناك مبرر لتمويل البرنامج بزيادة ضريبة التأمين ضد البطالة ، حيث إنه من الناحية النظرية ، يمكن أن يصبح عمال كثيرون فى وضع يحتاجون فيه للحصول على التأمين فى فترة ما من حياتهم الوظيفية . وليس هذا هو الحال بالنسبة لبرامج التأمين على الأجور ضيقة النطاق ، والموجهة لفئة صغيرة من العمال يحتمل تسريحهم نتيجة الاتفاقيات التجارية الجديدة .

التكامل العالمى بدرجة صغيرة فى زيادة تفاوت الأجور . وتسبب قواعد التجارة المحررة خسائر لبعض الشركات والعمال ، ويمكن أن تسهم فى الأجل القصير فى زيادة البطالة .

ويقع على عاتق من يريدون منا الحفاظ على ، أو توسيع ، التجارة والاستثمار المفتوحين ، التزام بالتصدى للمخاوف المشروعة للعمال والشركات الذين قد تضيرهم التجارة الأكثر حرية . وتقدم توليفة المقترحات الواردة فى هذا الفصل ، مسار عمل متواضعا وعمليا وإنسانيا .



المراجع

Ackerman, Bruce, and Anne Alstot. 1998. *The Stakeholder Society*. Yale University Press. Forthcoming.

APEC. 1994. "Economic Leaders' Declaration of Common Resolve." Bongor, Indonesia. November 15.

Baily, Martin N. 1993. "Manufacturing Productivity." Washington, D.C.: McKinsey Global Institute.

Baily, Martin Neil, Gary Burtless, and Robert E. Litan. 1993. *Growth with Equity*. Brookings.

Bayard, Thomas O., and Kimberly Ann Elliot. 1994. *Reciprocity and Retaliation in U.S. Trade Policy*. Washington D.C.: Institute for International Economics.

Bennefield, Robert L. 1997. "Health Insurance Coverage: 1996." Current Population Reports, Census Bureau. September. Series P60-199.

Bhagwati, Jagdish. 1997. "Fast Track to Nowhere." The *Economist* (October 18): 21–23.

Bhagwati, Jagdish, and Robert E. Hudec, eds. 1996. *Fair Trade and Harmonization: Prerequisites for Free Trade?* MIT Press.

Bhagwati, Jagdish, and T. N. Srinivasan. 1996. "Trade and the Environment: Does Environmental Diversity Detract from the Case for Free Trade?" In *Fair Trade and Harmonization: Prerequisities for Free Trade?* edited by Jagdish Bhagwati and Robert E. Hudec, 159–224. MIT Press.

Borjas, George J., Richard B. Freeman, and Lawrence F. Katz. 1997. "How Much Do Immigration and Trade Affect Labor Market Outcomes?" *Brookings Papers on Economic Activity, 1997:1*: 1–67.

Brainard, S. Lael, and David A. Riker. 1997. "Are U.S. Multinationals Exporting U.S. Jobs?" Working Paper 5958. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.

Council of Economic Advisers. Various years. *Economic Report of the President.*

Dam, Kenneth W. 1970. *The GATT; Law and International Economic Organization.* University of Chicago Press.

Decker, Paul T., and Walter Corson. 1995. "International Trade and Worker Displacement: Evaluation of the Trade Adjustment Assistance Program." *Industrial and Labor Relations Review*: 48 (July): 758–74.

Elliot, Hugh S.R., ed. 1910. *The Letters of John Stuart Mill.* 2 vols. London: Longmans, Green.

Faiola, Anthony. 1997. "Chile Takes Its Trade Elsewhere: Delay of U.S. 'Fast Track' Legislation Makes Canadian and Mexican Products More Attractive." *Washington Post*, December 25, A29.

Federal Reserve Bank at Washington. 1997. *Federal Reserve Bulletin* (May).

Frankel, Jeffrey A., with Ernesto Stein and Shang-Jin Wei. 1997. *Regional Trading Blocs in the World Economic System.* Washington, D.C.: Institute for International Economics.

Freeman, Richard B. 1997. *When Earnings Diverge: Causes, Consequences, and Cures for the New Inequality in the U.S.* Washington, D.C.: National Planning Association.

General Agreement on Tariffs and Trade. 1952. *Basic Instruments and Selected Documents. Volume 1: Text of the Agreement and Other Instruments and Procedures.* Geneva.

______. 1984/85, 1995. *International Trade.* Geneva.

Goldstein, Morris. 1997. *The Case for an International Banking Standard.* Washington, D.C.: Institute for International Economics.

Golub, Stephen S. 1997. "International Labor Standards and International Trade." IMF Working Paper 97/37.

Greenberger, Robert S., Laura Johannes, and Ross Kerber. 1997. "WTO's Kodak Ruling Heightens Trade Tensions." *Wall Street Journal*, December 8, p. A3.

Greider, William. 1997. *One World, Ready or Not: The Manic Logic of Global Capitalism.* Simon & Schuster.

International Monetary Fund. Various years. *Direction of Trade Statistics Yearbook.*

Jacobson, Louis S., Robert J. LaLonde, and Daniel G. Sullivan. 1992. "Earnings Losses of Displaced Workers." *American Economic Review* 83 (September) 685–709.

______. 1993. *The Costs of Worker Dislocation.* Kalamazoo, Mich.: W. E. Upjohn Institute of Employment Research, 1993).

Jaffe, Adam B., and others. 1995. "Environmental Regulation and the Competitiveness of U.S. Manufacturing." *Journal of Economic Literature* (March): 132–63.

Koretz, Gene. 1997. "The Unhealthy U.S. Income Gap." *Business Week* (November 10): 22.

Krugman, Paul. 1997a. "A Raspberry for Free Trade: Protectionists Serve up Tainted Fruit and Red Herrings." *Slate* (November 20).

______. 1997b. "What Should Trade Negotiators Negotiate About?" *Journal of Economic Literature* 35 (March): 113–20.

Lawrence, Robert Z. 1996. *Single World, Divided Nations? International Trade and the OECD Labor Markets.* Brookings/OECD.

Lawrence, Robert Z., Albert Bressand, and Takatoshi Ito. 1996. *A Vision for the World Economy: Openness, Diversity, and Cohesion.* Brookings.

Lawrence, Robert Z., and Robert E. Litan. 1986. *Saving Free Trade: A Pragmatic Approach.* Brookings.

Lawrence, Robert Z., and Matthew J. Slaughter. 1993. "International Trade and American Wages in the 1980s: Giant Sucking Sound or Small Hiccup?" *Brookings Papers on Economic Activity: Microeconomics 1993:* 2: 161–210.

Leamer, Edward E. 1996. "In Search of Stolper-Samuelson Effects on U.S. Wages." Working Paper 5427. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.

Leigh, Duane E. 1989. *Assisting Displaced Workers: Do the States Have a Better Idea?* Kalamazoo, Mich.: W. E. Upjohn Institute for Employment Research.

______. 1991. "Public Policy to Retrain Displaced Workers: What Does the Record Show?" In *Job Displacement: Consequences and Implications for Policy,* edited by John T. Addison, 244–78. Wayne State University Press.

Levy, Frank, and Richard J. Murnane. 1992. "U.S. Earnings Levels and Earnings Inequality: A Review of Recent Trends and Proposed Explanations." *Journal of Economic Literature* 30 (September): 1333–81.

Litan, Robert E., and William Niskanen. 1998. *Going Digital!* Brookings and Cato.

Mankiw, N. Gregory. 1997. *Principles of Economics.* Fort Worth: Dryden, Harcourt Brace.

Mill, John Stuart. 1909. *Principles of Political Economy,* edited with an introduction by William James Ashley. London: Longmans, Green.

Nader, Ralph, and Lori Wallach. 1996. "GATT, NAFTA, and the Subversion of the Democratic Process." In *The Case against the Global Economy: And for a Turn toward the Local,* edited by Jerry Mander and Edward Goldsmith. San Francisco: Sierra Club Books.

Phelps, Edmund S. 1997. *Rewarding Work: How to Restore Participation and Self-Support to Free Enterprise.* Harvard University Press.

Quinlan, Joseph P. 1997a. "Global Engagement: Understanding How U.S. Companies Compete in the World Economy." *U.S. and the Americas Investment Research.* December 24. Morgan Stanley Dean Witter.

______. 1997b. "The 'Sucking Sound' Revisited—Assessing the Import Demand of Developing Nations." Morgan Stanley Dean Witter, International Investment Research, September 24.

Richardson, David J., and Karin Rindal. 1996. *Why Exports Matter: More!* Washington, D.C.: Institute for International Economics and the Manufacturing Institute.

Riker, David A., and S. Lael Brainard. 1997. "U.S. Multinationals and Competition from Low Wage Countries." Working Paper 5959. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.

Rodrik, Dani. 1997. "Sense and Nonsense in the Globalization Debate." *Foreign Policy* 107 (Summer): 19–36.

Sachs, Jeffrey D., and Howard J. Shatz. 1994. "Trade and Jobs in U.S. Manufacturing." *Brookings Papers on Economic Activity:1*: 1–69.

Samuelson, Paul A. 1948. *Economics, An Introductory Analysis.* McGraw-Hill.

Schott, Jeffrey J., ed. 1996. *The World Trading System: Challenges Ahead.* Washington, D.C.: Institute for International Economics.

Slaughter, Matthew J., and Phillip Swagel. 1997. "The Effect of Globalization on Wages in the Advanced Economies." IMF Working Paper WP/97/43.

Smith, James P., and Barry Edmonston, eds. 1997. *The New Americans: Economic, Demographic, and Fiscal Effects of Immigration.* National Academy of Sciences.

Stolper, Wolfgang, and Paul A. Samuelson. 1941. "Protection and Real Ages." *Review of Economic Studies* (November): 58–73.

Sykes, Alan O. 1995. *Product Standards for Internationally Integrated Goods Markets.* Brookings.

Thurow, Lester C. 1992. *Head to Head: The Coming Economic Battle among Japan, Europe, and America.* New York: Morrow.

U.S. Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis. 1997. *Survey of Current Business* 77 (October).

U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics. 1997. "Productivity and Costs, Second Quarter 1997." News Release 97-272.

U.S. Department of the Treasury. 1892. *Alexander Hamilton's Famous Report on Manufacturers: Made to Congress December 5, 1791, in His Capacity as Secretary of the Treasury.* Boston: Potter.

______. 1984, 1988, 1997. *Statistical Abstract of the United States.*

USTR (United States Special Trade Representative). 1996. *The President's 1996 Annual Report on the Trade Agreements Program.*

Werner, Ingrid M., and Linda L. Tesar. 1998. "The Internationalization of Securities Markets since the 1987 Crash." *Brookings-Wharton Papers on Financial Services 1998.* Brookings. (forthcoming).

Wilson, John Douglas. 1996. "Capital Mobility and Environmental Standards: Is There a Theoretical Basis for a Race to the Bottom?" In *Fair Trade and*

Harmonization: Prerequisites for Free Trade? edited by Jagdish Bhagwati and Robert E. Hudec, 393–428. MIT Press.
Woodward, Bob. 1994. *The Agenda: Inside the Clinton White House.* Simon & Schuster.
World Bank. 1995. *Workers in an Integrating World,* World Development Report 1995.
World Trade Organization. Various years. *Annual Report.*



الفهرس

(*) حرف « هـ » يشير إلى كلمة « هامش » .

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

٢٠٨

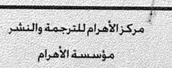
جنون العولمة

المفارقة التى يطرحها هى أنه فى حين كان لأمريكا الريادة فى تشجيع العالم على تحقيق مزيد من الاندماج والتكامل بين الاقتصادات القومية ، فإن أعدادا متزايدة من الأمريكيين ينتابهم الهلع من عملية العولمة ، ويخشون من تأثيرها على الأجور والصادرات فى الولايات المتحدة وعلى قدرتها على المنافسة الدولية .

ويسعى مؤلفو الكتاب إلى تفنيد هذه المخاوف ، وإثبات أن العولمة لصالح أمريكا والأمريكيين ، ولصالح العالم أجمع ، ويقدمون خطة عمل لتفادى أى آثار سلبية لها . ولتأكيد وجهة نظرهم ، فإنهم يعرضون بالأرقام والحقائق فضائل الانفتاح ، وتأثير التجارة الحرة الإيجابى على الوظائف والأجور ، وعلى تكافؤ الفرص والسيادة فى الولايات المتحدة بالدرجة الأولى وفى كافة الدول على حد سواء .

والمؤلفون : **جارى بيرتلس** من كبار الباحثين الاقتصاديين فى مؤسسة بروكينجز ومتخصص فى شئون سوق العمل ، و**روبرت لورانس** أستاذ التجارة الدولية والاستثمار فى جامعة هارفارد ، و**روبرت ليتان** مدير برنامج الدراسات الاقتصادية بالمؤسسة ، و**روبرت شابيرو** مؤسس ونائب رئيس معهد السياسة التقدمية .

الناشر





التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع

ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر